المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بحث الخريطة الاجتماعية لمصر

الدراسات التحليلية النقدية

« ١ »



دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر :
الدراسات المحلية

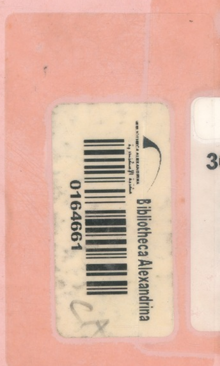
عبد الباسط محمد عبد المعطى

استاذ علم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس

القاهرة

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

١٩٨٨



المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بحث الخريطة الاجتماعية لمصر

الدراسات التحليلية النقدية
« ١ »

دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية

عبد الباسط محمد عبد المعطى

استاذ علم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس

القاهرة

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

١٩٨٨

محتويات الكتاب

الصفحة

الصفحة

هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر

الاستاذ الدكتور عزت حجازى
مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — مشرفا

الاستاذ الدكتور ابراهيم حسن العيسوى
مستشار بمعهد التخطيط القومى — عضوا

الاستاذ الدكتور على الدين هلال دسوقى
استاذ العلوم السياسية، ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة — عضوا

الاستاذ الدكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى
استاذ علم الاجتماع، بكلية البنات، جامعة عين شمس — عضوا

الدكتورة ملك الحسينى زعلوك
خبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — عضوا

تصـــدير

شكل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، منذ ثلاث سنوات، هيئة بحث لدراسة الخريطة الاجتماعية لمصر، باشراف عزت حجازى وعضوية الاساتذة الدكاترة: ابراهيم حسن العيسوى، وعلى الدين هلال دسوقى، وعبد الباسط محمد عبد المعطى، وملك الحسينى زعلوك. وفضلا عن جهود أعضائها، أفادت هيئة البحث من اسهامات عدد كبير من الخبراء – الاكاديميين وغير الاكاديميين – فى الموضوع.

وقد حددت هيئة البحث فهمها للخريطة الاجتماعية لمصر بأنها الصورة التى تعكس توزيع الناس فى المجتمع المصرى – فى مرحلة تاريخية معينة – بين طبقات وشرائح وصفوات وجماعات وتنظيمات اجتماعية، وغيرها، مع بيان الظروف التى تتشكل فيها هذه التكوينات، وابراز ما يوجد بينها من علاقات التحالف والتناقض، والاشارة الى ما ينشأ عن ذلك من ظواهر ومؤسسات وعناصر حضارية وثقافية.

وفضلا عن تحديد ملامح التكوين الاجتماعى المصرى فى مرحلة ما، تسعى الدراسة الى الكشف عن القوى الفاعلة فى المجتمع. كما أنها – من خلال دراسة صور سابقة للتكوين الاجتماعى المصرى – تحاول تحديد ادوات التحول الاجتماعى الاقتصادى وآثاره والقوانين التى تحكمه.

ولكى نحقق الغرض الذى ترمى اليه الدراسة، استقر رأى هيئة البحث على ضرورة انجاز عدد من المهام البحثية، التى من ابرزها اربع: اولاها: تركيب الصورة الراهنة للخريطة الاجتماعية لمصر، على نحو يبرز مكوناتها الجوهرية ويبين العلاقات التى تربط بينها. وثانيتها: الكشف عن الصور السابقة للخريطة الاجتماعية لمصر فى خلال فترة خمسين سنة منذ أوائل الثلاثينيات حتى الآن. والثالثة البحث عن اتجاهات تغير الخريطة الاجتماعية لمصر وعوامله وظروفه وادواته والصيغ التى يتم بها والقوانين التى تحكمه. والأخيرة محاولة استشراف مستقبل الخريطة الاجتماعية لمصر.

وبالنظر الى التعقد البالغ لموضوع البحث، والصعوبات العديدة التى

تعترض دراسته، وعدم وجود دراسات سابقة من نوع الدراسة التى نخطط لها، فقد اقتضى الأمر اجراء دراسات تحضيرية واستطلاعية عديدة.

ولهذا فقد خصصناالسنتين الأوليين من الاعداد للبحث للقيام بأعمال تحضيرية كثيرة، فضلا عن الدراسات التحليلية النقدية للجهود السابقة فى التراثين المحلى والعالمى. وقصدنا من هذه الدراسات ان نقيم اختيارنا للأسس النظرية التى يقوم عليها العمل فى البحث على ارضية صلبة تتجاوز النقاط التى حسمتها الجهود السابقة، وان نختار من الادوات التحليلية والأفكار والمفاهيم وأدوات البحث واجراءاته ومادته، وغيرها، ما تثبت كفاءته وملاءمته، وان نفيد من تجارب النجاح والفشل.

ولقد وجدنا ان ما تمخض عنه العمل فى الفترة التحضيرية من وثائق يتضمن مادة وأفكاراً وتجارب ونتائج على جانب كبير من الاهمية، سواء بالنسبة لهيئة البحث والخبراء الذين يسهمون فى انجاز المهام البحثية المختلفة، أو بالنسبة للدارسين الاكاديميين والقراء المتخصصين والمثقفين بعامة.

ولهذا رأينا من المفيد ان ننشر تلك الوثائق تباعا دون انتظار للانتهاء من البحث الأساسى. وتتوزع هذه الوثائق بين ثلاثة انواع رئيسية:

أ - مجلدات توثيق و ببليوجرافيات.

ب - أوراق عمل بحثية.

جـ - دراسات تحليلية نقدية.

وها نحن نقدم للباحثين والدارسين والمثقفين بعامة أولى الدراسات التحليلية النقدية، حول دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية (وسوف يصدر فى هذه الفئة من الاعمال تباعا أوراق بحث اخرى حول الدراسات الاجنبية للتكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر، ودراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية للوطن العربى، ولدول العالم الثالث، وللدول المتقدمة: الرأسمالية والاشتراكية، وأوراق فى موضوعات اخرى مماثلة ومرتبطة).

وتغطى الدراسة الحالية ما يزيد على مائة وسبعين عملا - كتابا أو مقالا.

تعرض مباشرة أو بشكل غير مباشر لموضوع الخريطة الاجتماعية لمصر أو بعض ابعاده.

وتتوزع مادتها على فترتين، تغطى أولاهما ماقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتغطى الاخرى المرحلة التالية لها.

وقد صنفت الاعمال التى غطتها الدراسة بين فئات ثلاث، هى:

أ - أعمال تجرى فى اطار نظرى مثالى.

ب - واخرى تجرى فى اطار نظرى مادى تاريخى.

جـ - وثالثة ذات منحى توفيقى.

وقد نوقش كل من هذه الاعمال من حيث المنطلق النظرى والاختيار المنهجى، والاجراءات البحثية، والأدوات، والمادة التى توافرت، والاحكام والنتائج التى استخلصت منها. ثم قيم، كعمل علمى من جهة، ومن حيث ماينطوى عليه من فائدة بالنسبة لبحث الخريطة الاجتماعية لمصر الذى نتحمل نحن مسئوليته من جهة أخرى.

ولقد انجز الزميل الاستاذ الدكتور عبدالباسط عبدالمعطى هذا العمل الهام المضنى بفضل ما نعرفه جميعا عنه من خيال نظرى خصب، وتمكن منهجى، وقدرة كبيرة على التحليل والتركيب والاستخلاص، ودأب نادر على العمل، واستجاب مشكورا لما جاء فى دليل العمل الذى وضعته هيئة البحث لاعداد مثل هذه الورقة.

وهيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، اذ ترجو ان تكون، بهذا العمل - وغيره مما سينشر تباعا - قد اسهمت فى الافادة من تقدم العلوم الاجتماعية فى تقديم تحليل موضوعى نافذ للمجتمع المصرى، لتأمل فى ان تكون قد قدمت للباحثين والدارسين والمثقفين بعامة ما يساعد على تطوير فهمهم للتكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر ويزيد من كفاءة تعاملهم معها.

المشرف على بحث الخريطة الاجتماعية لمصر

عزت حجازى

القاهرة يونيو ١٩٨٨

مقـــدمة

تحدد موضوع الدراسة الراهنة بالتكوين الاجتماعى المصرى ، خاصة بنيته الطبقية ، بقصد تصنيف أهم الدراسات والبحوث التى أنجزت حول هذا التكوين ، وتحليلها نظريا ومنهجيا ، لاستخلاص عدد من الدروس يفيد فى انجاز أهداف البحث ، وأيضا تحديد امكانية الافادة من النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسات وتلك البحوث ، بما يساعد فى رسم بعض صور الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصرى وفقا للمراحل التاريخية المحددة بخطة البحث .
ونقصد بالتكوين الاجتماعى ، البنية الاجتماعية فى مرحلة تاريخية متميزة كيفيا بعلاقاتها الاجتماعية الأساسية : علاقات الثروة والسيطرة والعلاقة بالخارج . اما البنية الطبقية فنقصد بها الطبقات الأساسية وما بينها من علاقات ، وتأثيرها على حركة البنية الاجتماعية وصيرورتها .

وجدير بالذكر ان ثمة محاولات سابقة قصدت تحليل التراث البحثى المصرى حول البنية الطبقية ، وتقييمه ، يهمنا رصد ما توصلنا اليه من ملاحظات حولها ، لأهميتها فى صياغة الدراسة الراهنة من ناحية ، ولما تقدمه من تبرير علمى لضرورة اجراء الدراسات التحليلية والنقدية من ناحية اخرى . ومن بين هذه الملاحظات : أولا ، ان المحاولات النقدية السابقة كانت انتقائية فى الأمثلة التى غطتها ، ومن ثم اهتمت بأعمال وتركت اخرى ، حتى بالنسبة للباحث الواحد(*) (انظر ، مثلا ، محمد عبدالنبى ، ١٩٨٥ ، وعادل غنيم ، ١٩٨٦) ويكون الانتقاء مقبولا عندما يستند الى معايير واضحة تبرره ، وتربطه بالهدف الذى تم من اجله. لكن الملاحظ على معظم المحاولات النقدية انها لم تهتم أصلا بأى نوع من المعايير ، ومن ثم جاء الانتقاء مؤشرا على قصور فى متابعة ما أنجز من جهود ، خاصة ذات التأثير فى مسيرة دراسة التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية . ويشترك فى هذا احمد مجدى حجازى (١٩٧٥) ، ومحمد عبدالنبى (١٩٨٠) ، والسيد الزيات (١٩٨٥) ، وطاهر عبدالحكيم (١٩٨٥) ، وعادل غنيم (١٩٨٦) . ويلاحظ ، ثانيا ، عدم اهتمام معظم المحاولات التحليلية والنقدية السابقة بمعايير منهجية واضحة ومحددة

(★) هناك بعض الباحثين كان لهم أكثر من عمل حول البنية الطبقية ، ولم توتم المحاولات النقدية بالتعرض لأعمال كل منهم مجتمعة لتوضيح التطور الذى ربما يكون قد طرأ على فكر اصحابها . ومن هؤلاء فتحى عبد الفتاح ، ومحمود عودة ، وجمال مجدى حسنين ، وعبد الباسط عبد المعطى .

لتقييم الدراسات التى تناولتها بالعرض والتحليل (انظر احمد مجدى حجازى ١٩٧٥ ، ومحمد عبدالنبى ١٩٨٠ ، والسيد الزيات ١٩٨٥) . ويلاحظ ، ثالثا ، غلبة التلخيص المبالغ فيه أحيانا للدراسات موضوع التحليل ، ثم التعليق عليها بعبارات عامة لا تتجاوز كثيرا الانطباعات السريعة ، واحيانا كان البعض يركز فقط على تصنيف الطبقات الاجتماعية ، متجاوزا سياق التصنيف منهجيا (يظهر هذا بوضوح لدى محمد عبدالنبى ، ١٩٨٠) . ويلاحظ ، رابعا أن معظم المحاولات النقدية السابقة لم تحاول ربط الدراسات التى تعرضت لها بسياقها المجتمعى وأطر اسنادها الفكرى . ونوعية البيانات التى اتيحت لها (أنظر محمد عبدالنبى ، ١٩٨٠ ، وعبدالوهاب ابراهيم ، ١٩٨٤) .

ولهذه الملاحظات ، وما اليها مما يضيق المقام عن الافاضة فيه ، عنيت هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر بوضع دليل عمل للدراسات التحليلية النقدية التى يحتاجها البحث(*) ، ومنها الدراسة الحالية . ويهم التذكير هنا بالمعايير التى استخدمت فى انتقاء الدراسات ، ثم منطق عرض هذه الدراسات : وكانت معايير الانتقاء على النحو التالى :

١ – تمثيل الدراسات الأساسية حول التكوين الاجتماعى المصرى وتطوره(**) .

٢ – تمثيل الاتجاهات والمدارس الفكرية والمنهجية(***) والتخصصات الأساسية فى العلوم الاجتماعية التى عنيت بالموضوع ، وهى : التاريخ ، والاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، والعلوم السياسية .

٣ – تغطية – نسبية – لأهم البحوث والدراسات المصرية التى انجزت حول الفترتين ما قبل ١٩٥٢ ، وما بعدها(****)

☆ أنظر ملاحق الدراسة الراهنة .

☆☆ قصد بالدراسات الأساسية معنيين متداخلين ، عنى الأول بالدراسات الرائدة تاريخيا ، وعنى الثانى بالدراسات الاكثر شيوعا وتداولا بين جمهرة الباحثين .

☆☆☆ المنهج فى هذه الدراسة هو منطق التناول وفلسفته واجراءاته ، ويشتمل هذا على الاطار النظرى والأساليب والاجراءات والادوات البحثية .

☆☆☆☆ كان فى النية تمييز الدراسات وفق مراحل ثلاث ، هى : ما قبل ١٩٥٢ ، ومن ١٩٥٢ حتى ١٩٧٤ ، ومن ١٩٧٤ حتى الآن ، لكن لوحظ تداخل المرحلتين الاخيرتين فى معظم الدراسات ، ومن ثم كان التصنيف الى المرحلتين المذكورتين .

أما بالنسبة لأهم عناصر منطق عرض الدراسات ، فقد تمثلت فيما يلى :

١ – اعطاء فكرة واضحة موجزة حول كل دراسة ، خاصة اطارها المنهجى وبعض مفهوماتها الرئيسية واهم نتائجها .

٢ – التمييز بين عرض الدراسات وتقييمها ونقدها .

٣ – عرض الدراسات المتعلقة بكل مرحلة على حدة .

٤ – محاولة التوصل الى حصاد تركيبى تقييمى من مجمل ما تفيده الدراسات من أفكار وما تعرضه من نتائج ، فى شكل فرضيات بحثية .

هذا ولقد قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول . عنى الأول بدراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية قبل ١٩٥٢ . وخصص الثانى للمحاولات البحثية التى انجزت حول التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية بعد ١٩٥٢ . اما الفصل الثالث فهو بمثابة حصاد لأهم الاستخلاصات العامة والنوعية حول المحاولات البحثية المختلفة . وقد حاولنا ان نبرز فى هذا الفصل الاستخلاصات المنهجية ، وما درس ، وما قيل بصدده ، والموضوعات التى لم تزل بحاجة الى جهود بحثية اضافية ، ثم أهم الفرضيات التى تم صوغها فى ضوء نتائج المحاولات البحثية التى عرضت . وتجدر الاشارة الى ان ثمة محاولات تم التوقف امامها لتحليلها تحليلا مباشرا ، فى حين أن أخريات كانت فى خلفية التحليل واستخلاصاته ، وذلك تحسبا لأسباب موضوعية خاصة بهدف الدراسة وحجمها .

ويهم الباحث فى هذا المقام الاعتراف بالفضل لأعضاء هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، الذين كان لملاحظاتهم العميقة على «مسودة» الدراسة أثر واضح فى صياغتها النهائية وتعميق عدد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بأهداف الدراسة .

عبدالباسط عبدالمعطى

الفصـــل الأول

دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر قبل ١٩٥٢

مقـدمة :

أتصور ان الذين انشغلوا بالعمل العام بحكم الاهتمام، والمؤرخين بحكم الاحتراف، كانوا أسبق وأكثر اهتماما من غيرهم بدراسة تطور المجتمع وتغيره وعوامل هذا التطور والتغير ونتائجه خلال هذه المرحلة(★). ويلاحظ على المحاولات الدراسية والبحثية التى انجزت حول هذه المرحلة، سواء تمت خلال هذه المرحلة أو تمت ونشرت بعدها، ان أغلبها كان مهموما ومشغولا بالقضية الوطنية، ومن ثم كان الاهتمام – التفصيلى احيانا – بوقائع النضال الوطنى ورموزه – كما فعل المهتمون بالعمل السياسى العام والمؤرخون – وبالاحزاب السياسية وخصائصها العامة وأدوارها فى هذا النضال سلبا أو ايجابا. كما كان هناك قدر واضح من الاهتمام بمناقشة وتقويم – واحيانا دحض – تلك الانطباعات والأحكام المتسرعة حول «سلبية المصرى»، و«التخلف الأصيل فى حضارته وحضارة الشرق عموما»(☆☆).

ولعل من بين الملامح التى وسمت بها محاولات هذه المرحلة، خاصة ما أنجز منها قبل ١٩٥٢، غلبة الاهتمام بالتأريخ – أى رصد الوقائع ووصفها – ورصد القوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات السياسية وتحليلها، والاستعانة بالبيانات الكمية الرسمية وشبه الرسمية كمؤشرات لتطور بعض أبعاد التكوين الاجتماعى المصرى، كبنية الاقتصاد وقطاعاته (محمد فهمى لهيطة، ١٩٤٤، وعلى الجريتلى، ١٩٥٢)، وبنية السكان وقوة العمل. واذا كان التحليل قد أتى عرضا فى بعض هذه الدراسات، مما ترتب عليه عدم الاهتمام بتفسير التغير وعوامله، فان ذلك يرجع – فيما نرى –

☆ ينسحب الحكم هنا فقط على أصحاب الدراسات التى انجزت ونشرت قبل عام ١٩٥٢. وتجدر الاشارة الى ان المشتغلين بعلم الاجتماع لم يهتموا بقضايا تغير المجتمع المصرى، سواء على المستوى الكلى أو على مستوى احد قطاعاته أو ظواهره، الا بعد ١٩٥٢.

☆☆ كما حاول صبحى وحيدة، على سبيل المثال.

الى عدم، وجود توجهات فكرية محددة لقراءة الوقائع وترتيبها واعادة تركيبها . والتى حل محلها غالبا – وليس دائما – الانطباعات والتأويلات المتأثرة بالخبرة الشخصية ، وبالترجمة عن دراسات وبحوث اجنبية .

١ – دراسات اهتمت بتشخيص التكوين المصرى وتطوره

بعد فحص وتحليل أهم الدراسات التى عنيت بتوصيف التكوين المصرى وتفسير تطوره رؤى انه من الأفضل – لتوضيح التوجهات النظرية العامة لهذه الدراسات – تصنيف هذه المحاولات الى : محاولات تنتمى الى الاتجاهات المثالية ، وثانية تنتمى الى الاتجاهات المادية ، وثالثة قصدت التوفيق بين هذين النمطين من الاتجاهات(١) .

واذا اتينا الى الدراسات التى تنتمى الى النمط الأول من التوجهات سنجد انها غير قليلة ، ولكنها اكثر شيوعا فى دراسات المشتغلين بالتاريخ ولدى عدد ممن انجزوا دراسات وتحليلات اقتصادية . ولقد قصدنا البدء بمثال من الدراسات التاريخية قدمه سعيد عاشور فى دراسته الموسومة «ثورة شعب – عرض للحركة الوطنية فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، مع دراسة تفصيلية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقد كان عنوان الكتاب ، بجانب مضمونه وتوجهه العام ، من مبررات اختياره . فدراسة الحركة الوطنية ، ودراسة الثورة المصرية ، عبر هذه المساحة التاريخية التى يغطيها العنوان ، جعلت المرء يتوقع انه أمام دراسة تحليلية ستضع ايدينا على بعض العوامل والديناميات التى اثرت فى الحركة الوطنية وأثرتها . على انه ، وبعد تحليل لكتاب ، وجدنا انه من النوع الذى قادته الحوادث التاريخية وتوقيتاتها لترتيب

---

(١) هذا التصنيف هو الأكثر شيوعا وربما دقة فى العلوم الاجتماعية ، لانه يركز على الجذور والاصول الفلسفية ، المعرفية والوجودية والايديولوجية للاتجاه . فالاتجاهات المثالية هى التى ترى بتأثير الفكر واسبقيته على الواقع الملموس ، وان أنموذج العلم الطبيعى هو أنموذج العلم الذى يجب الاهتداء به ، وانه من أجل هذا يجب تفتيت الواقع وتجزئته ليسهل السيطرة عليه منهجيا والتعبير عنه كميا ، باعتبار التعبير الكمى هو الأكثر دقة ، وانه يصعب وجود قوانين موضوعية فى الواقع الاجتماعى ، وان الانسان بوصفه كائنا تغلب نزعاته الأنانية على غيرها وجب ضبطه ودفعه للتكيف مع الواقع . ومن امثلة هذه الاتجاهات : التطورية والوضعية والوظيفية ونماذج المؤشرات الكمية . اما الاتجاهات المادية فهى ترى بتبعية الفكر للواقع ، وان الواقع الاجتماعى وان ارتبط بالطبيعة الا ان له خصائصه النوعية ، وان الرؤية الشمولية التاريخية للواقع وحركته هى التى تقربنا من العلمية ، وان الانسان مبدع ويجب تغيير الظروف المحيطة به ليعبر عن قدراته وارادته (هذه بعض ملامح هذين الاتجاهين ويمكن ، لمزيد من التفاصيل ، الرجوع إلى محمد عاطف غيث ، ١٩٧١ ، وسمير نعيم احمد ، ١٩٧٧) .

مادة كتابه ، مع اعتبار العامل السياسى ، بعد اختزاله فى السلطات الحاكمة ، متغَيرا أساسيا فى حركة المجتمع المصرى . لقد حاول الباحث ان يمزج فى عمله بين التأريخ - رصد الوقائع وترتيبها - والتاريخ - أى تقديم رؤية تفسيرية حول التاريخ . لكنه ، كما أتصور ، لم ينجح فى أى من المهتمين . فقد اسقط على الوقائع المعطيات الايديولوجية الرسمية المعلنة وقت انجاز عمله . فنجده ، كما يفعل من يشرحون المتون ، يقتبس من «الميثاق» لتوصيف أوضاع مصر ما بين ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢ . كما نجده يستبدل بالتحليل التاريخى وتفسير المعطيات والوقائع عبارات وكلمات حماسية لم تغب عنها المبالغة والانفعال الا قليلا: فنجده، مثلا، وتحت عنوان «سوء أحوال المجتمع المصرى قبل ١٩٥٢»، يقول: «ساءت أحوال الشعب المصرى بصورة بالغة فى الفترة التى اعقبت الحرب الأولى ، وذلك نتيجة لتفاقم الاقطاع وانصراف حكام البلاد عن الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى» (سعيد عاشور ، ١٩٦٤ ، ص١١٨) . وفى موضع آخر يقول : «ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى الفترة الممتدة من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ بصورة ليس لها مثيل ، اذ شهد المجتمع المصرى فى تلك الفترة انحلالا ذريعا وخللا واضحا فى بنائه وتفاوتا كبيرا فى طبقاته . ونستطيع ان تقرر ان الظاهرة الأساسية التى اتصف بها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت كانت ازدياد الاغنياء غنى والفقراء فقرا» (ص ص ١٣٨ - ١٣٩) . ان الدراسة تقدم فى معظم صفحاتها تعميمات ، صحيح ان بعضها شائع لدى كثيرين من القراء ، لكن معظمها لم يعتمد على مقدمات وشواهد تاريخية وكمية تجعل للتعميم معنى ودلالة ومصداقية علمية .

وثمة دراسات اخرى ، لم تعن بتطور التكوين الاجتماعى المصرى ، وان كانت قد ركزت على احد ابعاده الأساسية ، كالبعد الاقتصادى فى ارتباطه وتأثيراته على أبعاد بنائية اخرى ، كالطبقات والسلطة السياسية والعلاقات الخارجية . ولعل من الأمثلة على هذه الدراسات العمل الذى قدمه اسماعيل هاشم بعنوان «التطور الاقتصادى» (القاهرة ، ١٩٧٣) ، والذى افرد فصله السابع لتطور الاقتصاد المصرى منذ الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢ . ويلاحظ على هذا الجزء من الكتاب انه لم يشغل بتشخيص نمط الانتاج ، كما لم يستخدم أية مقولة تحليلية اخرى تساعد فى تركيب الوقائع

والمعطيات التى قدمها ومعرفة دلالاتها . لقد اكتفى الكاتب بسرد الوقائع وبعض الاحصاءات الرسمية والقوانين واللوائح التى شكلت أبعادا للسياسات الاقتصادية ، مع تقديم بعض وجهات النظر حول بعض الوقفات التاريخية التى توحى بفرضيات حول تطور النمط الانتاجى المصرى وقواه وعلاقاته . من امثلة ذلك اشارته الى ان عام ١٩٣٠ يعد تاريخ بدء قيام الصناعة الحديثة (عندما أصدرت الحكومة تعريفة جمركية هدفت الى حماية الصناعة الناشئة) والى القانون رقم ٨٥ لسنة ٤٢ الذى اعطى للعمال حق تكوين النقابات . لقد اكتفى الكاتب – كما ذكرنا – برصد مثل هذه النقاط ، دون تحليل لعوامل حدوث ما عكسته من ظواهر ، أو ما ترتب عليها من نتائج ، أو علاقة هذا أو ذاك بتحفيز أو اعاقة الحركة الوطنية امصرية وتطور المجتمع المصرى(*)

أما عن النمط الثانى من الدراسات التى اهتمت بتشخيص التكوين المصرى وتطوره ، وهى الاعمال التى تبنت فى تحليلاتها التصورات المادية بمستوياتها المختلفة ، التى تشتمل على الفكر المادى بلا جدل ، على طريقة فويرباخ على سبيل المثال ، أو استخدمت القياس المادى التاريخى اكثر من توظيف منهج المادية التاريخية أو بدلا منه ، أو التى وظفت منهج المادية التاريخية بدرجات متفاوته من الاستيعاب والمرونة ، فقد كانت اكثر فى كمها وكيفيا وفى تأثيرها فى جملة الاعمال التى ظهرت حول التكوين الاجتماعى فى اجماله ، ويرجع ذلك الى طبيعة اهتمام التوجهات الفكرية والأولويات البحثية التى تطرحها ، فالاتجاهات المادية – النقدية – هى اكثر الاتجاهات فى العلوم الاجتماعية اهتماما بالتطور والتغير الاجتماعيين والقوى المحركة لهما .

ويعد عمل شهدى عطية الشافعى «تطور الحركة الوطنية المصرية ما بين ١٨٨٢ و١٩٥٦» (القاهرة ، ١٩٥٧) ، من ابرز المحاولات التى سعت الى توظيف اطار المادية التاريخية فى فهم وتحليل تطور المجتمع المصرى ، من خلال التركيز على تطور الحركة الوطنية ، بوصفها محورا هاما يستدعى

☆ ثمة أعمال اخرى لم تبتعد كثيرا عن نمط مثل هذه الدراسات ، منها اعمال كل من محمد فهمى لهيطة ، ١٩٤٤ ، ومحمد رشدى ، ١٩٧٢ ، واحمد الحتة ، ١٩٥٨ ، وعلى لطفى ، ١٩٧٠ . وتجدر الاشارة الى اننا سنحاول الوقوف الى الاطار الفكرى العام الذى ساد المؤلفات الاقتصادية فى مصر عشية ثورة ١٩٥٢ ، وذلك عند مناقشاتنا وتقييمنا لبحوث هذه المرحلة .

ويشد اليه كثيرا من عوامل حركية بنية المجتمع المصرى . وفى الكتاب معالم منهجية غير قليلة تدلل على نمط توظيف الكاتب للاطار المادى التاريخي ، كتشخيص نمط الانتاج فى المراحل التاريخية المتعاقبة ، وتحديد النمط الانتاجى الغالب أو المسيطر فى كل مرحلة ، ومن ثم القوى الاجتماعية القائمة فى كل مرحلة . على انه مما يلفت النظر فى التناول العام ، عدم الاهتمام بتحديد المفاهيم الأساسية ، خاصة مفهوم الطبقة ، والفرق بينها وبين مفهوم القوة الاجتماعية . كما انه لا يساعد القارىء على تعيين محددات الطبقة بدقة . لقد ترك مثل هذه الامور لقدرة القارىء وخلفيته ، وبدا الأمر وكأنه موجه فقط لمن يعرفون المادية التاريخية ، قضاياها ومفاهيمها . ومع هذا يمكن استنتاج محدداته للطبقة ، والتى تمثلت فى العلاقات الانتاجية (الملكية وأنماطها) . كما انه استخدم بعض المؤشرات على أوضاع الطبقة ، كالدخل ونصيبها من بعض الخدمات . ويمكن استنتاج تركيزه على حالة وعى الطبقات ودوره فى حركتها السياسية ، خاصة حركة الطبقة العاملة المصرية .

ويهم ايجاز بعض الاستخلاصات والتعميمات التى قدمها الكاتب ، لارتباطها بمشروعنا البحثى الراهن . من هذه الاستخلاصات : أولا انه رغم بزوغ شرائح رأسمالية صناعية ومالية وتجارية قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، فقد ظلت السيطرة للاقطاع حتى ثورة ١٩١٩ ، بسبب سطوة وقوة العلاقات الانتاجية الاقطاعية فى الزراعة ، ومساهمة الزراعة بالنصيب الأكبر فى الدخل القومى (ص٦٣) . وثانيا انه ترتب على الحرب العالمية الثانية ، التى تفاعلت نتائجها مع بنية المجتمع ، زيادة قوة الرأسمالية الوطنية اقتصاديا وتوسع استثماراتها من ناحية ، ونمو الطبقة العاملة كميا من ناحية اخرى . لقد أثرت قوة الرأسمالية الوطنية فى تطلعها الى مزيد من السلطة . كما عبر نمو الطبقة العاملة عن نفسه من خلال تبلور مطالبها ومظاهراتها والتحامها مع الطلاب من خلال اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (ص٨٩ وما بعدها) . والذى تجدر الاشارة اليه هنا هو ان مثل هذه الاستخلاصات ، سيوجد من الباحثين من يتفق معنا فيها ، ومن يعارضها ، ومنهم باحثون تبنوا الاطار النظرى نفسه الذى تبناه شهدى عطية الشافعى .

ولقد سارت دراسة فوزى جرجس ، «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى» (القاهرة ، ١٩٥٨) فى الطريق المنهجى نفسه الذى

سار فيه شهدى عطية الشافعى . وكان الاهتمام بتوصيف نمط الانتاج مسألة مركزية فى تحليله لتطور التكوين المصرى ، منذ حكم المماليك حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ . كما عنى بالصراع السياسى بين القوى الخارجية والداخلية ، وبين القوى الداخلية بعضها وبعض، باعتبار ان الصراع السياسى تجسيد للصراع الاقتصادى. لقد بين من خلال تحليله بجانب اهمية العوامل الداخلية - الطبقات والقوى السياسية- دور العامل الخارجى، الذى تمثل فى الاستعمار بمصادره المختلفة سواء كان عثمانيا أو اوربيا، بالاضافة الى دور الجغرافية السياسية للمجتمع المصرى . وتعد الدراسة من الدراسات القليلة فى حدود الفترة الزمنية التى ظهرت فيها ، والتى اهتمت بدور الطبقة الوسطى فى تطوير المجتمع المصرى . فهو يقول «ان السبب الرئيسى الذى جعل أوروبا تتطور وترتقى ، بينما جمدت مصر وتكلست، هو قوة الطبقة الوسطى هناك وضعفها فى مصر ، ذلك الضعف الذى ازداد اكثر وأكثر ، بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح والفتح العثمانى (ص١١) . وبالنسبة لتشخيص نمط الانتاج السائد فقد أشار الى انه تمثل خلال مرحلة حكم محمد على فى نمط نوعى من الاقطاع ظهرت خلال شريحة ارستقراطية اقطاعية (ص ص ٣٦ - ٣٧) لقد قويت هذه الطبقة خلال حقبة الاستعمار البريطانى - فهى الوحيدة التى لم تضر من الاستعمار - ووجد بجوارها طبقة متوسطى وصغار الملاك ، ثم العمال الاجراء فى الزراعة . اما فى المدينة ، فكانت البنية الطبقية تتألف من الطبقة الوسطى التجارية والحرفية والطبقة العاملة ثم فئة المثقفين (ص ص ٧١ - ٧٣)، على ان هذا النمط الاقطاعى بدأ فى التفتت بمجىء الاستعمار ، لتظهر فى داخله بدايات الرأسمالية التجارية والصناعية ، التى نشأت فى أحضان طبقة كبار الملاك، وارتبطت مع الخارج بمصالح (ص ص ١٤٤ - ١٤٥) كما شهدت الفترة التى امتدت فيما بين الحربين العالميتين حتى ١٩٤٩ ، تركز الصناعة ونمو الطبقة العاملة كما وكيفا ، كما تدلل على هذا اضراباتها ومظاهراتها وتشكيلها ، مع الطلبة ، اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

على انه رغم الدور الذى أسهم به كتاب فوزى جرجس فى توضيح بعض ملامح الصراع السياسى والحركة الوطنية المصرية ، الا ان التناول - فى معظمه - بدا مدرسيا سطحيا فى التحليل ، متسرعا فى التعميمات ، التى

استندت إلى مزيج من الانطباعات والبيانات والوقائع المحدودة . فالكتاب لم يهتم بالاسس المنهجية لتناول موضوعه ، ولم يدقق فى مصادره ، التى كانت فى معظمها بيانات عامة ، وبعضها – على الأقل – ثانوى . زد على هذا انه ، وان أمكن استنتاج انه اعتمد ضمنيا على العلاقات الانتاجية فى تقسيم الطبقات ، الا انه اعتمد على بعض مؤشرات حركتها وأوضاعها اكثر من اهتمامه بمحددات وجودها وفاعليتها . كما لعب العامل الخارجى دورا واضحا من وجهة نظره فى تفسير تطور المجتمع وحركة الطبقات التى كانت مسيطرة على الثروة والسلطة .

وأما عمل محمد انيس «ثورة يوليو وأصولها التاريخية» (القاهرة ، ١٩٦٥) فيتميز عن سابقيه بالوضوح والدقة النسبيين فى عرض محاور التكوين المصرى ، بدءا من تشخيص نمط انتاجه ، مرورا بتحليل تناقضاته ، والتركيز على ثوراته الحديثة الأساسية ، : ١٨٨٢ ، و١٩١٩ ، و١٩٥٢ ، باعتبار الثورة تجسيدا لحركية المجتمع وأطراف الصراع فيه وقوتها وأساليبها فى حسم هذا الصراع . لقد اهتم الباحث بتحديد المعالم الرئيسية للأنماط الانتاجية التى سادت المجتمع المصرى منذ عشية الحملة الفرنسية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ . وفائدة مثل هذا التحديد فى انه يسهم فى ادخال القارىء المدقق فى مشاركة وحوار مع المؤلف ، من حيث استيعاب القارىء للملامح المجردة لكل نمط انتاجى ، ومن حيث مدى تجسد هذه الملامح فى واقع تاريخى بعينه ، وما يضفيه هذا الواقع على هذا الملمح أو ذاك من خصائص نوعية . لقد اهتم الباحث ، أولا: بتحديد الملامح الاقتصادية والسياسية لنمط الانتاج الاقطاعى . وقد حصرها فى : سيادة التوزيع والتبادل الطبيعى ، بما يجعل الوحدة الانتاجية ذات كفاية ذاتية ، وتبعية الفلاح تبعية شخصية للمالك ، وحيازة المنتج لوسائل الانتاج وبخاصة الأرض ، وانخفاض المستوى الفنى وركوده ، ولا مركزية الدولة من خلال تقسيم المجتمع الى حكومات محلية منفصلة عن بعضها ، ومن ثم انحصرت وظائف الدولة فى الدفاع والأمن وجمع الضرائب ، ووهن ولاء الفرد للدولة ، وبالمثل فكرة المواطنة . (ص ص ١٨ – ٢٠) . وحاول الباحث ، ثانيا ، ان يستجلى هذه الملامح فى بنية المجتمع المصرى ، التى تجسدت فى نظام الالتزام ، الذى تطور ليصبح الملتزمون الطبقة الاقطاعية فى مصر قبل القرن التاسع

عشر. وبجانب هذا يبين، (أ) أن الملتزمين كونوا طبقة عسكرية وكانت الرابطة التى تجمع اعضاءها هى رابطة التبعية للسيد الذى اشتراهم، وكانت تسمى رابطة «الاستاذية» أو «الخشداشية» وكانت هى الطبقة الحاكمة من ناحية، والمستغلة للأرض من ناحية اخرى. (ب) أن ملكية الارض مثلت ملمحا جوهريا يتباين به الاقطاع المصرى عن الاقطاع الأوروبى. فبينما كانت الملكية فى مصر هى ملكية الدولة، بسبب الاسلام وعوامل تاريخية اخرى(*)، كانت فى أوروبا ملكية فردية. وربما يفسر أوضاع الملكية فى مصر - بجانب عوامل اخرى - اعتماد الزراعة على الرى الاصطناعى، مما اقتضى تدخل الدولة لتنظيم الرى واقامة مشروعات لضمان هذا التنظيم. (جـ) وجود ظاهرة السخرة كظاهرة مميزة للاقطاع المصرى. (د) تبعية الفلاح لمالك الارض. ولعل لفظة «فلاح قرارى» تدعم فكرة استقرار الفلاح فى الارض، ومن ثم تبعيته لمالكها. (هـ) الانتاج للاستهلاك غالبا. وكانت المبادلات التجارية محدودة، وتتم من خلال المقايضة. (و) تعدد الضرائب وتنوعها وارتباطها بأهواء الحكم: فهناك ضريبة «حق الطريق» التى تعنى استضافة الفلاحين للعسكر الذين يمرون بقريتهم، و«ضريبة الميرى» وهى الضريبة التى تدفع للحكومة، و«ضريبة البرانى» وهى ضريبة اضافية لما يدفع للحكومة، ثم الفائض، الذى كان يدفع مباشرة للمتلزم، و«الكشوفية» التى كانت تدفع للكاشف أو السنجق، وهو حاكم المديرية.

وتجدر الاشارة الى استخدام محمد انيس لتعبيرى «القوى الاجتماعية الفوقية» و«البناء التحتى للمجتمع المصرى»، ليميز القوى السياسية الفوقية من الاتراك والمماليك عن فئات الشعب المصرى التى توجد تحتها، كالمشايخ ورجال الدين والتجار بوصفها قطاعات بورجوازية نامية من قلب المجتمع الاقطاعى، ثم الطوائف. هذا بجانب الاقطاعيين والفلاحين فى القرية المصرية. لقد استخدم هذين التعبيرين رغم اقراره بأن القوى الفوقية كانت معزولة عزلة تامة عن فئات الشعب (ص٨).

☆ لقد كانت ملكية الأرض للدولة، وللحاكم الاله، هى القاعدة فى تاريخ مصر، منذ المراحل الفرعونية. وفى تقديرى ان الاسلام ابقى عليها باعتبارها ظاهرة متجذرة فى المجتمع المصرى. ولعل التطور الذى عايشته الارض الزراعية، تمثل فى حيازة الانتفاع دون تطور الشكل القانونى للسيطرة عليها (عبدالباسط عبدالمعطى، ١٩٧٧، الفصل الأول)

وقبل ان نقف عند الفصل الخامس ، وعنوانه «التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢» ، بوصفه اكثر الفصول اتصالا بالاطار الزمنى للمشروع الراهن (☆) ، يهم الوقوف عند المرحلة التاريخية التى بدأ النمط الانتاجى الاقطاعى فيها فى الأفول ليحل محله النمط الرأسمالى ، ثم تعيين العوامل الفاعلة لهذه النقلة الكيفية فى حركية التكوين المصرى . وفى هذا الصدد يذهب المؤلف الى ان الأعوام العشرة الأولى من حكم محمد على شهدت تغييرات مقصودة منه لتصفية الاقطاع التركى والمملوكى . لقد بدأت هذه التغييرات بالاطاحة بطبقة المشايخ ، وهى من اعمدة القوة البورجوازية المصرية الوليدة ، والغاء نظام الالتزام فى عام ١٨١٣ ، وهو الشكل الاقطاعى الزراعى ، واعادة توزيع الارض ، والتخلص من عدد كبير من المماليك فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ . كما ان محمد على أدخل زراعة القطن فى مصر ، وتوسع فيها لتصديره للخارج ، وترتب على هذا اهتمام واضح بشبكة الطرق والمواصلات . ونقل الصناعة من المرحلة الحرفية الى مرحلة اكثر تطورا . كما الغى نظام المسئولية الجماعية ، أى مسئولية القرية كلها فى دفع الضريبة ، وأحل محلها نظام المسئولية الفردية فى دفع الضرائب . وعلى هذا كانت مرحلة حكم محمد على مرحلة أفول للاقطاع وصعود للنمط الانتاجى الرأسمالى . (ص ص ٧٠ - ٧٨) .

واذا عدنا الى اهم معطيات الفصل الخامس ، سنلاحظ أن الكاتب صنف القوى الاجتماعى عشية ثورة ١٩٥٢ الى مجموعتين رئيسيتين . وكان معياره الرئيسى فى التصنيف الفاعلية والرغبة فى التغيير مقابل المحافظة على الأوضاع . وحدد المجموعة الأولى ، التى أطلق عليها معسكر الثورة الشعبية ، فى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، واعتبر هذا المعسكر متطلعا الى التغيير باعتبار أوضاعه البنائية ، ووعيه بهذه الأوضاع والتحرك نحو تغييرها ، كما تشهد عليه حركة العمال ومظاهراتهم وانجازهم لبعض المكاسب التشريعية ، وباعتبار الدور الفكرى والسياسى للمثقفين السياسيين ،

☆ حددت هيئة البحث ثلاث فترات زمنية كاطار للدراسة : الأولى عشية ١٩٥٢ وترجع الى فترة ما بين الحربين ، الثانية هى الفترة الممتدة من ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينات ، والثالثة من أوائل السبعينات أوائل السبعينات حتى الآن .

وباعتبار تراكم المشاكل المحيطة بالفلاحين - صغار المنتجين والعمال الاجراء · اما المجموعة الثانية، التى اطلق عليها معسكر الثورة المضادة، فحصرها فى كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية الصناعية والتجارية والاستعمار، على أساس ان هذه القوى هى صاحبة المصلحة فى الأوضاع التى كانت قائمة. والتى كانت من ناحية اخرى تتصدى لاجهاض محاولات المعسكر الأول.

ومن حصاد التحليل، يبرز الباحث عوامل أساسية رآها ذات تأثير فى حركة المجتمع، ايجابا أو اعاقة، هى: الحاكم، وجهاز الدولة، والطبقات الاجتماعية المتناقضة المصالح، والعامل الخارجي، متمثلا فى الاستعمار. وان كان يلحظ، عبر التحليل وفى مواقع غير قليلة، تركيزه على العامل السياسى بالمعنى الشامل لهذا العامل، الذى يشمل الحاكم وخصائصه وتوجهاته والقوى السياسية. كما انه حدد الطبقات اجمالا فى ضوء نمط الانتاج السائد وما يرتبط به من علاقات اجتماعية فى مقدمتها علاقة الملكية والعمل، بجانب التركيز على الفاعلية السياسية للطبقات كتعبير عن مصالحها وقوتها النسبية فى الخريطة الاجتماعية - السياسية للمجتمع.

واذا كان من ملاحظات عامة على هذا العمل فسنركزها فى ماله من أهمية بالنسبة لنتائجه وامكان التعامل معها. فقد ترك الباحث بعض القضايا بلا حسم، منها قضية اللامركزية التى عدها ملمحا مهما من ملامح النظام الاقطاعى، وهى قضية أتت شواهده عليها محدودة. فالمجتمع المصرى لم يكن دويلات أو حكومات بالمعنى الذى عرفته اوروبا. كما ان تحديده وتصنيفه للقوى الاجتماعية - السياسية غاب عنه شرائح هامة من البورجوازية الصغيرة، او الفئات الوسطى، كما يفضل البعض. والأهم والأخطر من هذا انه اعتمد على الايديولوجية التى اعلنها الحاكم واعلنتها السلطة، للوصول الى عدد من التعميمات، بدلا من تركيزه على الظواهر والعلاقات والممارسات الفعلية الملموسة فى الواقع. حدث هذا كثيرا عند تحليله لمرحلة حكم عبدالناصر، التى أستند فيها على الخطابات الرسمية، وكتاب «فلسفة الثورة»، وميثاق العمل الوطنى.

ومع ان أعمال احمد صادق سعد حول «التكوين المصرى» استندت الى اطار

المادية التاريخية ، الا انه يتميز عن الاعمال السابقة فى مقولة الارتكاز التى بنى عليها تحليلاته ، وهى مقولة «نمط الانتاج الاسيوى» . فقدم بذلك قراءة مغايرة لتطور التكوين والانماط الانتاجية التى سادته . وربما كان من بين ما دفعه الى هذه القراءة بالاعتماد على هذه المقولة تكرار عدد من التمايزات النوعية بين الاقطاع المصرى مقارنا بالاقطاع الاوروبى ، ووجود خلافات حول المرحلة التى بدأ النمط الرأسمالى فى الظهور فيها . وربما لأن المعطيات والوقائع التاريخية حول تطور التكوين المصرى أصبحت «حمالة أوجه» كما يقولون ، اذ جمعت هذه المعطيات وتلك الوقائع وصنفت من خلال مداخل نظرية ومصالح متناقضة .

لقد حدد فهمه وتوظيفه لمقولة «نمط الانتاج الاسيوى» فى المعالم النظرية التالية : (أحمد صادق سعد ، ١٩٨١) (أ) تفضيله استخدام لفظة «مشترك قروى» للدلالة على الوحدات الاجتماعية التى يتألف منها الهيكل الشرقى كبديل للفظة «مشاعة» ويقصد التمييز بينهما ، نظرا لأن المشترك القروى يحتفظ بوجود الطبقات الاجتماعية التى لا توجد فى المشاعة (ص ١٠) وهى طبقات تستغل بعضها بعضا ، هذا بالاضافة الى وجود الدولة فى التكوين الشرقى . ومن ثم يكون تمايز المشترك عن الشكل المشاعى الأول ، بسبب وجود الطبقات ، وعن الشكل المشاعى المتقدم ، بسبب وجود الدولة . (ب) يتميز النمط الشرقى عن النمط العبودى أو الاقطاعى أو الرأسمالى فى أوروبا وغيرها من المجتمعات ، لأن هذه الأنماط تستند الى الملكية الفردية ، اما الملكية فى النمط الشرقى فكانت مشتركية ، رغم وجود العلاقات الفردية التى لم تشكل نمطا غالبا . فالفلاحون المصريون لم يكونوا تابعين لشخص من الاشخاص أو عبيد السيد من السادة ، وإنما كانوا احرارا من حيث علاقاتهم بالافراد ، لأن علاقات الانتاج كانت مشتركة فى القاعدة وفى القمة . وكانت علاقات التبعية المفروضة على الفلاح من قبل الدولة ورموزها على المستوى المحلى تمر من خلال انتماء الفلاح للمشترك وارتباطه به (ص ص ١١ - ١٢) . (جـ) ينتقد الباحث الاستخدام غير المدقق للعبودية المعممة(*) التى

☆ ممن استخدموا هذا المفهوم لتحليل التكوين المصرى ، طاهر عبدالحكيم ، الذى بنى تعميمه على غياب الملكية الفردية والجماعية ، بسبب احتكار الدولة المركزية لوسائل الانتاج ولقوة العمل ذاتها ، واستيلائها على فائض الانتاج (طاهر عبدالحكيم ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٣ - ٤١) .

يستخدم الناس مفهومها وملامحها للدلالة على علاقات الانتاج ، مع ان العلاقة الداخلية بين أقسام الدولة – علاقة التوزيع – كانت – كعلاقات الانتاج – مشتركية. ومع ملاحظة ان محتوى العلاقة الأساسية هو الاستغلال ، فان العلاقات الاجتماعية جميعا اتخذت شكل تبادل المنفعة (سواء «الخراج» مقابل صيانة شبكة الرى ، أو سداد «المكوس» مقابل الأمن ، أو سداد «ضريبة النفوس» مقابل الحرية الدينية). وعليه يشكل مجموع هذه العلاقات نسيجا من التضامن أو الاعتماد المشتركى المتبادل ، الذى يمكن بناء عليه القول ان العبودية المعممة هى فى ذاتها علاقات مشتركية (١٩٨١ ، ص١٧). (د) يرى الباحث ان ملكية الموارد وملكية الأرض ناتجة عن هذه الطبيعة المشتركية ومترتبة عليها ، وليس العكس. لقد عزا الناس غالبا ملكية الدولة للأرض الى الظروف المناخية والجغرافية لمجتمعات الأنهار التى تقضى بالاشراف المركزى على شبكة الرى الصناعى. ومع ان هذا عامل هام ، لكنه لا يبدو الجذر الأعمق فى هذا الوضع بدليل وجود النمط الاسيوى فى مجتمعات رعوية تركية ومغولية ومغربية.

لقد صنف الباحث عوامل تطور التكوين المصرى الى مجموعتين : تتمثل الأولى فى العوامل الخارجية التى أحدثت التأثر بالنظم الاجنبية ، سواء من خلال التعامل معها أو نتيجة للغزو الخارجى. اما المجموعة الثانية فقد خصصها للعوامل الداخلية ، التى ميز فيها بين أمرين : أولهما ان العلاقة بين المنتج (الفلاح) ووسيلة الانتاج (الأرض) ليست علاقة تامة ، بل كانت ، خلال الفترة من عصر الفراعنة حتى عصر محمد على ، علاقة انتقالية. لقد كانت هذه العلاقة تتضمن فصما بين العمل الفائض والعمل الضرورى ، حيث كان يذهب الجزء الأول الى الدولة ويظل الجزء الثانى مع الفلاحين. ولم يكن الفلاح يعمل على أرض الزمام من خلال فرقة جماعية ، كما كان الأمر أيام المشاعية البدائية ، بل كان يعمل كحائز منفرد يملك ادوات عمله ، لا يتبقى له الا القدر الضرورى الذى لا يساعد على تطوير أدوات الانتاج. لقد كان التضامن بين الفلاحين داخل المشترك القروى مدعاة لا للتنافس بين الفلاحين على الحد الاقصى للانتاج ، بل على حده الادنى ، بسبب ذهاب أغلب الانتاج الى الحاكم. أما الأمر الثانى فقد تمثل فى أدوار المشترك الأعلى ، أى الدولة ، التى كانت تستولى على الفائض الذى كانت الطبقة الحاكمة تستخدم جزءا منه

لكمالياتها وحاجاتها الحربية (المعادن) والادارية (العبيد).

ومن اهم استخلاصات الباحث (١٩٨١، ص ٣١٥): (أ) سيادة النمط الاسيوى حتى نهاية عصر محمد على، وتحوله من ١٨٤٧ وحتى ١٩٥٢ الى نمط «شبه رأسمالى شبه شرقى». (ب) أن العامل السياسى المركزى- الدولة- لعب دورا رئيسيا فى المجالين الاقتصادى والسياسى. وبدلا من ان تكون الدولة هى المعبرة فقط عن مصلحة الطبقة المالكة، أوجدت الطبقة المالكة ووفرت لها التراكم الضرورى، كما امتد تأثير الدولة الى الطبقات الاخرى. (جـ) لقد كانت الطبقة المالكة فى النمط الشرقى مندمجة فى الدولة، أى فى البيروقراطية، بعكس النظام الرأسمالى، الذى تكون البيروقراطية فيه منفصلة عن البورجوازية وخادمة لها، كما حدث فى مصر بعد ظهور الرأسمالية. وقد تولدت عن البيروقراطية المصرية فئات اجتماعية خاصة، منها: البورجوازية البيروقراطية، التى كونت ثرواتها باستغلال نفوذها، والنبالة البيروقراطية، كالضباط والموظفين الذين منحوا القاب الباكوية والباشوية، والبيروقراطية العمالية. ولهذه الشرائح والفئات صفات انتقالية، لانها كانت تجمع بين طرفين: احدهما طرف بيروقراطى غير طبقى، والآخر طرف طبقى يرتبط بموقعها من الانتاج.

ومع ان دراسة احمد صادق سعد هى- من وجهة نظرنا- محاولة اجتهادية فتحت الباب أمام امكان قراءة التاريخ الاجتماعى المصرى قراءة مغايرة لمعظم ما ساد قبلها، فانها أحدثت- من خلال تشخيص التكوين المصرى وما يسوده من نمط او انماط انتاجية- مزيدا من القلق والحيرة المعرفية. فهى لم تحسم الأمر تماما لصالح «المشترك القروى»، كما انها لم تنف تماما تواجد الأنماط الانتاجية الاخرى. ويكفى الاشارة من جانبه الى خاصيتين فى النمط الشرقى المصرى، جعلتاه يرفض استخدام لفظة «المشاعية» هما وجود الطبقات ووجود الدولة. وبرغم نفيه للطبيعة الطبقية للدولة فى مرحلة «المشترك»، فهو لم يفسر لنا كيف نشأت الدولة وسطت على السلطة. وبالطبع ينسحب هذا على المراحل التى كان الحاكم فيها مصريا. كما أكد أن الفلاح المصرى كان حرا وأن علاقته بوسائل الانتاج لم تكن تامة، وانه بسبب نهب فائض انتاجه لم يطور ادوات انتاجه. استخلاصات كثيرة يسير بعضها فى خطوط متوازية، ولم تحدث تراكمات معرفية فى اتجاه

استخلاصه، التوفيقى، لمرحلة ما بعد ١٨٤٧، عندما ركز هذا الاستخلاص فى أن النمط كان «شبه رأسمالى شبه شرقى». هذا فضلا عن أن حله لكثير من التناقضات باستخدام تعبير «انتقالى» سواء فى العلاقات أو فى وجود بعض القوى والشرائح والفئات الاجتماعية، يفتقر الى الدقة، ويؤدى إلى الابقاء على مشكلة التشخيص بلا حل علمى.

وبايجاز، يمكن القول ان مقولة نمط الانتاج الاسيوى، التى توجد بعض الاختلافات بين الباحثين على الملامح التى تميزها بوضوح عن غيرها من المقولات حول الانماط الانتاجية الاخرى، لا يوجد ما يجسد تواجدها نقية، أو اعتبار نمط الانتاج الذى تشير اليه النمط السائد فى الغالب. ولعل من مبرراتنا على هذا الحكم: أولا ان مسألة الاستغلال توجد فى كل الأنماط الانتاجية الطبقية التى توجد فى مراحل ما بعد المشاعية. ومن ثم فوجود الطبقات يضعف من استخلاص وجود نمط انتاج اسيوى فى مصر، ذلك لأن وجود هذه الطبقات فى ضوء المنهج المادى التاريخى يعكس نمطا من علاقات الانتاج توجد فيه ملكية خاصة، من يملكون ومن لا يملكون، بغض النظر عن من الذى يملك، فردا أو جماعة أو جماعات او طبقة أو طبقات. وثانيا ان فهم أى نمط انتاجى يظهر فى مجتمع من المجتمعات يعنى وجود لحظة اتساق بين قوى وعلاقات الانتاج التى تميز الانماط الانتاجية عن بعضها. أما اذا وجدت علاقات انتاج تنتمى الى نمط، وعلاقات توزيع تنتمى الى آخر، وقوى انتاج تنتمى الى هذا او ذاك او الى نمط ثالث، فانه يكون من الصعب حسم الأمر لصالح اى من هذه الانماط الانتاجية. لقد كانت علاقات الانتاج التى وصفها احمد صادق سعد تنتمى - اذا تأملناها - الى نمط عبودى فيه قدر واضح من الاحتكار للفائض الاقتصادى، فى حين ان قوى الانتاج اقرب ما تكون الى النمط الاقطاعى، حيث كانت حيازات الفلاحين اقرب الى حيازة الانتفاع التى يغيب عنها الشكل القانونى للتملك (☆).

وتعد اعمال محمد دويدار، ومؤلفه «الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير» (الاسكندرية، ١٩٧٨) بخاصة، من اعمال الاقتصاديين الملفتة للنظر، من حيث شمولية الرؤية والتوظيف العلمى لأبعاد المنهج المادى

☆ لمزيد من التفاصيل حول مقولة «نمط الانتاج الاسيوى»، ونظريات تفسيرها والملاحظات المنهجية عليها، يمكن الرجوع الى صالح محمد صالح، ١٩٨٢.

التاريخى ، بشقيه النظرى وبمقولات تناوله للتاريخ والواقع ، أقصد مقولات الجدل العلمى . فالعمل الذى نحن بصدده ليس دراسة تجزيئية لبعد أو عملية من عمليات الاقتصاد (قطاع مثلا من قطاعات الانتاج ، أو التوزيع ... الخ) . وهو ليس عملا اقتصاديا تغلب عليه النزعة الاقتصادية الميكانيكية ، لأنه اعتبر الاقتصاد وتطوره نتاجا لتفاعل عوامل خارجية وداخلية ، اجتماعية وسياسية وحضارية ، كما اعتبر الاقتصاد نقطة ارتكاز منهجية يستدعى تحليلها عوامل كثيرة ، وتمتد آثارها ونتائجها الى مختلف مستويات التكوين الاجتماعى وأصعدته الطبقية والسياسية والثقافية . ويلفت النظر فى مادة العمل ومصادرها ، تعدد المصادر ، التى جمعت بين تحليل المواد والنصوص القانونية والبيانات الكمية ، والمعطيات والوقائع التاريخية ، ونتائج بحوث ميدانية أجراها الباحث وأجراها آخرون .

بالطبع لن نعرض لمختلف عناصر أبعاد منهجه ، فهى أبعاد المنهج المادى التاريخى وهى معروفة لكثرة من القراء . وعليه ، سنحاول ان نعرض لبعض نماذج توظيف مفاهيم ومقولات هذا المنهج لفهم واقع تاريخى ملموس . ولعل من بين أمثلة التوظيف ذات الصلة بمشروعنا البحثى :

أولا : يبدأ الخط المنهجى من مسلمات أساسية هى :

١ – ان الجغرافيا كالطبيعة ، ولكن الطبيعة فى تحولها المستمر بواسطة الانسان والانسان فى المجتمع ، وفى المجتمع المحدد تاريخيا .

٢ – ان الدولة هى المؤسسة السياسية العليا ، توجد على رأس التكوين الاجتماعى ، الذى يمثل جزءا من المجتمع العالمى . وفى أطار كل تكوين اجتماعى للدولة طبيعة طبقية .

٣ – أن السياسة هى المجال الاجتماعى «الساخن» لتصارع المصالح ، تصارعا ذا طبيعة استراتيجية وتكتيكية ، يدور حول السلطة ، ابتداء من الوعى العلمى أو الزائف للقوى الاجتماعية المختلفة فى صيرورتها التاريخية .

ثانيا : يمكن التوصل الى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة فى ضوء خطوات اساسية :

١ – دراسة التركيب الاجتماعى للمجتمع فى ضوء فكرة أو مقولة التكوين

الاجتماعى عبر المستويات التالية :

أ - تحليل الطبقات والفئات الاجتماعية فى اطار عملية العمل الاجتماعى .

ب - تحليل المصالح الاجتماعية .

حـ - تحليل يتم على مستوى وعى ونفسانية الطبقات .

د - تحليل الكل الاجتماعى عبر الزمن .

ثالثا : وثمة بعض المفاهيم والمقولات الأساسية قصد الباحث التركيز عليها ، لاستجلائها . منها :

١ - تحليل عملية الانتاج التى تتألف من عناصر ثلاثة مترابطة ، هى : مستوى تطور قوى الانتاج ، ونوع روابط الانتاج ، وتركيب القوى الاجتماعية من خلال الطبقات .

٢ - ان دراسة مستوى تطور قوى الانتاج هى دراسة لكم وكيف القوة العاملة ، معبرا عنها بانتاجية العمل فى الوسط التقنى المحدد تاريخيا الذى تعمل فيه هذه القوة العاملة . ولهذا مؤشران :

أ - نوع مجموع وسائل الانتاج (كما وكيفا) التى تستخدمها القوة العاملة .

ب - المعرفة والتكوين الفنيان (وهما مرتبطان تمام الارتباط بنمط تقسيم العمل ونوع وسائل الانتاج المستخدمة) لهذه القوة العاملة .

٣ - ان علاقات الانتاج لا تعبر عن نفسها بالضرورة فى شكل واحد لملكية وسائل الانتاج . وما يلزم البحث عنه هو السيطرة الفعلية على هذه الوسائل ، معبرا عنها باتخاذ القرارات المصيرية ، وليس الملكية الشكلية .

٤ - ان تحليل قوى وعلاقات الانتاج والترابطات بينها يوصلنا الى القوى الاجتماعية : فابتداء من موقفها الفعلى تجاه وسائل الأنتاج ، نتوصل الى مكانها فى عملية الانتاج ، والدور الذى تلعبه فى عملية العمل ، ونصيبها فى الناتج الاجتماعى . حال اتمام هذا التحليل يمكن تمييز الطبقات الرئيسية والوسيطة فى المجتمع .

أ - يقصد بالطبقة «مجموعة الأفراد الممثلة لأحد التجميعات الأساسية فى

المجتمع ، التى توجد فى موقف تعارض مع المجموعات الاخرى ، بما تقوم به من دور فى العملية الانتاجية تحدده العلاقات التى بينها فى تنظيم عملية العمل الاجتماعى تنظيما يرتكز على ملكية وسائل الانتاج (أى علاقات العمل وملكية وسائل الانتاج) . وابتداء من الطبقات كأساس للتركيب الاجتماعى ، يمكن التعرف على شكل «التدرج الاجتماعى» فى داخل كل طبقة . وتوجد بين التركيب الطبقى والتدرج الاجتماعى ، فى حركة المجتمع الحقيقية ، علاقة تأثير متبادل .

ب – أنه ابتداء من العلاقات الداخلية بين القوى الاجتماعية الرئيسية أى الطبقات ، كقوة مادية (علاقات استقلال ، أو تبعية ، أو تعارض) نستطيع ان نرى المصالح المتعارضة . التى لا بد من التركيز عند تحليلها على :

– رؤيتها فى علاقاتها احداها بالاخرى كمصالح متعارضة .

– فهم هذه المصالح من خلال الحركة المجتمعية ، التناقضات والتنازع بين هذه الطبقات .

– الا يقف تحليل المصالح عند مستوى الطبقات الاجتماعية ، بل من الضرورى ان يتعداه ليصل الى مصالح القطاعات فى داخل الطبقات ، وايضا مصالح المجموعات الاقتصادية والسياسية المتميزة .

جـ – من خلال التحليل السابق ، تظهر القوى الاجتماعية ، التى لا يعنى وجودها كقوى اجتماعية تميزها كقوى سياسية بالضرورة . ولهذا لابد من التعرض لفكرة نفسانية الطبقة ووعيها . ويهم هنا ان نذكر ان كل طبقة تتكون من أفراد يشخصون الطبقة ، أى يشخصون العلاقات التى تمثلها الطبقة وتمثل شقا منها . ويتكون لهذه العلاقات انطباعات فى أذهان أفراد الطبقة ، بمعنى انه يوجد فى وعى هؤلاء الأفراد تصور ذهنى خاص لهذه العلاقات . هذا التصور عادة ما يكون على نحو غير منتظم ومجزء ومشوش ، لاختلاطه بالأفكار التى تسود المجتمع والافكار التى ربى عليها افراد الطبقة . ولكن وحدة المصالح لاحدى المجموعات الأساسية (فى تعارضها مع الآخرين ومع المجتمع فى مجموعة) تجعلها تميل نحو جماعة تكتسب وحدة فى تصور العالم والمجتمع وفقا للمصالح العامة للطبقة . الأمر الذى يفسح المجال لظهور ايديولوجية الطبقة . ومن هنا تكتسب الطبقة العامل الذاتى ، عامل

الوعى ، ونكون بصدد «الطبقة لذاتها» ، ويتلاحم العاملان ، الموضوعى - الوجود الاجتماعى - والذاتى - الوعى الاجتماعى .

٥ - هذه أمثلة مستفيضة نسبيا حول ملامح الوعى المنهجى لدى الباحث . وهى ليست كل أبعاد وملامح هذا الوعى - كما سبق ان أشرنا . وقد قصدنا منها ابراز دور التناول الجدلى الذى يوضح حركية الظواهر ، وعلاقاتها المتجددة ، ويميز بين شكل الظواهر ومضامينها الممارسة فى الواقع العيانى الملموس .

ومن المقارنات الهامة ، رغم وضعه لها فى هوامش (محمد دويدار : ١٩٧٨ ، ص ص ١٠ - ١٢) ، تلك المقارنة التى عقدها بين النظامين المصرى والاوروبى ، ليناقش من خلالها أولئك الذين عمموا وجود الاقطاع فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين . فى هذا سنركز مقارنته ، لما لها من فائدة فى توضيح مفهوم «نمط الانتاج الاقطاعى» وخصائصه ، وفى مناقشة بعض الاستنتاجات بوجود الاقطاع فى الزراعة المصرية - بدرجة أو أخرى - حتى عشية ثورة ١٩٥٢ :

أولا : ان المقارنة بين طريقة الانتاج التى كانت تسود المجتمع المصرى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر تبين ان هناك فروقا (كيفية) جوهرية بينها وبين طريقة الانتاج التى كانت سائدة فى أوروبا فى تلك الفترة . هذه الفروق تتمثل فى الآتى :

١ - كان مستوى تطور قوى الانتاج فى الريف المصرى أعلى - بمراحل - من مستوى تطورها فى الريف الاوروبى .

٢ - بينما كان حق الملكية مجزءا فى داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع فى أوروبا ، لم يكن هذا الحق كذلك فى مصر الا بحكم الواقع ، فحق الملكية كان للسلطان .

٣ - بينما كان حق الملكية وراثيا فى أوروبا ، لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء المصريين وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من أرض .

٤ - بينما كان للشريف الاوروبى دور تنظيمى فى عملية الانتاج فى اولى مراحل الاقطاع ، لم يكن للسلطان ولا للأمراء دخل بعملية الانتاج فى الريف المصرى .

٥ – لم تكن التجارة تقوم فى داخل المجتمع الاقطاعى بالدور الذى كانت تقوم به بالنسبة للمجتمع المصرى ، وما ترتب عليه من تعبئة جزء كبير من الفائض الاقتصادى لمجتمعات أخرى ، ونمو الطبقة المسيطرة فى مصر .

٦ – كانت الادارة فى أوروبا غير مركزية ، اما فى مصر فقد كان الامراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربى ، وهى ادارة يغلب عليها الطابع المركزى .

ثانيا : اذا كانت هذه الفروق جوهرية ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى فى خمسينيات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية ، ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وما ترتب على ذلك من تغييرات كيفية فى طبيعة النشاط الاقتصادى ، منها قيام الانتاج أساسا – رغم سيادة عائلة الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية – على المبادلة ومبادلة السلع اللازمة للانتاج الرأسمالى فى خارج وداخل مصر ، وظهور أغنياء الفلاحين والعمل الزراعى الأجير ، وغير ذلك من التغييرات الجوهرية .

وفيما يتعلق بتشخيص النمط الانتاجى السائد فى مصر ، خاصة عند بداية التحول الرأسمالى التابع ، يهم الوقوف على بعض الاستخلاصات ذات الصلة بمناقشتنا لمجمل الدراسات والاعمال التى نغطيها فى الدراسة الراهنة ، والفصل الراهن تحديدا . فى هذا الصدد يرى الباحث :

أولا : كانت فى مصر عشية الحملة الفرنسية بدايات نظام انتاجى رأسمالى ، وكان مجىء الحملة الفرنسية محاولة مقصودة لجعل الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا . وكان فشل الحملة ومجىء محمد على الى الحكم بداية «محاولة لتطوير مستقل فى اتجاه نمط الانتاج الرأسمالى خلال الفترة من ١٨٠٥ – ١٨٤٠ ..» لقد تحقق التغير فى اتجاه الملكية الفردية من خلال خلق ملكيات كبيرة لأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار موظفى الدولة ، وبجانبها بعض الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ وبعض اغنياء الفلاحين . هنا نكون بصدد تطور قوى اجتماعية جديدة مرتبطة بالنشاط الزراعى . فاذا ما أضفنا الى ذلك ظهور الطبقة العاملة والاضمحلال النسبى لاعضاء الطوائف الصناعية والتجارية ، أمكننا تصور مدى التغير الكيفى الذى أصاب التركيب الاجتماعى

المصرى (محمد دويدار ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٥٣ – ١٥٨).

ثانيا : اما أهم ملامح الاقتصاد المصرى عشية ثورة ١٩٥٢ ، فان من بينها ما يلى :

١ – تسود الحياة فى الريف علاقات الانتاج الرأسمالى فى مجتمع تابع ، يتميز بأن الملكية الخاصة للأرض تطورت فى صورتها الفردية كظاهرة سائدة فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية كعلاقات بدأت فى السيطرة فى كل انحاء العالم تقريبا .... وكان تحويل الارض الى سلعة وسيلة لادماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بوصفه اقتصاد المبادلة المعممة. (ص ٢٥٧).

٢ – يرى الباحث ان الوحدة الانتاجية العائلية ، – على عكس ما هو شائع – ليست وحدة انتاجية ذات طبيعة سابقة على الرأسمالية . أنها عائلة الفلاح بعد ادماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، واجبارها على التخصص فى الانتاج الزراعى واخراج النشاط الصناعى من داخلها (ص ٢٦٠)(*)

٣ – كانت الصناعة تلعب دورا محددا . اذ كان يعمل بها ما يقرب من ١١٪ فقط من القوى العاملة ، وكانت تسهم بما بين ٨ و١٠٪ من الدخل القومى ، وكانت تقوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية ، وكان الانتاج يتم من خلال نوعين من الوحدات الانتاجية : (أ) الوحدة الانتاجية الحرفية (ب) الوحدة الانتاجية التى تعمل على أسس رأسمالية . وكان الشكل الاحتكارى هو الشكل الغالب فى فروع الصناعات غير الحرفية .

٤ – أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات – القطاع الثالث – فيلاحظ ، أولا ، نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للانتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركة والغاز والمياه . كما يلاحظ ، ثانيا ، تضخم اجهزة الخدمات تضخما غير صحى (ص ص ٢٦١ – ٢٦٧) .

☆ مما هو جدير بالذكر ان ثمة دراسات مصرية حول القرية المصرية بينت تحول الاقتصاد القروى خلال الفترة من ثلاثينيات القرن الراهن حتى منتصفه من الاكتفاء الذاتى الى الاعتماد على السوق وظهور التخصص وتقسيم العمل ومن ثم الارتباط بالنمط الرأسمالى (لمزيد من التفاصيل انظر : حامد عمار ، ١٩٥١ ، و١٩٨٧ ، ومحمد عاطف غيث ، ١٩٦٧) .

هذه بعض الملامح العامة لعمل محمد دويدار ، الذى يتألف فى جوهره من مجموعة من الدراسات والبحوث التى يجمعها كلها منهج واحد ، هو منهج المادية التاريخية ، كما يجمعها موضوع واحد ، هو الاقتصاد المصرى فى أبعاده ونشاطاته المجتمعية . والعمل ، بجانب هذا ، يتميز عن كثير من المؤلفات الاقتصادية بالشمولية النسبية فى الرؤية . وبالمرونة فى استخدام منهجه لا تطبيقه تطبيقا ميكانيكيا كما فعل آخرون عندما فرضوا على التاريخ المصرى مقولات أعاقت فهمنا لحركة هذا التاريخ وصيرورة المجتمع المصرى . ويبرز فى العمل اهتمام بالتراث الفكرى الاجتماعى العربى والمصرى ، عندما وقف وقفة علمية جادة عند بعض ابعاد عمل كل من «ابن خلدون» و«المقريزى» . ويهم فى هذا السياق الاشارة الى ان العمل قدم فرضيات علمية هامة حول تطور التكوين المصرى ، منها : فرضية حول دور العامل الخارجى ، أى النظام الرأسمالى ، فى تطور المجتمع المصرى . وفرضية اخرى حول الدور الهام – والبالغ التأثير – للدولة وسلطتها وأجهزتها فى حركة المجتمع المصرى . وأيضا فرضيته حول تشخيص نمط الانتاج المصرى عشية الحملة الفرنسية . وفرضيته حول الانتاج العائلى فى القرية المصرية ، وأخيرا فرضية هامة حول العلاقة بين المدينة والقرية المصريتين اقتصاديا وطبقيا.

والنمط الثالث من الدراسات التى اهتمت بتشخيص التكوين المصرى وتطوره ، فهو النمط متعدد التوجهات المنهجية ، أو ما يسمى احيانا بنمط «التوفيق المنهجى» ، الذى التقط – بوعى أو بدونه – مقولات ومفاهيم من هذا التوجه او ذاك . والغالب فى هذه الاعمال هو النمط غير الواعى الذى قاده الموضوع الرئيسى الذى يبحثه والموضوعات الفرعية المتضمنة تحته . فتجد باحثا يحشد مفاهيم مأخوذة من هنا وهناك ، يعرضها ليبحث عن التقائها واختلافها ، و«يولف» منها تعريفات لعمله . هذا النمط بوسع القارىء ان يجده لو اختار اى عدد عشوائى من بحوث علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وعلم السياسة وغيرها ، خاصة تلك الأعمال التى انجزت قبل الستينيات من القرن الراهن . هذه المحاولات – غير الواعية منهجيا – يحسب لها تطوير بعض الأساليب الفنية فى الوصف والقياس الكميين – رغم مبالغتها فى هذا احيانا – وكان وجودها منبها مباشرا لضرورة وجود توجه نظرى متسق لقيادة العمليات البحثية . لكن ، لأن معظم

نتائج هذه الدراسات آنية – ارتبطت بلحظتها – ، وتجزيئية فى تناولها ، لن نتعرض لها كثيرا . وسنأخذ أمثلة من المحاولات التى كانت واعية فى انتقائها الى حد ، لأنها اجتهدت لتوظيف بعض المقولات والمفاهيم فى سياق خاص ، نسجه الباحث الذى قام بعملية الانتقاء والتوفيق. وسنكتفى من هذه المحاولات باثنتين ، قدمهما اثنان من الباحثين ذوى التأثير الواضح فى محاولات دراسة التكوين المصرى : هما محاولتا صبحى وحيدة وجمال حمدان .

اذا بدأنا بكتاب صبحى وحيدة «فى اصول المسألة المصرية» (القاهرة ، د . ت)، سنجد أنه عمل حافل بكثير من الوقفات التاريخية والمعطيات والوقائع حول عناصر كثيرة فى التكوين المصرى : البعد أو المستوى الاقتصادى ، والمستوى السياسى ، والمستوى الثقافى والحضارى ، فى علاقاتها بالعامل الخارجى ، سواء كان غزوا خارجيا أو تبعية للحضارة الغربية ، وأثر هذا على الوعى العام فى مصر ، سواء لدى الحكام أو العلماء أو أصناف من المثقفين . لقد أحدث العامل الخارجى «تحولا» فى جميع الميادين ، سيما الميدان الاقتصادى . وقد سبق ان رأينا كيف تدهور الاقتصاد المصرى تحت حكم العثمانيين ، حتى كانت الصناعة حين هبط الفرنسيون الاسكندرية خليطا من حرف بدائية لا غناء فيها ، وكانت التجارة فى غالبيتها تجارة اقليمية محدودة . واتجهت سياسة محمد على فى هذا الميدان الى الاستغلال الحكومى والتركيز والدفع الى الاشكال الجديدة . ثم تولى سعيد ، واستجابت مصر من جديد للتيارات الغربية ، فظهرت المشروعات الاقتصادية الضخمة ، والاتجاه الى انقاذها بمنح امتيازات الاستغلال للراغبين فيها .ونحن نعثر على طلائع هذا النشاط فى مصر منذ الصدر الأول من القرن الثامن عشر (ص ص ٢٣٠ – ٢٣١) .. وقد دخلت مصر ، بالاحتلال الانجليزى الذى اعقب الثورة العرابية ، وطورا جديداً من أطوار التطور الذى أخذت بأسبابة منذ نهاية القرن الثامن عشر . اذ كان التيار الغربى الذى كان يؤثر فيها من خارج الحكم ، يعمل فيها من داخله ايضا ، بعد ان انتقلت السلطة العامة من الولاة الى ممثلى اكبر دوله – انجلترا ... (ص ٢٢٩) . لقد انشأت سكة حديد السويس – كما رأينا – بغية تسهيل المواصلات البريطانية مع

الهند، ولم تشق قناة السويس بعدها الا لسد حاجات التجارة العالمية.. وكانت البلاد توجه حينئذ انتاجها تبع حاجات الاسواق الخارجية (ص ٢٣١).

لقد بين المؤلف كيف اثرت محاولات ربط المجتمع المصرى بالسوق الرأسمالى الأوروبى فى التعليم والثقافة وفى الطبقات الاجتماعية، قصد تثبيت اهل البلاد فى وضعهم وقتئذ من المجتمع الغربى، بتضييق آفاقهم وابعادهم عن مقومات الحياة الحديثة، وتشويه ماضيهم التشويه الذى يلقى فى روعهم انهم لم يكونوا قط غير ما كانوا أو خيرا مما كانوا (ص٢٣٩). ويعد عمله - بمعنى من المعانى - دراسة تاريخية وسوسيولوجية فى آليات ومظاهر التبعية فى الحياة اليومية للناس: الملبس والمأكل وعادات الاستهلاك، والاسماء الاجنبية للمحلات ودور السينما، والتشبه بالغرب شكلا.

ولعل من الدروس المفيدة للكتاب ابرازه إرتباط علل المجتمع المصرى بالحكام والمثقفين وبالأوضاع العالمية. وهو بهذا يبرىء عامة الناس مما ينسب اليهم - تبريرا - بأنهم أسباب الركود. ومن الناحية العلمية والمعرفية، يعد الكتاب محاولة بارزة فى التحليل الاجتماعى السياسى للتاريخ.

ومع ان الكتاب حافل بالمعلومات والوقائع، فهو من الناحية المنهجية يعانى من بعض الاختلاط فى رؤية المفاهيم والظواهر التى تدلل عليها. وهو، من ناحية العرض، وصفى روائى، يقدم المؤلف فيه احداثا ويؤخر أخرى، ويكرر الافكار والمعلومات (ولعل ذلك من أساليب الكتابة التى كانت شائعة وقت صدوره لأول مرة).

وأما عن عمل جمال حمدان، الموسوعى، «شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان» (القاهرة، ١٩٨٤) فقد اتى عملا شاملا فى تناوله لأبعاد ومكونات التكوين المصرى: الجغرافية والسكانية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية والسياسية. لقد جمع الباحث فى اطاره المنهجى بين نظريات سوسيولوجية واقتصادية وسياسية وجغرافية. ويشهد له فيه بالاحاطة والاستيعاب والانتقاء الواعى للقضايا والمقولات والمفاهيم. اما بياناته، فجمعت بين البيانات الرقمية والتحليلات الكيفية والمعطيات التاريخية والبحوث والكتابات الاجنبية والمصرية. وفى تقديرى ان البابين التاسع والعاشر من الجزء الرابع، وعنوانه «شخصية مصر الحضارية»،

(القاهرة ، ١٩٨٤) أتى اكثر أجزاء العمل اقترابا من تشخيص وتحليل التكوين الاجتماعى ، وفى الوقت نفسه اكثر اجزاء العمل تعبيرا عن التوجهات الفكرية والاجراءات المنهجية ، بالاضافة الى تناوله لأهم ابعاد تغير المجتمع المصرى (جمال حمدان ، جـ ٤ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٥١ وما بعدها) وسوف نلخص فيما يلى بعض استخلاصات الباحث ، لنقف منها على هوية العمل :

أولا : فى محاولته تشخيص تطور النمط الانتاجى المصرى ، بين ان مصر مرت من الاقطاع الشرقى ، الذى ساد التكوين المصرى حتى أواخر القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية ، لتدخل اثناء القرن التاسع عشر - لأول مرة فى تاريخها كله على الأرجح - دائرة الاقطاع بمعناه الأوروبى الوسيط ، وان كان فى صورة مخففة معدلة جدا . ثم ، وبعد اكثر من قرن من الزمان ، تمت تصفية هذا اللون المحلى من الاقطاع التقريبى ، على يد ثورة يوليو ، ليبدأ انعطافة حادة سريعة ، ولكنها قصيرة ، الى نوع من الاشتراكية الملجمة أو من رأسمالية الدولة المقنعة ، (جـ ٤، ١٩٨٤ ، ص ٦٠٠ ، وأيضا جـ٣ ، ١٩٨٤ ، الفصل التاسع والعشرون ، وعنوانه «خريطة الاقتصاد المصرى») . ومما تجدر الاشارة اليه تنوع تشخيص الباحث لأنماط الانتاج ، واطلاق أوصاف عليها هى خليط من العلمية والبديع اللغوى ، فمثلا ، تجده ، فى الفصل الخاص بالخريطة الاقتصادية ، يقول : يبدأ الاقتصاد الحديث منذ أوائل القرن الماضى مع انقلاب الرى والزراعة . ويمكن ان نقسمه الى ثلاث مراحل ، لكل منها سماتها التطورية الخاصة ، وتلك هى مرحلة الاقتصاد الانقلابى.فالاقتصاد الاستعمارى او شبه الاستعمارى . فالاقتصاد الثورى . والأولى، نسبة الى انقلاب محمد على ، تمتد فى سفحها الصاعد من حوالى ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، ولكنها تمتد بعد ذلك فى سفحها الهابط حتى ١٨٨٢ ،. و تبدأ المرحلة الثانية مع الاستعمار البريطانى لتمتد حتى ثورة ١٩٥٢ ، حين تبدأ المرحلة الثالثة .. بالنسبة لمحمد على ، نجد انه من مجموع ابعاد الاوتاركية والاحتكار ورأسمالية الدولة ، اكتسب نظام محمد على صفته الأساسية : وهى انه ليس اقطاعا ولا رأسمالية ، وأنما مرحلة تحول من الاقطاع الى الرأسمالية . (جـ ٣ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٠ - ٢١) . وأما مرحلة الهبوط، التى استمرت من ١٨٤٠ حتى ١٨٨٢، أو منذ معاهدة لندن حتى معركة التل الكبير ... مرحلة التوغل الأوروبى فى مصر . التى سبقت الاحتلال

العسكرى ومهدت له... فقد كانت مرحلة تحول من الاقطاع الشرقى الى الاقتصاد الرأسمالى المتخلف.. وعصر اسماعيل هو بلا منازع قمة هذه المرحلة. (حـ٣، ١٩٨٤، ص ٢٤) ويتحدد الفارق الجوهرى بين مرحلة الاقتصاد الانقلابى ومرحلة الاقتصاد الاستعمارى فى أن الأول كان مستقلا أولا، وثنائيا، أو زراعيا - صناعيا ثانيا، بينما جاء الثانى تابعا استعمارنا أولا ثم احاديا زراعيا فقط. فمع التبعية السياسية وقع الأخير فى أسر التبعية الاقتصادية (حـ٣، ١٩٨٤، ص ٢٨).

ثانيا: ثمة بعض المقولات التى بنى عليها الباحث تحليله، منها «مقولة الاستمرارية والانقطاع». يرى ان الاستمرارية تتركز فى النواحى المادية، سواء فى الأرض أو فى الناس، بينما الانقطاع ألصق بالجوانب اللا مادية (جـ٣، ١٩٨٤، ص ٥٥١) ويمكن نظام الرى خلف. الاستمرارية. ويؤكد الباحث استمرارية الجنس واللغة والدين. ولا يقل عن هذا أهمية استمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى، بملامحه الأساسية المتمثلة فى الوحدة السياسية المطردة، التى يعبر عنها بالمركزية العارمة، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الادارية من جانب آخر.. ان الفرعونية تلخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع، حيث كانت أبرز وأسوأ مظاهر الاستمرارية فى كيان مصر جميعا. أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهى تقليديا علاقة قهر وكره، وبين الحكومة والشعب ريبة وعداوة متبادلة. ومن التعميمات حول الاستمرارية أيضا ان مصر المحافظة المفرطة فى الاعتدال والتى لا تؤمن بالطفرة ولكن بالتدريج الوليد أساسا. مصر لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد ولكن بالانقلاب العسكرى وذلك منذ الفراعنة والمماليك وحتى اليوم.. لقد كانت وظيفة الجيش الحكم اكثر من الحرب.. ان الاستمرارية لا تعنى التكرار بقدر ما تعنى التراكم (جـ ٣، ١٩٨٤، ص ص ٥٥٤ - ٥٩٨).

ثالثا: ذهب الباحث الى أن التغير فى مصر غالبا ما كان يتم بفعل قوى الخارج اكثر منه بفعل قوى الداخل (جـ ٣، ١٩٨٤، ص ٦٢١) ويرتب الباحث على هذا نتائج، يربطها فى الوقت نفسه بغلبة التغير من الخارج، مفادها ان مصر قلما تتغير بارادتها، وان تغيرها أتى بالضرورة بطيئا وجزئيا اكثر منه جذريا فى نهاية المطاف. وانها رغم هذا تتغير

على طريقتها الخاصة، طريقة التوسط والاعتدال (جـ ٤، ١٩٨٤، ص‌ص ٦١٦ – ٦٢١).

هذه بعض ملامح عمل جمال حمدان، الذى يحمل قيما بحثية تنفى الممارسات البحثية التى تتسع دوائرها فى الأوساط العلمية المصرية. فهو عمل موسوعى مثابر، يبرز بعدا هاما كثيرا ما أغفل فى دراسات التكوين الاجتماعى المصرى، أقصد البعد الايكولوجى: البيئة، والجغرافية السياسية، والعلاقة بين المجتمع والنهر وبين البشر وبيئتهم بما فيها النهر والموقع السياسى. يبرز العمل ايضا ضرورة دراسة التكوين المصرى فى سياقه العربى والافريقى والدولى.

ومع كل التقدير للعمل، فثمة ملاحظات أساسية عليه، فى مقدمتها[*]:

أ – التعامل مع المصطلحات والمفاهيم تعاملا لفظيا ولغويا اكثر منه معرفيا ومنهجيا. من أمثلة ذلك تعبير «الفرعونية الجديدة» الذى يوحى بصفات متوارثة فى السلطة، لاتساعد على فهم السلطة ومضامينها الاجتماعية، بل تجردها من ترابطاتها الاجتماعية والتاريخية.

ب – بدت حركة المجتمع تطورية، يبرز فيها رد الفعل اكثر من الفعل الجماهيرى: رد الفعل نحو النهر والبيئة، ونحو الحاكم، ونحو الغازى الخارجى.

جـ – لقد ترتب على ماسبق تهميش ظاهرات أساسية، كالصراع الاجتماعى وأنماطه وأطرافه.

د – أن عوامله فى تفسير الحركة والتغير بدت تضايفية، اختلطت فيها العوامل الجوهرية بالثانوية، والموضوعية بالذاتية، والمطردة بالطارئة العرضية.

☆ (لمزيد من التفصيل حول مناقشة عمل جمال حمدان، انظر: عبدالباسط عبدالمعطى، يونيو ١٩٨٥).

٢ - دراسات اهتمت بالبنية الطبقية للمجتمع المصرى

يهم ، قبل المضى مع امثلة ونماذج لهذا النوع من الدراسات والمحاولات البحثية ، تسجيل عدد من الملاحظات ، أراها ذات علاقة بانتقاء الدراسات ودلالتها وتوجهاتها المنهجية .

أولا : ان الدراسات التى عرضناها فى الصفحات السابقة لم تغفل البنية الطبقية ، لكن تصنيفها على النحو الذى تم استند الى اهتمامها الأساسى أو المركزى .

ثانيا : ان الاهتمام بالبنية الطبقية ، تصنيفها ومحددات هذا التصنيف وحركتها وفاعليتها ، أتى أساسا من مفكرين وباحثين كانوا اكثر اهتماما بالعمل العام وبالقضايا الوطنية ، وكانوا فى معظم المحاولات متأثرين باطار المادية التاريخية . اما انصار الاتجاهات المثالية فلم يهتموا بدراسة البنية الطبقية وعوامل ظهور الطبقات وأسس تصنيفها ، اهتماما يجعلهم يشكلون تيارا او اتجاها منهجيا داخل دراسات هذه البنية ، وهو أمر قد يرجع الى تأثرهم الفلسفى بالفكر المثالى الذى يرى فى تمايز الناس طبقيا أمرا طبيعيا(*) ، كما يرجع الى انحيازاتهم واختياراتهم الاجتماعية والايديولوجية ، المناهضة أساسا للفكر الماركسى الذى عنى من وجهة نظرهم بالطبقات الاجتماعية(**) . الا انه يجب الاشارة الى ان انصار الاتجاهات المثالية والتوفيقية قد ركزوا على آثار ونتائج التمايزات الاجتماعية ، خاصة آثارها على النمو الاقتصادى والكفاءة الانتاجية ، وعلى الاستقرار الاجتماعى . وباستثناء بعض الاشارات الى القوى الاجتماعية والسياسية فى كتابات المؤرخين ، فان كتاب عمر محمد ، الموظف بمصلحة البريد ، بعنوان «حاضر المصريين وسر تأخرهم» (القاهرة ، ١٩٠٢) يعد من المحاولات التى عنيت بتصنيف الطبقات فى مصر ، حيث قسمها الى ثلاث هى : الفئة العليا من المجتمع المصرى ، وتشمل من يحصلون على دخل من العقارات ، وكبار الموظفين ، وورثة العائلات الثرية . ويأتى بعدها الطبقات المتوسطة ،

☆من امثلة ذلك مقالات ولى الدين يكن ، خاصة دراسته «عمال الامبراطورية العثمانية (أنظر ليفين ، ١٩٧٨ ، ص١٢٧١) .

☆☆ من امثلة ذلك مقال احمد لطفى السيد «الحرية ونظام الحكم» المنشور فى صحيفة «الجريدة» فى ديسمبر ١٩١٣ .

التى تتألف من الأفراد المشتغلين بالتجارة والزراعة والصناعيين والعلماء والكتاب وموظفى الدولة . واخيرا الفقراء الذين يشكلون «غالبية الشعب» ، ومنها صغار التجار وسكان المدن الذين يعملون فى الخدمات .

ثالثا : ان معظم دراسات البنية الطبقية انجز بعد ١٩٥٢ ، خاصة بعد منتصف الستينيات . ويرجع ذلك الى عوامل كثيرة ، من بينها الحالة المعرفية للعلم الاجتماعى التى انعكست على موضوعاته البحثية ، وعلاقة الباحثين بالسلطة ، واعداد أجيال الباحثين وتكوينهم واهتماماتهم التى ارتبطت بمصادرهم المعرفية وباختياراتهم الاجتماعية والايديولوجية .

رابعا : ان الاهتمام بدراسة البنية الطبقية للقرية المصرية ، كان اكثر من الاهتمام بدراسة البنية الطبقية للمدينة أو المجتمع ككل . ويرجع ذلك الى عوامل كثيرة - منها غلبة الانتاج الزراعى ودوره البارز فى الاقتصاد المصرى ، ويسر الاحاطة ببنية القرية ، ووجود بيانات حول الملكية الزراعية - شجعت على الاهتمام بالقرية .

واذا اتينا الى الدراسات والمحاولات التى قصدت فهم البنية الطبقية للمجتمع المصرى فى ضوء المنهج المادى التاريخى ، نجد ان دراسة جمال مجدى حسنين ، وموضوعها «المميزات العامة للتركيب الطبقى عشية ١٩٥٢» (القاهرة ، ١٩٧١) ، من الدراسات التى تستوقف النظر ، لمحاولتها تغطية البنية الطبقية فى القرية والمدينة ، خلال الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية وثورة ١٩٥٢ .

وبتحليل هذه الدراسة ، التى اعتمدت على المادية التاريخية موجها لها كما سبقت الاشارة ، نجد ان بياناتها اتت من الاحصاءات الرسمية حول قوة العمل والنشاط الاقتصادى والملكية الزراعية وملكية المنشآت الصناعية ، بجانب عدد من الكتابات والتحليلات التاريخية . أما عن تشخيص الباحث للتكوين المصرى ، فقد اتى من خلال عدد من الملامح الرئيسية ، التى كان فى مقدمتها قوله بوجود تعايش بين النمطين الانتاجيين ، الاقطاعى والرأسمالى (فمصر ظلت دولة شبه اقطاعية حتى سنة ١٩٥٢) ، وان الاستعمار البريطانى حدد مجال التطور الاجتماعى واتجاهاته ، فهو وان حافظ على التشكيلات

الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، فقد ساعد على دفع التطور الرأسمالى فى بعض المجالات، حيث مارست الاحتكارات الاجنبية، متحالفة مع الاقطاع والرأسمالية المستقلة، استغلالها للكادحين، وشكل الاقطاع والبورجوازية الكبيرة «الكومبرادور» القاعدة الاجتماعية للاستعمار البريطانى. وبالنسبة لمحددات الطبقة، فقد اتخذ من ملكية وسائل الانتاج والاستغلال الاجتماعى لها – السيطرة على الملكية وتوظيفها واستقلال العمل المأجور – معيارين لتصنيف الطبقات الاجتماعية فى القرية والمدينة المصريتين. لقد صنف الطبقات الاتماعية فى القرية الى: كبار ملاك الاراضى (الاقطاعيين)، وأغنياء الفلاحين المتوسطين، والفلاحين الفقراء، والعمال الزراعيين (وهم المعدمون الذين يعملون لدى الغير بأجر) أما الفلاحون الفقراء فهم صغار الحائزين المالكين لأقل من فدانين، معظمهم يعمل لدى الغير وقليلهم يعمل لحسابه الخاص. اما الفلاح المتوسط، فهو المالك الصغير الذى يلجأ الى استئجار عمل مأجور، وتتراوح مساحة أرضه ما بين خمسة الى أقل من عشرة أفدنة. وبالنسبة للفلاحين الاغنياء، فهم عادة أولئك الذين يستأجرون عمال الزراعة والفلاحين الفقراء، ويزداد غناهم بازدياد تدهور الحالة المادية للفلاحين الفقراء، وبانخفاض أجور عمال الزراعة. ويستخدم كبار الملاك ثلاثة أساليب لاستغلال اراضيهم: أولها: تأخير الأرض جملة لأحد الفلاحين الأغنياء أو لمجموعة من الفلاحين المتوسطين، والثانى: تأجير الأرض مباشرة لعمال الزراعة وللفلاحين الفقراء، والثالث: استخدام العمل المأجور فى الزراعة المباشرة – أو على الذمة كما يقولون – وكان يسود هذا الاسلوب زراعات الفاكهة والبساتين.

كما صنف الباحث طبقات المدينة الى اثنتين أساسيتين، هما: الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية. حدد الجذور الاجتماعية للطبقة العاملة بالمهاجرين من الأرياف الى المدن، والحرفيين والصناع. ومن ملامح البروليتارى المصرى ذات التأثير فى وعيه وحركته، ارتباطه الوثيق بالقرية «مسقط رأسه». وقسم البورجوازية الى شرائح ثلاث: كبيرة ومتوسطة وصغيرة. وصنف الكبيرة الى اجنحة ثلاثة: مالية وتجارية وصناعية. ومن بين خصائص البورجوازية بشرائحها وأجنحتها: وجود بورجوازية وطنية كبيرة «مجموعة بنك مصر، وعبود، مثلا) ووجود شريحة كومبرادورية

ارتبطت بالرأسمالية العالمية . اما البورجوازية المتوسطة ، التى سماها البعض بورجوازية وطنية ، فقد كانت مصالحها متعارضة مع مصالح الاحتكارات الاجنبية . أما البورجوازية الصغيرة فمن ابرز ملامحها تفتتها ، ومن ثم تباين توجهاتها الايديولوجية .

لقد أجمل جمال مجدى حسنين الملامح العامة للبورجوازية المصرية فى : (١٩٧١ ، ص٥١ – ٦٩) .

أولا : الاتجاه نحو التكوينات الاحتكارية .

ثانيا : الرابطة الوثيقة مع الاقطاعيين وجهاز الدولة .

ثالثا : التلاحم العضوى مع رأس المال الاحتكارى والاجنبى .

رابعا : الطابع الطفيلى الغالب .

ومع التسليم بأهمية العمل ، وما قدمه من بيانات ونتائج حول هذه المرحلة ، فثمة ملاحظات يهم تركيزها ليتسنى وضع الدراسة فى سياقها من ناحية ، وفى سياق نتائج الدراسات الاخريات من ناحية اخرى. من بين هذه الملاحظات :

أولاً: تبسيط القول بتعايش نمطى الانتاج الاقطاعى والرأسمالى، دون توضيح للكيفية التى يتم بها هذا التعايش ومجالاته الأساسية ، وكيفية تجديد كل نمط لشروط تواجده واستمراره .

ثانيا : ان تعايش أى نمطين انتاجيين لا يعنى التساوى فى الأهمية والأدوار ، بل يعنى سيطرة نسبية لأحدهما فى اللحظة التاريخية المحددة .

ثالثا : فى ضوء مقولات المادية التاريخية ، خاصة روحها الجدلية ، يصعب ان نجد مالكا اقطاعيا بلا فلاح تابع للاقطاعى ، ذلك لأن وجود طبقة ما يرتبط بنقيضها فى سياق العلاقة الانتاجية وتقسيم العمل .

رابعا : عدم دقة تصنيف بعض الطبقات ، ومن ثم المسميات التى استندت الى التصنيف . فالقول بوجود فلاحين اغنياء وفلاحين متوسطين ، وكليهما يستخدم العمل المأجور ، هو قول يعتمد على مؤشر كم الحيازة اكثر من اعتماده على نمط استغلال الارض وتوظيفها وإستغلال العمل المأجور .

خامسا : اهتمامه بتصنيف الطبقات تصنيفا بدا سكونيا غابت معه ظواهر الحركة بين الطبقات، خاصة تناقضها وصراعها، وموضوعات الصراع، وأساليب حسمه. ولعل من النتائج الخطيرة التى تترتب على مثل هده الرؤية السكونية، ذلك الفصل الذى بدا شبه تعسفى بين طبقات القرية والمدينة، مع ملاحظة وجود ظاهرة الملاك الغائبين، الذين يقيمون غالبا فى المدن ويستولون على فائض يوظف هناك – فى المدينة – فى مجالات العقارات والتجارة والاستهلاك.

وتعد دراسة عبدالعظيم رمضان عن «صراع الطبقات فى مصر ما بين ١٨٣٧ – ١٩٥٢» (بيروت، ١٩٧٨) واحدة من الدراسات التى استوعبت التوجه الفكرى والمنهجى للمادية التاريخية الى حد واضح. حاول الباحث فى اكثر من موضع من عمله، سواء عند مناقشة تشخيص نمط الانتاج خلال فترة الدراسة أو مناقشة بعض المفاهيم كالبورجوازية، استخدام المنهج المادى التاريخى اكثر من استخدام القياس المادى التاريخى[*]. ولعل ملامح توظيفه تتضح من خلال نماذج من تحليلاته واستخلاصاته:

أولا : ان النظام الرأسمالى وجد فى مصر منذ زمن محمد على، خاصة فى أخريات سنوات حكمه. ويرى الباحث ان عام ١٨٣٧ كان عام الميلاد الحقيقى للطبقة البورجوازية (ص٥٧).

ثانيا : يشتمل تصنيفه للبنية الطبقية على الطبقات الأساسية والشرائح التالية:

١ – الارستقراطية الأوروبية واليهودية التى كانت تركب فوق الطبقة البورجوازية المصرية.

٢ – البورجوازية المصرية الكبيرة. وكان من أهم اجنحتها: الجناح الزراعى، الذى كان مصدر ملكيته خلال القرن التاسع عشر سلطة الدولة، وبعد اقرار حقوق الملكية اصبح المصدر ثروات الافراد (ص٥٣) ولقد خدمت الحرب العالمية الأولى هذا الجناح فى أربعة أمور، هى: انخفاض ديونها،

☆ يكمن الفرق بين الاثنين فى ان من يلجأون الى القياس الماركسى غالبا ما يحاولون تطويع التاريخ المصرى للأوروبى، ويبحثون فى التاريخ المصرى عن شواهد تدعم تطوره على غرار المراحل الخمسة التى توصلت الماركسية اليها من تحليلها لتاريخ المجتمع الأوروبى.

وانخفاض مساحة الأرض التى كان يملكها الأجانب ، وانكماش نشاط شركات الأراضى والرهن العقارى ، واخيرا زيادة مساحة الأراضى التى تملكها . لقد قوت هذه البورجوازية نفوذها الاقتصادى والسياسى من خلال الوزارة والبرلمان ، والرتب والألقاب . ومن الاجنحة الاخرى ، الجناح الصناعى والتجارى والمالى . ويهم هنا ابراز انه لم يحدث تناقض بين البورجوازية الصناعية والزراعية ، بسبب سيطرة العقلية الزراعية على البورجوازية الصناعية، نتيجة لجذورها ونشأتها. فالتناقض كان بين (مصالح) الجناح الصناعى و (مصالح) القوى الأجنبية (ص ٨٥).

٣ - البورجوازية الصغيرة التى كان من أهم اجنحتها : الجناح التجارى والجناح الصناعى . وفى هذا يذهب الباحث الى ان تاريخ جناحها التجارى لايكاد يرجع الى ما قبل معاهدة ١٩٣٦ ، فقد حالت السيطرة الاقتصادية الاجنبية دون دخول هذا النوع من التجار الى حلبة المنافسة . وهو يرى ان التجارة - تاريخيا - لم تحتل مكانة مقدرة تقديرا كافيا لدى المصريين (ص١٢٧) ولم يكن الجناح الصناعى بأحسن حالا ، بسبب تواجد الصناعات الاجنبية ، واتجاه المصريين الى الزراعة وشراء الاراضى (ص ص ١٢٨ - ١٣٠) . وعلى هذا ، كانت معاهدة ١٩٣٦ ، وما صاحبها من قوانين وقرارات خاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية ، نقطة هامة ساعدت على نمو هذا الجناح ، بالاضافة الى ما أتاحته الحرب العالمية الثانية من سياق ساعد على ثراء بعض أفراد هذه الشريحة ، فتحركت الى البورجوازية الكبيرة ، (ص ١٣٨) . اما الجناج الثانى فقد خصص للمثقفين ، بوصفهم شريحة من البورجوازية الصغيرة . وأخيرا خصص الجناح الثالث للبورجوازية الزراعية الصغيرة أو الطبقة الوسطى الزارعية ، وهو الجناح الذى امد مصر بالكثير من مثقفيها وعدد من قيادات الوفد ، وهى صاحبة الدور الأول فى انعاش الريف ، وتعد جزءا لا يتجزأ من البورجوازية الوطنية .

٤ - أما الطبقة الرابعة فى التركيب الطبقى ، والثالثة فى الطبقات المصرية، فهى طبقة الفلاحين ، وهم ، تعريفا فى البحث ، كل من يفلحون الأرض ، ويملكون من فدانين الى خمسة أفدنة . (أما من يحوز أقل من فدانين فقد عد عاملا أجيرا) .

٥ - البروليتاريا ، التى تتألف من العمال الزراعيين وعمال الصناعة .

ذهب الباحث الى ان البروليتاريا المصرية مرت بمراحل ثلاث، هى: التبعية للبروليتاريا الأوروبية، ومرحلة الاستقلال عن البروليتاريا الاجنبية والدخول تحت وصاية البورجوازية الوطنية، وأخيرا مرحلة الاستقلال عن البورجوازية الوطنية (ص ص ١٨٧ - ١٨٨).

ثالثا: لقد كان التوجه الأساسى للصراع الطبقى فى هذه المرحلة بين من يملكون ومن لا يملكون، أى بين البورجوازية الوطنية والارستقراطية الأجنبية. وقد جندت البورجوازية الوطنية فى الصراع الطبقات الاجتماعية الاخرى.

ورغم التسليم بنضج المحاولة منهجيا، فقد ركزت على الوصف كثيرا، خاصة الوصف الكيفى. كما ان تصنيف الطبقات أغفل بعض الشرائح والجماعات. كعمال الخدمات والهامشيين. وكان الاهتمام بالمستوى السياسى للصراع، ودور أبعاد القوة والوعى فيه، أقل من الاهتمام بالصراع الموضوعى على الثروة. هذا فضلا عن وجود ظلال لميكانيكية توظيف بعض مقولات المادية التاريخية، كقوله بأن الصراع كان بين من يملكون ومن لا يملكون. كما انه لم يبين ملامح الصراع على السلطة داخل شرائح الطبقات المالكة نفسها، خاصة التى توزعت على أحزاب متعارضة فى مصالحها وغاياتها. ومن قبيل هذا التوظيف الميكانيكى، ايضا، بعض التسميات التى أتت فى تصنيفه الطبقى، كقوله بوجود بورجوازية زراعية صغيرة، رغم وجود بعض جماعاتها التى تستأجر ارضا، وكانت تستغل من كبار الملاك ومن كبار تجار مستلزمات الانتاج.

وثمة دراسات اخرى انجزت فى ضوء توجهات المادية التاريخية، يهم الاشارة من بينها الى دراسة السيد الزيات، وموضوعها «البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٨٠٥ حتى ١٩٥٢» (القاهرة، ١٩٨٥)، باعتبارها آخر ما خرج من المطابع حول البنية الطبقية فى مصر خلال الفترة المذكورة - فى حدود علمنا -. ذلك ان مقارنتها بما سبقها من دراسات، سواء من حيث توظيف المفاهيم والمقولات أو من حيث الفرضيات والتناول والتعميمات، يمكن ان تساعد فى فهم علاقة المحاولات بعضها ببعض، كما تكشف عما اذا كان هناك تراكم أو لا.

وقبل ان نصدر حكما على هذه الدراسة سنأتى بأمثلة من تناوله، مركزين على الأمثلة المحورية فى صياغة موضوع بحثه وتناوله:

أولا: عرف الطبقة بأنها «جماعة اجتماعية تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذى تشغله فى الانتاج الاجتماعى، ومن حيث علاقاتها بوسائل الانتاج الأساسية، ودورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل، وكيفية ومقدار ما تحصل عليه من نصيب فى الثروة الاجتماعية. وتتوقف قوة الطبقة فى المجتمع على ما لها من فعالية فى المجالات السابقة، وما تحققه من مراكز ومكانات متميزة (ص٣٨).

ثانيا: نرى ان التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى، خاصة التغير نحو النمط الانتاجى الرأسمالى، وان كانت قد بدأت مع عصر محمد على وازدادت بسياسات خلفائه، فان العوامل الخارجية لعبت دورا فى تبعية مصر للنظام الرأسمالى والتأثير فى البنية الطبقية، خاصة الطبقات التى كانت بمثابة أرضية للاستعمار البريطانى (ص‌ص ٨٢ - ٨٤).

ثالثا: صنف الطبقات الاجتماعية الى اربع هى: (ص‌ص ٩٤ وما بعدها):

١ - كبار الملاك الزراعيين، الذين حدد ملكيتهم بخمسين فدانا، وضم إليهم من يستغلون العمل المأجور، ومن يزرعون الأرض بالمشاركة، وبين انها نشأت فى احضان سلطة الدولة وبمساعدتها.

٢ - الرأسمالية، وتشمل الرأسمالية الاجنبية والمصرية، وضم اليها أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشروعات المالية والتجارية والصناعية الكبيرة. وأشار الى ان جناحها المصرى ولد من رحم البورجوازية الزراعية.

٣ - الطبقة المتوسطة، التى تألفت من المزارعين الاغنياء وصغار التجار ورجال الصناعة والمثقفين والعسكريين. وهى طبقة متباينة بحكم تركيبها.

٤ - الفلاحون وعمال الصناعة. حيث الفلاحون هم من يحترفون العمل الزراعى، ويمتلكون أو يحوزون مساحة محددة من الأرض الزراعية. اما العمال فقد قصد بهم الطبقة العاملة الصناعية.

رابعا: وأما عن استخلاصاته، فمن أهمها:

١ - تعدد وسائل ونظم وعلاقات الانتاج.

٢ – بروز دور العامل السياسى فى نشأة بعض الطبقات، خاصة طبقة كبار الملاك.

٣ – تأثير العامل الخارجى فى البنية الطبقية، خاصة فى نشأة بعض الطبقات وفى بلورة بعض آخر منها.

فى ضوء هذه الاستخلاصات، يمكن القول ان الدراسة لم تتقدم أو تبدع جديدا مقارنة بسابقاتها من دراسات اعتمدت على التوجه المنهجي نفسه. وان كانت قد تميزت عن غيرها نسبيا بتوضيح بعض القضايا، كتشخيص نمط الانتاج السائد. وغير هذا، نجد الكاتب يكرر كثيرا من المقولات والقضايا التى شاعت فى المحاولات السابقة، حتى انه وقع فيما وقعت فيه من اخطاء، من بينها الاهتمام بكم الأصول الرأسمالية فى تحديد الطبقات، اكثر من كيف السيطرة على هذه الاصول، كما حدث عندما تكلم عن طبقة كبار الملاك، التى أتى تحديده لها بغير مضمون اجتماعي واضح. كما انه أغفل دور الوعى والفاعلية السياسية فى تحديد الطبقة (العامل الذاتى)، حيث اقتصر – تقريبا – على العامل الموضوعى، المتمثل فى الموقع من نظام الانتاج الاجتماعى. ولعدم تبلور معاييره وأسسه لتصنيف الطبقات، أغفل بعض الشرائح، كعمال الخدمات، وأغفل أحيانا كم وكيف السيطرة على الأصول الرأسمالية، كما حدث عند تحليله لطبقة الفلاحين والعمال. وعلى الرغم من ان الاسلوب الوحيد الذى اعتمدت عليه الدراسة هو الاسلوب التاريخى، فقد اعتمد على الاقتباس من المصادر دون اخضاعها للتحقيق التاريخى للتأكد من صدقها العلمى. واخيرا، أصر على تشخيص النمط الانتاجي خلال الفترة التى عنيت بها الدراسة على انه نمط رأسمالى، رغم ان تحليله كشف عن تباين العلاقات الانتاجية، وتداخل بعض اشكال ما قبل الرأسمالية مع النمط الرأسمالى. حدث هذا رغم انه اقتصر فى تعريف الطبقة المسيطرة فى الريف المصرى على الابعاد الكمية، بدون الاهتمام بالمضمون الاجتماعى، فقد اكتفى بتسميتها طبقة كبار الملاك.

٣٠ - دراسات اهتمت بالبنية الطبقية للقرية المصرية

لعل أول ما يلفت النظر فى هذه المحاولات ، ان معظمها انجز ونشر بعد ١٩٧٠ ، باستثناء دراسة ابراهيم عامر التى نشرت ١٩٥٨ ، والتى ظلت منبها لكثير من الدراسات التى أتت بعدها ، وان اختلفت الاستجابة لها ، محاكاة وتقليدا أو مغايرة واختلافا . حدث هذا برغم ان كثرة من المثقفين والباحثين فى العلوم الاجتماعية من أصول قروية ، متوسطة أو دون المتوسطة طبقيا . ثانيا ان معظمها انجزه باحثون تأثروا بالمادية التاريخية بدرجة أو بأخرى. أما انصار التوجهات المنهجية الاخرى الذين اهتموا بالقرية المصرية قبل هذه التواريخ ، فقد انصب اهتمامهم على المشكلات الاجتماعية لمجتمع القرية وتحسين الخدمات فيها ، وكان التأثر والمحاكاة اكبر بالكتابات الأمريكية فى علم الاجتماع الريفى وفى الاقتصاد الزراعى(*). ومنذ عام ١٩٧٢ ظهر عدد من الدراسات والبحوث الجادة، منها أعمال محمود عودة (القاهرة، ١٩٧٢) وفتحى عبد الفتاح (القاهرة ١٩٧٣)، وعبدالباسط عبدالمعطى (القاهرة ، ١٩٧٧) ، وصالح محمد صالح (بيروت ، ١٩٧٩) وهى دراسات اهتمت فى معظمها بتاريخ الملكية الزراعية اكثر من اهتمامها بالبنية الطبقية ، وان اهتمت بالبنية الطبقية فمن قبيل تصنيف أعضاء القرية المصرية فى ضوء الملكية الزراعية وبالاعتماد على الاحصاءات الرسمية والبيانات الجاهزة(**) .

ولعل من أهم الملامح المنهجية للدراسات التى تأثرت بالمادية التاريخية ، ما يمكن ايجازه على النحو التالى :

١ - لقد شخص ابراهيم عامر النمط الانتاجى فى مصر فى عصر محمد على بأنه كان نمطا انتقاليا بين الاقطاع والرأسمالية ، وكانت مصر تعايش ما سمى «بازدواج» أو «تعاصر» انماط الانتاج (ابراهيم عامر ، ١٩٥٨ ،

☆ من الأمثلة على هذا : كتاب محمد طلعت عيسى ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

☆☆ بالطبع هناك دراسات اخرى اهتمت بالقرية المصرية بعد ١٩٥٢ . مثل عبد الفتاح عبد النبى (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ومحيى شحاته (القاهرة ، ١٩٨٤) الا انها ، جميعا ، فى تناولها للبنية الطبقية قبل ١٩٥٢ ، قلدت ما سبقها من محاولات ونقلت عنها ، اكثر مما اخضعتها للنقد والتحليل .

ص٨١) ، وان التطور الاجتماعى منذ عصر محمد على سار فى اتجاه غلبة النمط الرأسمالى . وساعد فى هذا التدخل الرأسمالى ، ومحاولة ادماج مصر فى النظام الأوروبى . اما فتحى عبدالفتاح فذهب الى ان الغلبة كانت للنمط الانتاجى الاقطاعى حتى عشية ثورة ١٩٥٢ (فتحى عبدالفتاح ، ١٩٧٣ ، ص٩٧) . لقد صنف عبدالفتاح العلاقات الاجتماعية الانتاجية التى كانت سائدة فى الريف المصرى عشية ١٩٥٢ الى ثلاثة أنماط رئيسية ، هى : غلبة نمط اقطاعى كانت تبعية الفلاح فيه للاقطاعى تبعية كاملة ، وظهور علاقات رأسمالية ، والتداخل بين النمطين الاقطاعى والرأسمالى . (ص ص ١٧٥ – ١٧٦) . واذا كان محمود عودة قد اهتم بالتغيرات الأساسية فى البعد القانونى التشريعى لملكية الأرض الزراعية ، حيث ميز بين صدور القانون ، وآثاره الفعلية فى الواقع ، خاصة من زاوية مصالح صغار الفلاحين ، إلا انه يفهم من تقسيمه الطبقى للقرية المصرية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من العشرين ، وجود ازدواج فى التطور جمع بين الاقطاع والرأسمالية ، على غرار ما فعل فتحى عبدالفتاح تقريبا . (محمود عودة ، ١٩٧٢ ، الفصل الرابع) . وتكاد دراسة عبدالباسط عبدالمعطى تقترب من هذا التحليل، وان كان يفهم من المعطيات التى وردت فى عمله، وجود غلبة نسبية للنمط الانتاجى الرأسمالى قبل ثورة ١٩٥٢ (عبد الباسط عبد المعطى ، ص ص ٥٨ – ٨١) وهناك من الباحثين والكتاب من اختلف مع استخلاصات الدراسات السابقة، فذهب الى سيادة نوع من الازدواج بين الاقطاع والرأسمالية فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢ (صالح محمد صالح،١٩٧٩،ص ص ١٦١ – ١٦٤)، أو إلى أن النمط الانتاجى عشية الثورة كان شبه رأسمالى شبه أسيوى شرقى (احمد صادق سعد ، ١٩٨١ ، ص ٣١٥) أو سيطرة العبودية المعممة حتى ١٨٧١ ، ليبدأ بعدها النمط الرأسمالى فى الظهور والتطور (طاهر عبد الحكيم ، ١٩٨٦ ، ص ٤١ ، و ص ص ١٣٣ – ١٣٤).

٢ – اعتمدت معظم الدراسات التى انجزت حول البنية الطبقية للقرية ، عندما قصدت تقسيم الطبقات وتصنيفها ، على معيار ملكية الأرض الزراعية . ومع ان كتابات غير قليلة منها أشارت الى ان كم الملكية وحده لا يكفى لتحديد الطبقات (فتحى عبدالفتاح ، ١٩٧٣ ، ومحمود عودة ، ١٩٧٢ ، وعبدالباسط عبد المعطى ، ١٩٧٧ ، وصالح محمد صالح ، ١٩٧٩) فان الامر لم يتجاوز

كونه نصائح تعليمية - اذا استعرنا لغة لينين. فعدم توافر بيانات معقولة حول صيغ السيطرة على الأرض واستغلالها، خاصة حول مرحلة ما قبل ١٩٥٢، جعل البعض الأكثر يكتفى بهذا المعيار وحده كمحدد للطبقات. فإبراهيم عامر، مثلا، قسم الطبقات فى ضوء الملكية وتوزعها، فكان التقسيم التقليدى- الشائع بين كثرة من أنصار المادية التاريخية- إلى طبقتين كبيرتين: من يملكون، ومن لايملكون أو المحرمون عمدا من ملكية وسائل الانتاج. لقد قسم عامر من يملكون الى كبار ومتوسطى وصغار الملاك. وقسم من لايملكون الى من لايملكون ولكن يستأجرون ارضا، ومن لايملكون ولايستأجرون ارضا، ومن ثم يبيعون جهدهم للغير مقابل أجر. ومن لايملكون ارضا ولايعملون ومن ثم يعيشون على هامش الحياة الريفية (ابراهيم عامر، ١٩٥٨، ص ١١٥)، ثم عاد عامر ليصنف القوى الاجتماعية فى ضوء معيار السيطرة على الأرض واستغلالها، لكنه أتى تصنيفا وصفيا نظريا ومجردا بلا شواهد تدعمه وتدلل عليه. لقد وردت فى تصنيفه الطبقات التالية: (ابراهيم عامر، ١٩٥٨، مواضع مختلفة):

أ - الملاك العقاريون الذين يؤجرون ارضهم للغير.

ب - المزارعون الاغنياء الذين يزرعون ارضهم بانفسهم، باستغلال العمل المأجور استغلالا واسعا نسبيا.

جـ - المزارعون المتوسطون الذين يزرعون ارضهم بأنفسهم (على الذمة) ويستخدمون العمل المأجور استخداما محدودا.

د - المزارعون الفقراء الذين يملكون أو يستأجرون مساحات قزمية، أو يجمعون بين الملكية والحيازة عن طريق الايجار.

هـ - المعدمون وعمال الزراعة الذين لا يملكون ولا يستأجرون ارضا، ومن ثم يؤجرون قوة عملهم للغير. ويضم الى هؤلاء الحرفيون الذين يعملون فى الدوائر الزراعية.

أما فتحى عبد الفتاح فقد قسم الطبقات الى خمس هى: (فتحى عبد الفتاح، طبعة ٢، ١٩٧٣، ص ص ١٨٦ وما بعدها)

أ - كبار الملاك الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين، وضم إليهم الذين يحوزون

خمسين فدانا فأكثر ، ويلجأ معظمهم الى تأجير ارضه قطعا صغيرة .

ب - كبار الملاك والمستأجرون الرأسماليون الذين يستغلون أرضهم استغلالا رأسماليا .

جـ - الملاك المتوسطون ، الذين سماهم أغنياء الفلاحين ، منهم الغائبون ومنهم من يعمل فى أرضه ويستعين بالعمل المأجور .

د - فقراء الفلاحين ، وهم غالبية الفلاحين .

هـ - عمال الزراعة وعمال التراحيل الذين يعملون لدى الغير بأجر .

والذى يدقق فى هذين التصنيفين يجد ان الفرق بينهما يأتى من أضافة شريحة الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين لدى فتحى عبدالفتاح ، وان كان قد أشار الى انهم يؤجرون أرضهم . وفيما عدا هذا ، وبغض النظر عن تقديم وتأخير المسميات ، فقد تأثر عبدالفتاح ، بـعامر الى درجة واضحة . كما تأثر عودة بعبد الفتاح بشكل واضح ، عندما قسم (الأول) الطبقات الى : كبار الملاك الاقطاعيين ، وأغنياء الفلاحين ، والمزارعين المتوسطين ، وفقراء المزارعين ، وأخيرا العمال الزراعيين والمعدمين (محمود عودة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٧٦ - ١٨٢) .

والذى تهم الاشارة اليه ، هو ان معظم التقسيمات الطبقية للقرية المصرية ، والتى أتت بعد هذه الأعمال ، كادت ان تحاكيها ، وتواجه الانتقادات نفسها التى وجهت الى الأعمال السابقة . فكان الالتزام بالمسميات نفسها الا فيما ندر من حالات . وكانت الاضافات تفصيلية اكثر منها منهجية بالمعنى الشامل لكلمة منهج . بل ان الاعتماد على حجم الملكية اكثر من الاهتمام بمضمون العلاقة الانتاجية أضحى أمرا مألوفا فى كثير من المحاولات (أنظر كأمثلة على هذه المحاولات ، أعمال محمد الجوهرى (١٩٧٤) ، وجمال مجدى حسنين (١٩٧١) ، وعبد الباسط عبد المعطى (١٩٧٧) ، ومحمود عبد الفضيل (١٩٧٨) .

أما صالح محمد صالح ، فلأنه قدم تشخيصا لنمط الانتاج مغايرا لابراهيم عامر ، أى انه اختلف مع الأصل الذى حاكاه ونقل منه كثيرون ، فقد اجتهد لكى يقدم تقسيما مغايرا كيفيا لكثير ممن سبقوه . فقد اهتم بمضمون

العلاقات الاجتماعية داخل الطبقات، ليبين تواجد العلاقات الانتاجية الاقطاعية، وليلفت النظر الى التباين داخل الطبقة الاجتماعية الواحدة. فأتى تقسيمه على النحو التالى، (صالح محمد صالح، ١٩٧٩، ص ص ١٨٩ - ٢٣٦).

١ - البورجوازية الفلاحية الصغيرة التى تشكل قسما كبيرا متميزا من البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة. وهم الذين يقابلون «المزارعين المتوسطين» لدى لينين. وأعضاؤها يملكون ويستأجرون مساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة، يعملون فيها بأنفسهم، ويستأجرون عملا مأجورا. ومن بين اعضائها ملاك شغيلة.

٢- البورجوازية المتوسطة، التى تكتسب هذه الصفة نتيجة لتزايد امتلاكها لشروط الانتاج الرأسمالى واستخدام الايدى العاملة. وهى تضم الفلاحين والمزارعين الاغنياء، كبارهم وصغارهم «والكولاك». وتنقسم الى شرائح عليا ووسطى ودنيا، تبدأ من ٥ - ١٠ أفدنة، ومن ١٠ - ٢٠ فدانا، ومن ٢٠ - ٥٠ فدانا.

٣ - البروليتاريا الزراعية، وهى الطبقة المجردة من الملكية، ولا تملك الا قوة عملها، وتشمل ملاك الأرض القزمية ومستأجريها، ومنهم من هو فى مركز فلاح العهود الاقطاعية.

٤ - كبار الملاك، الذين لم يشأ الباحث - كغيره - ان يطلق عليهم صفة الرأسماليين أو الاقطاعيين. وتبريره لهذا ان قسما منها يملك ارضه ويؤجرها ايجارا رأسماليا، وقسما آخر مجرد وسيط اقطاعى يؤجر ارضه ايجارا اقطاعيا، وقسما ثالثا يملك الارض وأدوات وشروط العمل، ويستأجر عملاً مأجورا يشرف عليه بنفسه.

لقد تقدم صالح خطوة، بتحليله لأنماط العلاقات الانتاجية وتداخلها. لكن غيبة البيانات المساعدة جعلت تحليله أقرب الى التحليل النظرى المجرد، كغيره ممن اهتموا بوصف الطبقات وصفا كيفيا، دون تحديد دقيق لأنماط علاقاتها، داخل الطبقة وبين الطبقات، وعلاقات طبقات القرية بطبقات المدينة.

٤ ـ دراسات حول طبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية

فى ضوء ماتمت متابعته من دراسات وبحوث ، يلاحظ ان الاهتمام بالطبقة العاملة ، ثم كبار الملاك ، فالمثقفين ، كان اكثر - فى كمه على الأقل - من الاهتمام بطبقات وشرائح وفئات اجتماعية اخرى . وقد يرجع هذا الى توافر بيانات مناسبة للبحث والتحليل حول هذه الطبقات والفئات . كما انه قد يرجع الى الادوار التى مارستها هذه الطبقات ، أو تصور باحثون انها مارستها . فالماركسيون - اجمالا - اهتموا بالطبقة العاملة ، لما بذلته من ادوار فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، خاصة منذ ثورة ١٩١٩ (انظر حول هذا : طه سعد عثمان ، ١٩٨٣ ، وأحمد شرف الدين وآخرون ، د.ت.) أو الأدوار المعقود عليها القيام بها فى الحركة الوطنية والتغيير الإجتماعى (عبدالباسط عبدالمعطى ، ١٩٨٢) . كما اهتم الليبراليون والماركسيون جميعا بالدور الوطنى للمثقفين ، خاصة دورهم فى التغيير الثقافى والحضارى .

وبالنسبة للاهتمام بالطبقة العاملة المصرية ، نجد ان أعمال أمين عزالدين تمثل ريادة وسبقا وشمولا نسبيا ، ومتابعة تاريخية لنشأة وتطور الطبقة العاملة وفاعليتها فى الحركة الوطنية المصرية(★) . لقد شكلت أهم مقولات ومفاهيم المادية التاريخية عناصر الاطار التحليلى للباحث . كما انه عنى بشكل واضح بالوثائق والسجلات والقوانين والقرارات الخاصة بالطبقة العامة وتطورها ونضالها . هذا بالطبع بجانب مشاركة الباحث فى بعض الاحداث العمالية ومعايشته لمعظم بعضها الآخر .

وثمة عدد من الاستخلاصات المأخوذة عن امين عزالدين ، يهم القاء بعض الضوء عليها ، لاهميتها المعرفية فى فهم وتحليل الحركة التاريخية للطبقة العاملة المصرية :

أ - ان الجذور الاجتماعية للطبقة العاملة ترجع الى الفلاحين الذين تحرروا من الاقطاعيين بظهور الملكية الخاصة ، ومن

☆ نشر أمين عزالدين ثلاثة مؤلفات تاريخية تحليلية فى اعوام ١٩٦٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ على التوالى ، اهتمت بتاريخ وصيرورة الطبقة العاملة حتى عام ١٩٣٩ . بالاضافة الى عدة مقالات ودراسات نشرت فى عدة مجلات مصرية وعربية .

الحرفيين الذين تحرروا من مشايخ الطوائف بدءا من عصر سعيد (امين عزالدين ، ١٩٦٥).

ب - مع ان ثمة ارهاصات لظهور وتبلور الطبقة العاملة فى عصر محمد على ، الا ان العوامل التى اسهمت فى بلورتها ، أتت نتائجها الفعالة مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وهى الفترة التى حدث فيها نمو للطبقة العاملة فى مجالات صناعة الغزل والنسيج والزيوت ١٨٩٩ ، والاسمنت والطوب ١٩٠٠ ، وصناعة السكر ١٩٠٣ ، وصناعة السجاير ١٩٠٨ . (امين عز الدين ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢٥ - ٢٧).

جـ - استمر التطور النسبى للطبقة العاملة ما بين ١٩١٧ و ١٩٢٤ . وكان من أبرز ملامح هذا التطور الاتجاه نحو النضج والمشاركة الواضحة والفعالة فى ثورة ١٩١٩ ، والتى أخذت صيغا جماعية استخدم العمال خلالها المسيرات والاعتصام والاضراب . وتحققت بفعل ثورة ١٩١٩ بعض المكاسب للعمال ، مثل تشكيل لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال فى اغسطس ١٩١٩ (امين عز الدين ، ١٩٧٢ ، ص ص ٩ - ١٤).

وتعد دراسة رؤوف عباس حول «الحركة العمالية فى مصر ما بين ١٨٩٩ - ١٩٥٢» ، (القاهرة ، ١٩٦٧) واحدة من الدراسات الأكاديمية التى عنيت بنشأة الحركة العمالية وتطورها ، وعوامل هذا التطور . ويعنى عنوانها ومضمونها ان اهتمام الباحث بها كحركة ، لا كطبقة ، جعله يركز على نشاطاتها النقابية ، ونضالها من اجل مصالحها المباشرة وحقوقها المهنية ، اذا جاز التعبير . والدراسة تنتمى الى البحث التاريخى الذى لا يكتفى بالوقائع والشهادات والوثائق . فقد اجتهد صاحبه لجمع بيانات لم تتوافر فى المادة العلمية التاريخية المتاحة ، ومن ثم عنى باجراء مقابلات مع بعض رواد الحركة النقابية . ويدلل على الاهتمام المحورى للعمل المشار اليه ، اختياره لسنة ١٨٩٩ كنقطة زمنية لدراسة الحركة العمالية . فهذا التاريخ هو تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر، لعمال السجاير. ويلفت الباحث النظر الى المصادر الاجتماعية للعمال ومكوناتهم التى تمثلت فى : الفلاحين والحرفيين والعمال الفنيين الأجانب . وهو تكوين واصل بعضه تأثيره فى التركيب الاجتماعى للعمال ووعيهم ، خاصة المصدر الريفى الناتج عن الهجرة الريفية الحضرية . كما أبرز الباحث الدور النضالى للعمال ، خاصة فى ثورة ١٩١٩

وأنجز ما يشبه «دراسة حالة» «حزب العمال المصرى» الذى نشأ نشأة غير طبيعية ، أسهمت فى فرض الوصاية على العمال ، الأمر الذى حد من حركتهم وبلورة مصالحهم ونضالهم (رءوف عباس ، ١٩٦٧ ، مواضع متفرقة) .

ولعل من أهم الملامح التى توسم بها دراسة الطبقة العاملة فى مصر، خاصة تلك التى اهتمت بأوضاعها قبل ١٩٥٢ ، هو غلبة الرصد والتأريخ(★) والوصف ، اكثر من الاهتمام بتفسير النشأة والتطور تفسيرا بنائيا شموليا . وغلبة الاهتمام بفاعليتها وأدوارها فى الحركة ، أكثر من الاهتمام بخصائصها وتضاريسها ، وتباينها أو تجانسها ، وانعكاسات ذلك على وعيها . وقد يكون لهذا مبرراته . فنضالات مرحلة ما قبل ١٩٥٢ كان هدفها الاستقلال والقضية الوطنية بالدرجة الأولى . على ان الذى يؤخذ على بعض المحاولات خلع تسمية «البروليتاريا» على الطبقة العاملة ، وهى تسمية تحفل بالمبالغة ، خاصة عند الحديث عن كافة صفوف وجماعات العمال فى مصر (انظر طه عثمان ، ١٩٨٣ ، وسليمان النخيلى ، ١٩٦٧ ، على سبيل المثال) وان كان يستثنى من هذه الأعمال بعض المحاولات الاكاديمية التى عنيت بنشأة وتطور وخصائص الطبقة العاملة (منها كمثال ، رءوف عباس ، ١٩٦٧) .

واذا أتينا الى طبقة كبار الملاك ، هذه التسمية التى شاعت وتكررت كما وبلا مضمون احيانا ، بسبب عدم وضوح الرؤية عند تحليل أوضاعها وأدوارها ، سنلاحظ انه لاتكاد توجد دراسة جادة عنيت بتشخيص التكوين المصرى ، خاصة أنماطه الانتاجية ، تشذ عن الاهتمام بهذه الطبقة ، خصائصها العامة ، وأدوارها ، الاقتصادية غالبا ، والسياسية والاجتماعية احيانا . (انظر شهدى عطية الشافعى ، ١٩٥٧ ، وفوزى جرجس ، ١٩٥٨ ، وجمال مجدى حسنين ، ١٩٧١ ، ومحمود عودة ، ١٩٧٢ ، وفتحى عبد

★ نستخدم «التأريخ» للدلالة على الأعمال التى اهتمت بالحوادث والوقائع والوثائق التاريخية مرتبة زمنيا وفق حدوثها وتسلسلها الزمنى ، اما «البحث التاريخى» أو «التحليل التاريخى» فقصدنا به تحليل الوقائع والمعطيات التاريخية وترتيبها واعادة تركيبها ، وفق رؤية نظرية ، وتعامل نوعى مع «مقولة الزمن» لا يعنى بتتابعها وانما بدلالاتها ، كما يعنى بتفسيرها فى ضوء مقولات وأنماط تحليلية وتحقيب مغاير لما اعتاد عليه المؤرخون .

الفتاح ،١٩٧٣، ورءوف عباس، ١٩٧٣، وصالح محمد صالح، ١٩٧٥ وعبد الباسط عبد المعطى، ١٩٧٧ ، وعلى بركات، ١٩٧٧).

على ان دراسة عاصم الدسوقى (القاهرة، ١٩٧٥) تظل – من وجهة نظرنا – من الدراسات القليلة التى توسم بالشمول والعمق مقارنة بغيرها، ولأن الباحث – وهذا مهم اجرائيا – عنى بالفترة التى يركز عليها مشروعنا البحثى قبل ١٩٥٢ (فدراستا رءوف عباس (١٩٦٧)، وعلى بركات (١٩٨٢) وقفتا عند عام ١٩١٤.

ويهم ابتداء الاشارة الى ان عاصم الدسوقى اعتمد على المادية التاريخية. واذا كان – اجرائيا – قد اعتمد على المصادر التى يعتمد عليها الباحثون التاريخيون عادة، فانه قد استخدم، مقارنة بقرنائه، ما يشبه «دراسة الحالة» عند تتبع عدد من كبار الملاك، ليبين أساليبهم فى الحصول على الارض وزيادة مساحاتها واستثمارها، وتطلعهم الى السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولعل من أهم الملامح المنهجية لدراسة عاصم الدسوقى ما يمكن ايجازه على النحو التالى: (عاصم الدسوقى، ١٩٧٥، ص ٢٨، و ص ص ٣٢٤ – ٣٢٧).

أ – شخص نمط الانتاج خلال فترة دراسته بأنه نمط رأسمالى شبه متكامل. فكبار الملاك لم يكونوا مقيمين فى مناطق ملكياتهم، والعلاقة بين مالك الارض والفلاح كانت تعاقدية تقوم على الايجار، والمالك كان يتصرف فى ارضه بوصفها سلعة تباع وترهن.

ب – تألفت شرائح كبار الملاك من المصريين(*) ثم الاجانب، ثم المؤسسات المالية ذات العلاقة المباشرة بالارض الزراعية، وأخيرا الحكومة المصرية باعتبارها مالكا كبيرا.

جـ – تمثلت اهم ممارساتهم الاقتصادية فى استغلال الارض الزراعية من خلال زراعتها، والاتجار فيها، وبيعها باسلوب رأسمالى. وبعد انشاء بنك مصر، اتجه كبار الملاك الى استثمار عوائدهم فى الشركات التجارية والصناعية. ولم يكن الهدف هو تطوير الانتاج وانما شراء الأسهم والمضاربة عليها.

☆ ضم الى المصريين الاتراك واسرة محمد على.

د – تغلغل كبار الملاك عبر السلطتين التنفيذية والتشريعية(*) الأمر الذى جعل سلطة الدولة تعبيرا عن مصالح كبار الملاك وسعيا من هذه السلطة لحماية مصالحهم . ومن ابلغ شواهد هذا ضمان دستور سنة ١٩٢٣ تمثيلهم تمثيلا كافيا فى السلطة التشريعية . كما انهم اشتركوا فى كل الأحزاب السياسية ، وكان حزب الاحرار الدستوريين اكثر تمثيلا لهم . ومن ممارستهم السياسية ذات المغزى تنقل بعضهم بين اكثر من حزب تبعا لميزان قوة الاحزاب .

ومع ان باحثين كثيرين اهتموا بالتطور الرأسمالى فى مصر . كما يدلل على هذا الدراسات التى تم تحليلها حول التكوين الاجتماعى المصرى وتطوره ، الا ان دراساتهم ركزت على الطبقة الرأسمالية ، كطبقة ، من حيث جذورها وأصولها وأدوارها ، وانعكاسات هذه الأدوار على التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى . ولعل من الأمثلة على هذه الدراسات ، العمل الذى قدمه محمود متولى وعنوانه «الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها»، (القاهرة ، ١٩٧٤) ، فمن خلال دراسة حالة هذه الطبقة تاريخيا وبنائيا ، نفذ الى دراسة التطور الاجتماعى من خلال تطور نمط الانتاج المصرى . لقد وجه الباحث عمله فى الاجمال باطار المادية التاريخية ، واعتمد على ما يعتمد عليه الباحثون التاريخيون من مصادر لجمع البيانات . وبالرغم من ان الدراسة فى اجمالها تكرر بعض مما سبق ان قدمه آخرون فى دراسات سابقة ، الا ان تحليله واستخلاصاته يمكن ان تقدم بعض الحيثيات التى تسهم فى حسم بعض الفرضيات حول تطور التكوين المصرى ، وعوامل هذا التطور ، كما انها تقدم فرضيات حول جدوى السير فى طريق التطور الراسمالى فى مصر حاضرا ومستقبلا ، أو بعبارة اخرى ، تساعد فى صوغ تساؤل هام مفاده : هل من مستقبل لتطور رأسمالى فى مصر ؟ وهل من مستقبل لمصر فى ظل تطور رأسمالى يحدث فيها ؟

☆ كانت نسبة كبار الملاك فى المجالس النيابية ما بين ٤٥٪ و٥٠٪ خلال الفترة من ١٩٢٤ – ١٩٥٢ وكانت فى حدود ٥٠٪ فى مجلس الشيوخ ما بين ١٩٢٤ – ١٩٣٦ . كما تركزوا فى وزارة الخارجية بنسبة ٧٢,٤٪ والزراعة ٦٨٪ ، والمالية والاقتصاد ٦٦٪ والداخلية ٦٤٪ (عاصم الدسوقى، ١٩٧٥ ، ص ٢١٢ ، و ص ٢٢١) .

١ – فيما يتعلق بنشأة وجذور الرأسمالية المصرية، ذهب الكاتب فى نهاية بحثه الى ان أصولها زراعية. فقد ارتبط ظهورها باستقرار الملكية الفردية، وتأخر هذا الاستقرار بسبب هذه النشأة. ومن ثم تجدها متلاحمة ومترابطة مع كبار الملاك. ويذهب الباحث الى ان ملكية الأرض قبل ١٩٥٢ كانت فردية، وكان استغلالها رأسماليا. (ونشأة الرأسمالية فى عباءة الاقطاع جعلت وضعها فى مصر فريدا، لأنها لم تكن فى حاجة للصراع مع الاقطاعيين) اما الأصل الثانى للرأسمالية المصرية فهو كبار الموظفين. وكان الأصل الثالث هو الملاك العقاريون فى المدن.

٢ – تأخرت بلورة الرأسمالية المصرية حتى عام ١٩٢٠. ويعزى هذا التأخر الى الاستعمار البريطانى، الذى فتح الباب للاستثمارات الاجنبية التى أسهمت فى افقار المجتمع وتبديد فائضه، واجبار الرأسمالية الزراعية على التبعية لها والعمل فى خدمة مصالحها. وهناك عوامل اخرى ساهمت فى هذا التأخر، منها مركزية الدولة، التى أخرت استقرار الملكية الفردية، ومنها وعى الرأسمالية ذات الجذور والاصول الزراعية، وهو وعى أثر فى قدرتها واستثماراتها، وجعلها تميل الى الكسب السريع والمضاربة والأعمال التجارية السريعة العائد. ومن ثم فدور الرأسمالية المصرية المستقبلى محكوم بجذورها التاريخية وبوعيها، وبالبشر الذين صعدوا اليها فى فترات مختلفة. فحتى عند انشاء القطاع العام فى مصر، حاولت الرأسمالية الكبيرة قصر دوره على المشروعات غير المربحة وغير المضمونة الكسب، ليسهل لها الاستيلاء عليه عندما تواتيها الفرصة (محمود متولى، ١٩٧٤، ص ص ٣٤٩ – ٣٥١) والفترات القليلة التى نمت فيها كانت فترة ما بين الحربين العالميتين، التى دفعتها دفعا للتقدم خطوات محددة نحو الانتاج الصناعى. على ان تأخر بلورة هذه الطبقة لايعنى انها لم تكن موجودة قبل هذا الوقت، فجذورها ممتدة الى ذلك النوع من رأسمالية الدولة الذى كان سائدا فى عصر محمد على.

٣ – وبصدد آثار هذه الطبقة على التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى، فان أولها تلك الهوة الواسعة بين القرية والمدينة، بسبب توظيف جانب كبير من فائض الانتاج الزراعى فى المدن، واستغلال المدينة للقرية، وتحيز السلطة نحو الأولى، فتركزت فيها معظم الخدمات

وبالنسبة للتركيب الطبقى فهو كالآتى: (محمود متولى، ١٩٧٤، ص ص ٣٢٤– ٣٢٨).

أ – يقف كبار الملاك على قمة الهرم الطبقى ، وبجوارهم الرأسماليون الصناعيون والتجاريون .

ب – توجد طبقة وسطى من أعيان الريف أو من الفلاحين الاغنياء .

جـ – يأتى بعدهما صغار الفلاحين والاجراء الزراعيون والعمال وأصحاب الحرف والتجارات الصغيرة .

هذا وقد حسمت مواقف الصراع الاجتماعى لصالح الرأسمالية المصرية التى استولت على سلطة الدولة مباشرة أو من خلال الاتباع والمنتمين اليها ، واستأثرت بكثير من الفرص الانتاجية والخدمية ، مثل بيع الأملاك الأميرية والخدمات التعاونية ... الخ .

ومع ان دراسة محمود متولى قدمت بعض البيانات المفيدة ، كما سبق ان أشرنا ، الا أننا نلاحظ عدم اتساق الرؤية فى اكثر من موضع ، ومن ثم تناقض بعض الاستخلاصات ، أو الاتيان باستخلاصات لا تستند الى المقدمات والشواهد التاريخية الكافية .

وبالرغم من الدور الذى علقه كثير من الكتاب والباحثين على المثقفين المصريين ، ومع ان كتابات كثيرة أشارت الى بعض خصائصهم وجذورهم فى معرض اهتمامها بالقوى الاجتماعية والسياسية فى مصر(*)، الا اننا فى حدود متابعتنا ، لم نجد كما يذكر من الدراسات ركز عليها وحدها ، ليناقش جذورها وخصائصها وانتماءاتها ، مناقشة تفصيلية موضوعية .

لقد انشغل كثيرون بتعريف المثقفين . منهم من نظر اليهم من زاوية وعيهم ونظرتهم لمجتمعهم نظرة نقدية سعيها التغيير (السيد يس، ١٩٨١)، ومنهم من قصد تحديد وضعهم البنائى فعدهم شريحة اجتماعية ترتبط من حيث الجذور بكل الطبقات الاجتماعية ، يتركز اهتمامها حول الفكر والنقد

☆ انظر أبحاث الندوة الدولية عن المثقفين والتغير الاجتماعى فى العالم العربى ، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ؛ ودراسة محمد سيد أحمد ، ثورة يوليو والمثقفين ، الطليعة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٥ ؛ والسيد يسن ، دور المثقفين فى تطوير المجتمع العربى ، جريدة الأهرام ، ١٣ ابريل ١٩٨٤ . بالاضافة الى المصادر التى سبقت الاشارة اليها ، وصبحى وحيدة وعبدالعظيم رمضان ، على سبيل المثال .

والانتاج العقلى – كمقابل للانتاج اليدوى –، ورأى انهم يتألفون من المعلمين وأساتذة الجامعات والمحامين والقضاة والسياسيين وقادة الأحزاب والصحفيين والكتاب والشعراء والرسامين والأطباء ورجال الدين والعلماء والفلاسفة والمؤرخين، على سبيل الحصر (محمود كسبر، ١٩٨٧، ص٢٦).

واذا انتقلنا من التعريفات العامة للمثقفين، التى تكاد تنطبق على معظم المثقفين سواء فى مصر أو خارجها بصورة أو بأخرى، سنجد ان عددا من الباحثين قدموا بعض الفرضيات حول نشأة المثقفين المصريين. فالمثقف «الفقيه»، المرتبط بالفكر الدينى اذا جاز التعبير، يكاد يمتد بجذوره الى الدولة الفرعونية القديمة. اما المثقف «العلمانى الحديث»، فلا تتجاوز جذوره الحملة الفرنسية. وقد بدأ حجم هذه الشريحة فى الزيادة خلال عصر محمد على. ويرى البعض (السيد الزيات، ١٩٨٥، ص ص ١٧٩ – ١٨٠) ان المثقفين يمثلون احد مكونات الطبقة الوسطى المصرية بجناحيها الريفى والحضرى، بجانب فريق محدود العدد منها من ابناء كبار ملاك الاراضى والرأسماليين المصريين.

وعن تنظيمات المثقفين فقد كانت ضعيفة، وكان ترابطهم محدودا، وبدت ادوارهم اكثر تركيزا فى المدن (انور عبدالملك، ١٩٨٣، ص١١٢). ومع ذلك، فقد أسهم المثقفون المصريون على مختلف توجهاتهم فى النضال الوطنى ونشر العلمانية والفكر النقدى (صلاح عيسى، ١٩٧٢؛ ورفعت السعيد، ١٩٧٢).

على ان من الملاحظات الأساسية التى يمكن تسجيلها على الدراسات التى عنيت بالمثقفين فى مصر، ان معظمها أتى فى شكل تحليلات نظرية، اختلط فيها النقل عن المكتبة الاجنبية بالانطباعات والملاحظات حول المجتمع المصرى وحول المثقفين. وانحسرت اجمالا الدراسات والتحليلات الواقعية اذا جاز التعبير، سواء حول جذورهم أو ممارساتهم أو اسهاماتهم الفعلية فى القضايا الفكرية والسياسية. على انه ان كان للدراسات المتاحة من فضل، فلأنها تستثير العقل نحو بعض الفرضيات حول المثقفين المصريين، منها:

أ – هل الاصلان المعرفيان الأساسيان للمثقفين المصريين هما الأصل

السلفى الأصولى - وان تعددت جماعاته -، والأصل المدنى - العلمانى الغربى - وان تعددت جماعاته أيضا - ، والأصل التوفيقى ما بين الأصلين السابقين .

ب - هل كان لهذه النشأة المعرفية تأثيرها فى تصور أدوار المثقفين فى كلا الحالين؟ من زاوية انفصال كليهما - نسبيا - عن الحركة التاريخية للمجتمع المصرى . فأولها يرى التاريخ والواقع بعيون وأفكار كانت،ومن ثم جعل اسقاطها على الواقع المعاصر وفهم هذا الواقع واستيعابه قاصرا . وثانيهما ارتبط بالتبعية الفكرية الغربية بدرجة او بأخرى ، ومن ثم فرض على حركة الواقع قيما وأفكارا حالت دون سبر غوره وكشف العوامل الجوهرية التى اثرت فى صيرورته .

جـ - هل أثرت غلبة الممارسة النظرية - الكلامية تجاوزا - على الممارسة الواقعية المشاركة والفعالة ، فى وعى جماعات المثقفين المصريين بمستوياته النفسية والعلمية والايديولوجية والتنظيمية ؟

٥ ـ محاولات بحثية حول بعض مستويات البنية الفوقية للتكوين المصـــرى

استرعى المستوى السياسى للتكوين المصرى اهتمام عدد غير قليل من المشتغلين بالعمل العام والأكاديميين، ومن جمعوا بين الصفتين. وكان من بينهم أناس من تخصصات علمية وتوجهات فكرية متباينة. وتهم هنا الاشارة الى ان كثيرا من الدراسات التى تم عرضها فى بداية هذا الفصل، وأيضا مما لم يتم عرضه، اهتم بالسلطة السياسية، وكان التركيز على سلطة الدولة وعلاقتها بالاحزاب السياسية والقوى الاجتماعية وأدوارها المختلفة. ومن حصاد هذه المحاولات، يمكن التمييز بين نمطين من الاهتمام، عكسا – تقريبا – التوجهات الفكرية العامة التى سادت محاولات توصيف التكوين المصرى وتحليله وتفسير تغيره. انشغل الاتجاه أو النمط الأول بالسلطة كمعطى، ومن ثم كان تركيزه اكثر على أدوار السلطة السياسية، وكفاءة أدوارها المجتمعية فى حل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية، وتناول المسألة الوطنية من ناحية اخرى. اما التوجه الثانى فعنى اكثر بالمضمون الطبقى للسلطة، والعلاقة بين الطبقات والدولة، سلطتها واجهزتها، وتأثير هذا على قرارات الدولة وانحيازاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية(*).

على ان ثمة دراسات وأعمالا بحثية ركزت على المستوى السياسى، بشكل أكثر تفصيلا مما حدث فى كثير من المحاولات التى انجزت قبلها. وقد اخترنا من هذه الأعمال اربعة متنوعة ومتباينة فى موضوعاتها وتوجهاتها الفكرية وأساليبها البحثية، وأيضا فى التخصصات العلمية لأصحابها. هذه المحاولات هى محاولة طارق البشرى (القاهرة، ١٩٧٢)، وعلى الدين هلال (القاهرة، ١٩٧٧)، وعاطف فؤاد (القاهرة، ١٩٨٠)، ويونان رزق (القاهرة، ١٩٨٤).

ومع ان عنوان دراسة طارق البشرى هو «الحركة السياسية فى مصر من

☆ من امثلة دراسات الاتجاه الأول دراسة سعيد عاشور (١٩٦٤)، والى حد ما جمال حمدان (١٩٨٤). ومن أمثلة الاتجاه الثانى شهدى عطية الشافعى (١٩٥٧)، وعاصم الدسوقى (١٩٧٥).

١٩٧٥ - ١٩٥٢» (١٩٧٢)(*)، فقد اهتم صاحبها بالعوامل الأساسية التى اثرت فى اطراف الحركة السياسية وشكلتها، وأثرت بدورها فى فاعلية الحركة السياسية ومدى نجاحها فى أهداف المجتمع المصرى الكبرى، على صعيد المسألتين الوطنية والسياسية. لقد جمع فى تحليله بين العامل الخارجى، الذى تمثل فى الاستعمار الانجليزى لمصر وتسابق المصالح الأوروبية الى الاقتصاد المصرى، وبين العامل الداخلى، الذى تمثل فى القوى السياسية والاجتماعية، والنظام الملكى، بجانب دور المثقفين - المختلفى التوجهات والانتماءات الاجتماعية والسياسية - فى الحركة السياسية وانضاج وعى الجماهير.

على انه برغم ان عنوان الكتاب هو الحركة السياسية، الا اننا يمكن ان نعتبر محوره دور القوى السياسية - سواء المنظمة حزبيا، أو التى لم تكن منضمة الى احزاب رسمية وانما لها جماعاتها الاخرى - فى الحركة السياسية. ويدلل على هذا عناوين فصوله، وذلك الكم الذى أفرد للأحزاب السياسية، خاصة الوفد والأخوان المسلمين والأحزاب الاشتراكية والشيوعية.

ويفهم من مقولاته التحليلية - الواضحة والكامنة وراء بعض الاستنتاجات والاستخلاصات - تأثره ببعض مقولات ومفاهيم المادية التاريخية، بالاضافة الى ما أملته عليه بعض الوثائق والمعطيات التاريخية. ويستنتج هذا من تخليل مضمون الكتاب والعناوين التى وضعت لفصوله، ومن بعض المقولات التى لعبت دورا واضحا فى التحليل، والتى فى مقدمتها ابرازه للأساس الاقتصادى للاستعمار، والاختيارات الاجتماعية للقوى السياسية - الاحزاب - ووسائلها فى حسم الصراع فيما بينها، من ناحية، وبينها وبين القوى الاجتماعية، خاصة العمال والفلاحين والحرفيين، من ناحية أخرى (ص ٩، وص ٣٠، على سبيل المثال). لقد جمع الباحث بين

☆ حاول طارق البشرى فى الطبعة الثانية، ومن خلال مقدمة نظرية جديدة جاوزت صفحاتها الستين، ان يصحح بعض افكاره واستخلاصاته فى الطبعة الأولى، لينصف الاخوان المسلمين، ودورهم فى الكفاح الوطنى، ويعيد النظر فى بعض مقولاته التى استقاها من المادية التاريخية.

التأريخ، الذى عنى بتسلسل بعض الحوادث والوقائع التاريخية، والبحث التاريخى، الذى عنى بتفسير الوقائع وتأويلها وصولا الى أحكام حول قصور حركة بعض القوى السياسية فى تحقيق مصالح الوطن ومصالح قواه الاجتماعية المنتجة. وتوسم الدراسة بالدقة والتدقيق فى كثير من مواقعها. كما يبدو فيها تأثر الباحث بسياق الفترة الزمنية التى كتب فيها عمله، والتى برز فوق سطحها سلبية الصراع الحزبى، من زاوية دوره فى شغل القوى السياسية بخصوماتها ومن ثم تنائى مسالكها وتصرفاتها بعيدا عن الأهداف العامة الجوهرية للوطن. (ص٥٢٣) ومن بين العوامل التى تفسر بها هذه السلبية، النشأة الفوقية لعدد من الأحزاب السياسية فى مصر، وارتباط الاحزاب بذوات قادتها، وبفكرة العمل من خلال السلطة القائمة. والدراسة - فى مجملها - تحوى معلومات وبيانات مفيدة فى رسم خريطة القوى السياسية فى مصر عشية ثورة ١٩٥٢. وهى، من ناحية اخرى، تفيد فى تحديد وفهم التيارات الفكرية - الايديولوجية - التى سادت مصر، والتى تمثلت فى الليبرالية النقية، والليبرالية التابعة، والسلفية، والتيار الدينى المستنير، والتيارات الاشتراكية والشيوعية، وهى التيارات التى كانت بارزة على المسرح الفكرى والسياسى فى مصر.

أما عمل على الدين هلال، وموضوعه «السياسة والحكم فى مصر - العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢» (القاهرة، ١٩٧٧)، فيتميز بوضوح الاختيار المنهجى، الذى يدلل عليه عرضه لاتجاهات الدراسات الأساسية حول الظاهرة المصرية وتقييمه لها، والعمل من الأعمال القليلة فى موضوعها التى تتميز بوضوح التضاريس والمعالم والأهداف، ومن ثم يسهل على القارىء الامساك بأبعاده من مقدماته الى نتائجه. ولعل من أهم المعالم المنهجية للعمل ابرازه لمسلمة علمية هامة مفادها وحدة الظواهر الاجتماعية وترابطها وتأثير بعضها فى بعض، مما يترتب عليه ضرورة النظرة الشاملة للظواهر. لقد أفضت هذه المسلمات، وغيرها مما أتى فى الكتاب، الى ان يتناول الباحث تطور المؤسسات السياسية من خلال تطور الاطار الأوسع لحركة المجتمع (ص ٤). وفى سياق تحديده لمفهوم نظام الحكم بين ان له ثلاثة مقومات، هى:

١ - مقومات بنائية أو مؤسسية، تتعلق بهيكل نظام الحكم والاطار

الدستورى والوثائق والتقاليد المرعية التى تحدد قواعد العلاقة بين السلطات العامة .

٢ – ومقومات فكرية أو ايديولوجية ، تتعلق بمجموعة المعتقدات والأفكار التى تعبر عنها مؤسسات النظام السياسى وأبنيته ، ويرتبط بذلك دراسة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع .

٣ – ومقومات تتعلق بالحركة السياسية وعملية صنع القرار . ويقصد بها دراسة النظام السياسى فى حالة الحركة والنشاط ، حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكرية والايديولوجية مع متغيرات النظام الاخرى – كالنخبة السياسية والأحزاب وجماعات المصالح والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – لتنتج فى النهاية توازنا معينا للنظام السياسى ، يترتب عليه اتخاذ القرار أو صنع السياسة بشكل معين دون غيره (ص ص٤ – ٥) .

ولعل مما يعد اختبارا لهذا التوجه المنهجى ، ليس وصف الوقائع أو حتى السلوك السياسى وعملياته ، وانما محاولة تفسيرها . ولنأخذ مثالا على هذا من محاولات التفسير التى وردت فى العمل ، والتى منها تفسير نشأة الأحزاب فى مصر ، وقد أوجزه فى أربعة تطورات أساسية ، هى :

الأول : أزمة اقتصادية حادة ، تمثلت فى التدهور المالى الذى اصاب مصر فى عهدى سعيد واسماعيل ، نتيجة الاسراف فى الاقتراض ، وانخفاض النيل ، وانتشار وباء الطاعون ، مما أدى الى ضعف سلطة الخديوى ، وتغلغل النفوذ الاجنبى ، وازدياد عبء الضرائب على الفلاحين .

الثانى : تغير المناخ الفكرى الثقافى ، بسبب انتشار التعليم والصحافة السياسية وحركة الترجمة .

الثالث : تغيرات اجتماعية ، تمثلت فى مزيد من التحضر ، وانتقال السكان من الريف للمدينة .

الرابع : نشوء نخبة مصرية أو متمصرة من الاعيان والمثقفين المرتبطين بهم ، رغبت فى الحصول على نصيب اكبر من النفوذ السياسى . لقد ادى تغير الوضع الاقتصادى لكبار الملاك الى الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسة العامة (ص ص٦٠ – ٦٤) .

وفى ختام بحثه أوجز الباحث النقاط التى عدها سمات لنظام الحكم فى مصر خلال فترة بحثه، على النحو التالى : (ص ص٢٧٩ - ٢٨١).

أ - الاتجاه نحو نمط من القيادة الفردية لدى الملك ولدى بعض الاحزاب.

ب - الازدواج فى مفهوم السلطة التنفيذية، فكانت تتكون دائما من الملك ورئيس الوزراء.

جـ - الاستقرار على مستوى رئاسة الدولة، مع درجة عالية من عدم الاستقرار على مستوى الوزارة والبرلمان.

د - غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. فلم يحدث أن سحب برلمان الثقة من الوزارة.

هـ - دور طبقة كبار ملاك الاراضى فى تكوين النخبة السياسية الحاكمة، التى دافعت عن مصالح كبار الملاك، ووقفت فى وجه مايهدد مصالحها.

و - تأثير القوى الخارجية فى تطور نظام الحكم، فقد ارتبط عدم الاستقرار السياسى فى أغلب الأحيان بالتدخل الانجليزى.

ز - الانفصال بين مؤسسات النظام السياسى وقيم الجماعة المصرية، بمعنى ان الثقافة السياسية المصرية السائدة وقتذاك لم تتمثل القيم التى تتضمنها هذه المؤسسات.

هذه بعض امثلة حول المعالم المنهجية لعمل على الدين هلال،أظن انها يمكن ان تساعد فى فهم الروح المنهجية العامة له، وهى التى يهمنا ان نرصد بصددها ملاحظتين :

الأولى : ان العمل مال الى تفسير ما هو سياسى بما هو سياسى، أى تفسير بعض ابعاد المستوى السياسى بأبعاده الاخرى، اكثر من وضع مجمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى الاعتبار. وحيث أتت اشارة اليها، عدت من قبيل المتغيرات الوسيطة. كالعلاقة بين التحضر ونشأة الاحزاب، مثلا، وهى علاقة يمكن ان تثير تساؤلات وفرضيات اخرى، حيث أثرت خصائص المهاجرين الريفيين فى تجانس أو لا تجانس وعى بعض القوى الاجتماعية، خاصة الطبقة العاملة. وكذلك النظام التعليمى، الذى عد من بين

المتغيرات التى اثرت فى المناخ الثقافى ، ومن ثم فى نشأة الاحزاب (ص٦١) . وهذا المتغير كان له دوره فى انفصال الجماعة الثقافية ، مما دعم غياب الاتفاق العام حول بعض المبادىء الرئيسية للتنظيم الاجتماعى والسياسى (ص٢٨١) .

الثانية : ان استخلاصاته ارتبطت - تقريبا - بمتغيرات وأبعاد البنية الفوقية للمجتمع ، دون ان تضع الأبعاد الاقتصادية ، والقوى الاجتماعية الاخرى (غير كبار الملاك والنخبة) فى الاعتبار ، خاصة ابعاد وخصائص وفاعلية القوى التى كان يمكن لها ان تقود التغيير فى نظام الحكم ، كالرأسمالية الصناعية والتجارية ، والعمال والمثقفين .

وتعد أعمال يونان لبيب رزق من الاعمال القليلة التى توسم بالتواصل فى اهتمامها بالاحزاب السياسية في مصر[*] .وسوف نعرض لاخر محاولاته ، بافتراض انها تقدم رؤيته فى نضجها وفى آخر تجلياتها . لقد صنفه البعض على انه ينتمى الى مدرسة التاريخ الاجتماعى الحديثة فى مصر ، وهو - وان لم يعلن ذلك - اقرب الى التحليل المادى الذى يبدو مطعما احيانا ببعض الافكار الليبرالية ، الأمر الذى يمكن من تصنيف اعماله ضمن محاولات التوفيق النظرى فى دراسة التاريخ السياسى المصرى . ولعل من الاقتباسات التى يمكن ان تدلل على توجهه النظرى فى العمل الذى نعرضه (يونان رزق ، ١٩٨٤) ما يمكن ايجازه فيما يلى :

أ - ان المتغيرات الوطنية الكبرى لا تأتى من فراغ ، وان ظاهرة التواصل التاريخى قائمة مهما أنكرها طرف أو تنكر لها طرف آخر ، وأن الحياة تكتب لمتغير يتسق مع حركة التاريخ ويتوقف بعضها عند متغير آخر يحدث بشكل انقلابى (ص٦٨) .

ب - فى معرض توضيحه لخصوصية التجربة الحزبية فى مصر ، واختلافها عن مثيلاتها فى العالم ، خاصة الأوروبى ، أرجع هذا الاختلاف الى أسباب عديدة ، منها «عدم تبلور الشعور الطبقى» ، ومنها أيضا ضعف الرأى العام سواء بسبب تفشى الأمية أو لنقص الوعى السياسى (ص١٦) .

جـ - الاهتمام بالبعد الطبقى ، خاصة طبقتى الأعيان والذوات (كبار

☆ من أعماله «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ - ١٩١٤» (القاهرة ، ١٩٧٠) ، و«الاحزاب السياسية قبل الثورة» (القاهرة ، ١٩٧٧) .

ومتوسطى الملاك)، والأفندية (المثقفين) ودورهما فى نشأة الأحزاب السياسية فى مصر (ص ص ١٧ – ١٩).

د – ابراز دور المتغيرات الدولية فى التجربتين الحزبيتين المصريتين الأولى ١٩٠٧ – ١٩١٤ ، والثانية ١٩١٩ – ١٩٥٣ .

وفيما يتعلق بتفسير يونان لبيب رزق لنشأة الأحزاب السياسية فى مصر ، فقد ورد فى عمل آخر له ما يلى : (١٩٨٤، ص ص ١٢ – ٢١):

أ – تمثلت المتغيرات الاجتماعية التى اثرت فى نشأة الاحزاب فى زيادة الأعيان أو الذوات بسبب زيادة ما سيطروا عليه من أرض ، وتمصر هذه الطبقة ، وما صاحبه من توقف لتيار الهجرة التركية الى مصر . لقد ترتب على تغير وضع هذه الطبقة رغبتها فى المشاركة بدور اكبر فى الحكم ، ومن ثم كان تأسيسها للأحزاب وانضمامها اليها وتمويلها لها . كما ان زيادة حجم طبقة الأفندية (المثقفين) بسبب التعليم والبعوث التعليمية الى أوروبا ، خاصة من الذين درسوا منهم العلوم الانسانية ، وتأثرهم بالفكر الأوروبى الغربى ، كان له دوره فى المساهمة فى اقامة الأحزاب .

ب – انتشار الصحافة ، واتساع نطاق حركة الترجمة ، واشتداد السياحة الخارجية من قبل الأعيان ، الأمر الذى انعش الفكر السياسى ، مما كان له مردوده على نشأة الحزبية .

جـ – وجود بعض الاحداث المؤثرة، منها «الاتفاق الودى» بين الانجليز والفرنسيين ، وحادثة طابة أو أزمة العقبة عام ١٩٠٦ ، وهى أحداث خلقت شعورا عاما بين المشتغلين بالحركة الوطنية .

وبصدد خصوصية الأحزاب فى مصر : فمن ملامحها عند يونان لبيب رزق ارتباطها بمواجهة التدخل الأوروبى ، فى حين ظهرت الأحزاب الأوروبية فى البرلمان ، بجانب نشأة الاحزاب فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى حول الصحف الكبيرة : فمن المؤيد ظهر حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية المؤيد للخديوى ، ومن اللواء ظهر الحزب الوطنى ، ومن الجريدة تكون حزب الأمة .

وثمة مثال آخر من أمثلة دراسة البعد السياسى للتكوين المصرى قدمه

عاطف فؤاد فى عمله المعنون «الزعامة السياسية فى مصر – عرض تاريخى وتحليل سوسيولوجى» (القاهرة ، ١٩٨٠) . وهو عمل يعبر عن معنى شائع مغلوط لما يسمى الاطار النظرى ، اذ جمع الباحث من الكتابات الاجنبية والعربية ما حمل فى عنوانه ما يفيد موضوع البحث ، ومن ثم كانت المفاهيم والقضايا خليطا من هنا وهناك ، بغض النظر عن جذورها الفلسفية – الايديولوجية التى تعبر عن اختيار فى النظرة للانسان والمجتمع ، والحاكم والمحكوم . لقد غطى البحث – كما ذهب صاحبه – ظاهرة الزعامة السياسية فى مصر الحديثة ، بدءا من عمر مكرم ثم عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ، كزعامات ظهرت فى مصر قبل ١٩٥٢ . ثم الزعامة السياسية فى مصر بعد ١٩٥٢ حتى الآن . ويلاحظ على ما أسماه الباحث «اطارا نظريا» انه حدد الزعامة من خلال مفاهيم اخرى ، وهكذا ، دون كسر لحلقة الاحالات مما يفقد التعريف شروطه العلمية المعروفة التى تتردد فى المؤلفات المدرسية فى مناهج البحث العلمى وطرقه .

وقد حاول الباحث – فى الفصل الرابع – تقديم دراسة فى استطلاع رأى ثمانية وخمسين شخصا يمثلون الصفوة المتعلمة ، لمعرفة آرائهم فى الزعيم السياسى وأدواره . وهو يستخدم فى الدراسة استمارة بحث حسب ما هو شائع فى بحوث علم الاجتماع الخبروى التجزيئى : حيث يسأل الناس أسئلة موقفية لحظية ، تنتهى نتائجها غالبا بانتهاء رصد اجابات المبحوثين ، بغض النظر عن وعيهم الحقيقى – أو الزائف – بما يسألون عنه ، ومصدره . ويهم ان نشرك القارىء معنا فى بعض استنتاجات الباحث التى اعتمدت على المعلومات التاريخية ، وبيانات الحالات الثمانى والخمسين :

١ – من المؤكد ان مصر لم تشهد الزعامة السياسية بمضمونها الأصيل وبملامحها المتفق عليها الا منذ الحملة الفرنسية (ص٧٣) والسؤال الذى يثار بصدد هذا التعميم هو : ما هى الحدود التاريخية للزعامة السياسية كظاهرة اجتماعية . ولماذا لم تنشأ قبل ذلك ؟ أم أنها ظاهرة ترتبط بظروف بعينها وتختفى فى ظروف اخرى ؟ أم أن رؤية الباحث ، وما فرض على مفهومه من حدود ، جعله لا يرى الزعامة فى مصر الا فى الحدود التى سمح له بها فهمه للظاهرة ؟

٢- ألا توحى الاسماء التى ركز عليها الباحث بأنه درس الحاكم ودوره وسياق ظهوره بدلا من ان يدرس الزعامة السياسية ؟

٣ - ولكن رغم المحاولات المتعثرة والمهترئة لتقديم ما يسمى بفكر الثورة - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وبناء الدولة الحديثة منذ فلسفة الثورة والميثاق وبيان ٣٠ مارس ، الا انها لم تكن الا مجموعة أفكار ... غلب عليها الطابع الايديولوجى الماركسى .. هادن عبدالناصر الجماعات الماركسية فى مصر لاعتبارات سياسية عالمية واستقراء مضلل لأبعاد السياسة الدولية ومتغيراتها (ص ص١٥٩ - ١٦٠) . والسؤال الذى يمكن ان يرد على الذهن هو : ما مصدر هذا التعميم ، وهل تم وفق تحليل علمى دقيق لمضمون وثائق الثورة ومضمون الفكر الماركسى . فى تقديرى ان التعميم أتى فى ضوء موقف ايديولوجى عام مسبق ، حال دون تدقيق وتحليل المرحلة الناصرية ، التى يتوافر عنها الان كم غير قليل من الدراسات والبحوث التى اجراها مصريون وعرب وأجانب من مختلف التوجهات ، هذا فضلا عن استخدام الباحث لتعبيرات عامة فضفاضة وحماسية ، جعلت تحليله - فيما نرى - محدود التأثير فكريا وعلميا .

٤ - وصف الباحث عينة بحثه الميدانى بالتالى «كشفت نتائج الدراسة عن تذبذب واضح فى درجة الوعى السياسى لاعضاء الصفوة المتعلمة . فى الوقت الذى تصل فيه الى قمة الوعى السياسى ، تظهر فى موقف آخر وكأنها تفتقر الى هذا الوعى» (ص٢٣٤) .

هذا نموذج مما هو شائع فى كثير من دراسات العلم الاجتماعى ، وحالته ونظرته للظواهر وللمبحوثين ، وهو نموذج سنجده اكثر تواترا فى المحاولات البحثية التى أنجزت بعد عام ١٩٥٢ .

٦ - مناقشـــــة وحصـــــاد

فى ضوء المحاولات البحثية التى تم عرضها فى الصفحات السابقة، وأيضا من تلك التى لم يسمح المقام بعرضها، لضيق الحيز ولوجود ما يمثلها مما تم عرضه، سنحاول تركيز نتاج ما سبق، من خلال عدد من المحاور، على النحو التالى:

أولا: محور التوجهات المنهجية التى سادت المحاولات البحثية وكيفية توظيفها:

أ - سادت المحاولات المذكورة عدة توجهات منهجية، عبرت الى حد واضح نسبيا عما ساد الأنساق المعرفية المختلفة التى اهتمت بالتكوين المصرى ومستوياته من أهداف بحثية وتوجهات وأساليب فى التناول. لقد كان الاهتمام بموضوع التكوين من قبل مثقفين انشغلوا بالعمل العام وبالقضايا الوطنية، ومتخصصين ومنشغلين بالدراسات والبحوث التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، على التوالى. وكانت الغلبة للتوجه المنهجى الذى تأثر بالمادية التاريخية بدرجة أو بأخرى من درجات الفهم والاستيعاب والتوظيف. فحتى بعض الذين كانت لهم تحفظات على هذا التوجه، أفادوا من بعض مفاهيمه ومقولاته، كما يتضح من محاولتى صبحى وحيدة (د.ت)، وجمال حمدان (١٩٨٤)، على سبيل المثال. لقد لوحظ بشأن المحاولات التى تأثرت بهذا التوجه المنهجى، وجود تفاوت فى التوظيف كما اشرنا، ترتب عليه تفاوت فى تشخيص النمط الانتاجى السائد فى هذه المرحلة التاريخية أو تلك. فثمة من وظف مقولات المادية التاريخية دون اهتمام كاف بحركية الظواهر وعلاقاتها الجدلية، وكيف تجدد شروط استمرارية واطراد بعضها البعض. يلحظ هذا بوضوح فى محاولات فوزى جرجس (١٩٥٨)، والسيد الزيات (١٩٨٥)، وطاهر عبدالحكيم (١٩٨٦)، على سبيل المثال. لقد كان التركيز على أبعاد أساس المجتمع وقواه، اكثر من التركيز على الصراع والتغير فى أوضاع الظواهر وعلاقاتها ببعضها. وفى الوقت نفسه لاحظنا استيعابا ومرونة فى فهم اطار هذا التوجه وتوظيفه، كما بان لنا فى دراسات محمد دويدار وعبدالعظيم رمضان، على سبيل المثال، ولعل من أسباب التفاوت فى توظيف هذا التوجه، وما ترتب عليه من نتائج وجود فروق

بين الباحثين فى الالمام والفهم والاستيعاب، وبسبب طبيعة البيانات المتاحة ، خاصة البيانات التاريخية التى صنفت ونمطت فى ضوء توجهات فكرية مغايرة ، لأجانب ومصريين . كان همهم التأريخ السياسى ، من وجه نظر الحاكم غالبا ، اكثر من اهتمامهم بحركة الجماهير وفاعليتها وصراعاتها المختلفة . ومن ثم كان تحقيب التاريخ المصرى وفق عصور حكم تنسب للحاكم الفرد - عصر محمد على وعصر اسماعيل مثلا - اكثر منه وفق مراحل للتكوين المصرى ، عبرت عن تغيرات كيفية فى خصائص بنية التكوين وأبعادها .

وأما عن اسباب غلبة مثل هذا التوجه، فهى ترجع الى ما حمله من رؤية فلسفية للانسان والمجتمع والطبيعة ، وما عكسه من مسلمات حول تغير المجتمع وتعاقب مراحله وتناقض مكوناته ، وامكانية قيادته للدراسات المعنية بالتغير والتطور الاجتماعيين ، بالاضافة الى وجود شواهد على الصدق النسبى لبعض مقولاته على الاقل .

وتلى الاتجاه السابق - من حيث كم تكراره ، الاتجاه المسمى خبرى أو خبروى(*) وهو اتجاه يتشيع اصحابه لخبرة الباحث ، ويكادون ينكرون ضرورة الارتباط بتوجه منهجى محدد لقيادة العملية البحثية وضبطها ، بجانب اهتمامهم بالوقائع والحوادث وتسلسلها . ويبدو من هذا الاتجاه ان البيانات والمعطيات هى التى تقود العملية البحثية ، عندما تهتم بدراسة بعد أو متغير بعينه ، بصرف النظر عن علاقاته المعاصرة والتاريخية بغيره من الأبعاد أو المتغيرات . وقد أفصح هذا الاتجاه عن نفسه من خلال بعض الدراسات التى عنيت بتطور أحد الأبعاد الاقتصادية أو السياسية ، كالزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الاحزاب السياسية ، وبالاستناد الى عدد من المؤشرات الكمية الدالة على نمو هذا المتغير أو هذا البعد أو ذاك . (محمد رشدى ، ١٩٧٢ ، وعلى لطفى ، ١٩٧٠ ، على سبيل المثال) .

وأتى الاتجاه الثالث محاولة للتوفيق بين الاتجاهين السابقين ، وان تفاوت اعتماد الباحثين فيه على الاتجاه الأول أو الثانى . فنجد ، مثلا ، اشارة الى

☆ محاولة لترجمة مصطلح empirical .

الطبقات فى بعض المحاولات ، دون تحديد دقيق لمعنى الطبقة ومضمونها ، حيث الخلط بين الموقع المهنى والموقع السياسي والمكانة الاجتماعية ، وحيث الخلط بين محددات الطبقة ومؤشراتها . ويمكن ان نجد أمثلة لذلك فى أعمال محمد رشدى ، وسعيد عاشور ، ومحمود كسبر ، على سبيل المثال . ولعل من الأمثلة الاخرى ، التى تفصح محاولة التوفيق عن نفسها من خلالها محاولة جمال حمدان «الموسوعية» لقد صاحب محاولات التوفيق سرد وجمع لمتغيرات لم نتبين منها المستقل والوسيط والتابع ، ولم نتبين منها العام والجوهرى والمطرد ، مقابل النوعى والثانوى والطارىء . حدث هذا فى بعض دراسات المستوى السياسى ، حيث تساوى تأثير البنية الطبقية والعلاقة التاريخية المطردة بين الثروة والسلطة ، بتأثير انتشار التعليم والبعثات للخارج .

لقد انعكست حالة توظيف التوجهات السابقة على أهم مقومات العملية البحثية ، خاصة المفاهيم والمقولات النظرية . قلة من الباحثين هى التى عنيت مثلا بتحديد مفاهيم نمط الانتاج ، وتطبيقاته ، كالنمط الاقطاعى أو الرأسمالى ، وعلاقات وقوى الانتاج والطبقة الاجتماعية والحزب السياسى . وربما كان من أمثلة هذه القلة أعمال محمد أنيس ، ومحمود دويدار ، وصالح محمد صالح ، وعلى الدين هلال وعاصم الدسوقى . ومن امثلة التعامل المستسهل مع المقولات ، تكرار استخدام مقولة المرحلة الانتقالية . وهى مقولة يعنى توظيفها تخصيص العام ، حتى لتصبح كل مراحل التغير والتطور مراحل انتقالية فى صيرورة المجتمع ، مادمنا نسلم بأن التغير أمر حتمى بغض النظر عن شدته ومداه .

ولعل من الأمثلة المثيرة ، والدالة على نوعية الوعى المنهجى ، حتى بين أنصار التوجه المنهجى الواحد ، تلك الحيرة وذلك التباين الذى وصل أحيانا الى حد التناقض بين أنصار الاتجاه المادى التاريخى، عندما هم كل منهم بتشخيص نمط الانتاج الذى ساد المجتمع المصرى الحديث ، وتحديد النقطة أو النقاط الزمنية التى وصلت فيها التغيرات الكمية للنمط السابق الى ذروتها ، لنفسح المجال كيفيا لنمط مغاير له :

أ – فهناك محاولات رأت ان عصر محمد على عبر عن نمط من الاقطاع ، أو الاقطاع النوعى . من هؤلاء فوزى جرجس،وجمال حمدان ، وشهدى عطية ، وأبراهيم عامر ، وصالح محمد صالح .

ب – وهناك محاولات رأت سيادة نمط العبودية المعممة حتى سنة ١٨٧١ ، كمحاولة طاهر عبدالحكيم .

جـ – هناك محاولات رأت ان عصر محمد على شهد بداية التحول الى الرأسمالية ، منها محاولتا محمد أنيس ومحمد دويدار .

د – هناك محاولات قالت بسيادة نمط الانتاج الاسيوى حتى فى عصر محمد على ، كما تبين من محاولات احمد صادق سعد .

لقد ترتب على تباين هذه المحاولات ، اختلاف فى تحديد الفترة الزمنية التى بدأ فيها تحول النمط الانتاجى الى النمط الرأسمالى . فالبعض حدد بداية هذا التحول فى عصر محمد على ، كما ذهب محمد أنيس ومحمد دويدار . والبعض رأى ان هذا التحول بدأ مع نهاية عصر محمد على ، كما استنتج احمد صادق سعد . والبعض ربط هذا بعام ١٨٧١ ، كما فعل طاهر عبدالحكيم ، أو وصل به الى عشية ثورة ١٩١٩ ، كما رأى شهدى عطية الشافعى . وصاحب كل هذا تباين فى تشخيص النمط الانتاجى عشية ١٩٥٢ . فهو اقطاعى عند جمال حمدان ، ورأسمالى كما رأى كل من محمد أنيس ومحمد دويدار ، وانتقالى ما بين الاقطاع والرأسمالية كما تصور كل من فتحى عبدالفتاح ، ومحمود عودة ، وجمال حسنين ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وصالح محمد صالح ، وهو شبه شرقى شبه رأسمالى ، كما حاول احمد صادق سعد ان يثبت .

وبجانب تكرار مقولة «المرحلة الانتقالية» ، لاحظنا قفزا على بعض القضايا والموضوعات ، التى حسم بعضها حسما سريعا نسبيا . فعندما حاول محمد أنيس اثبات وجود الاقطاع فى مصر ، مر على مقولة «اللامركزية الاقطاعية» مرورا ، دون محاولة حسمها . وكذلك قول أحمد صادق سعد بسيادة «النمط الاسيوى الشرقى» حتى أواخر أيام حكم محمد على . وبالمثل قول طاهر عبدالحكيم بسيادة نمط العبودية المعممة حتى ١٨٧١ . كل هذا يعنى وجود قدر من التعميمات السهلة ، يتناقض مع الاطار النظرى الذى انطلقوا جميعا منه ، والذى يرى ان التغير حتمى فى المجتمع ، وفى انماطه الانتاجية ، بغض النظر عن شدة ومدى هذا التغير كما قلنا . والا ماذا تعنى سيادة نمط انتاجى ما لقرون عدة حتى فى المراحل التاريخية التى لم توجد

فيها عوامل خارجية تشوه التطور الداخلى للتكوين المصرى ، كما كان الحال فى بعض العصور الفرعونية على الأقل . وثمة آخرون قالوا بوجود نمط شبه كذا وشبه كذا ، أى انهم جمعوا بين نمطين انتاجيين فى مرحلة واحدة ، وتعاملوا مع الوزن النسبى لهذين النمطين بوصفه متعادلا ومتوازنا فى وجوده وفى تأثيره . لقد لاحظنا هذا عند احمد صادق سعد «نمط شبه شرقى شبه رأسمالى» ، ولدى فتحى عبدالفتاح،وصالح محمد صالح ، وجمال مجدى حسنين «شبه اقطاعى – شبه رأسمالى»،ان تعبير «شبه» هو تعبير سهل ، غالبا ما يكون تعبير غير العارف أو الذى ليس لديه المادة العلمية الكافية ، وذلك لأن وجود أى نمطين يفترض منطقيا تباينا فى تأثيريهما ، كما يفترض صراعا – من نوع أو آخر – بينهما . كما يعنى هذا التعايش – ان وجد – تعايش صيغ أخرى من الازدواج على صعيد الطبقات والبنية الفوقية . وهذا مالم يعتن برصيده وتحليله معظم من جمعوا بين نمطين انتاجيين فى تشخيصهم للتكوين المصرى ، فبدا التكوين الاجتماعى لديهما تكوينين ، والبنية الطبقية بنيتين .

وبالنسبة للبيانات التى وظفت فى المحاولات البحثية المذكورة ، وكيفية التعامل معها ، يلاحظ غلبة توظيف «المعلومات التاريخية» بصرف النظر عن مصدرها ودقتها وشمولها ، وان كان يستثنى من هذا عدد من الباحثين الاكاديميين ، خاصة من المشتغلين بالبحث التاريخى . لقد ترتب على المعلومات التاريخية التى وظفت تعميمات لم تصمد أمام الحوار ووجهات النظر المغايرة . ويلاحظ ايضا الانشغال بوصف بعض أبعاد التكوين وصفا تفصيليا ، كما حدث بالنسبة للملكية ، فى حين وردت تعميمات غير مبرهنة حول أبعاد اخرى ، كنمط السلطة ومضمونها الاجتماعى ، وبعض مكونات البنية الفوقية . ويلاحظ – بالاضافة الى ما سبق – ان التعامل كان مع تواريخ محددة ، تعاملا تجزيئيا ، عازلا اياها عن سياق بنيتها وصيرورة هذه البنية . فالبعض اعتبر ١٨٠٥ بداية مرحلة جديدة ، فى حين أن آخرين ركزوا على ١٨٤٧ ، أو ١٨٧١ أو ١٨٨٢ ، أو ١٩١٤ . لقد ترتب على هذا اسقاط خصائص بنائية على سنين بعينها ، ولو دققنا فيها لوجدناها نتاج مراحل سابقة ، وان تأثيراتها الحقيقية حدثت بعد هذه التواريخ . وعليه جاء التحقيب التاريخى – أى تقسيم حركة المجتمع الى مراحل – تحقيبا تعسفيا ، ارتبط

بتغير الحاكم الفرد ، وليس بمقدار التغيرات الكيفية التى طرأت على التكوين وانماطه الانتاجية . والملاحظة الأخيرة تتصل بالاعتماد على شكل الظواهر ، اكثر من مضمونها وتجسيداتها الواقعية ، كما حدث بالنسبة لتاريخ الملكية الفردية ، التى عد البعض صدور قانون من قوانينها دليلا على تغيرها ، توا أو فى الحال ، مع ان تحليلات كثيرة اشارت الى ان استقرار أوضاع الملكية أخذ وقتا بعد صدور هذا القانون أو ذاك .

ويهم ، قبل ترك هذا المحور الخاص بالوعى المنهجى وتوظيفه ، الاشارة الى مقولة من المقولات التى كثيرا ما رددها السابقون والمعاصرون من الباحثين والكتاب ، الا وهى مقولة «الخصوصية» . ففى الوقت الذى حاول فيه البعض التعبير عنها كحالة نوعية لها ارتباطاتها بالتعميمات والقوانين العامة(*) لتطور المجتمع الانسانى ، كما حدث لدى محمد انيس ومحمد دويدار ، على سبيل المثال ، لوحظ ان آخرين ذهبوا بهذه المقولة الى أقصى تطرفها ، الأمر الذى يترتب عليه خصوصية كل لحظة وكل جزء فى البنية الاجتماعية ، مما يستحيل معه الوصول الى تعميمات عامة تساعد فى تغيير أى مجتمع من المجتمعات . وعلى هذا يمكن القول ان المبالغة فى تعميم نتائج حدثت فى مجتمعات اخرى تشبه فى جدواها المبالغة فى توظيف مقولة الخصوصية ، لأن كليهما تضيع معه العلاقات الجدلية المطردة والمتجددة بين العام والنوعى فى حركة المجتمعات البشرية ، ومنها بالطبع حركة مجتمعنا المصرى .

ثانيا : محور تفاوت الاهتمام والتركيز على بعض الظواهر والابعاد البنائية :

نعم لابد من تفاوت فى الاهتمام ، فى العمل البحثى الواحد ، بظواهر وأبعاد اكثر من غيرها ، أو دون غيرها . فليس من المنطقى ان يركز باحث واحد على كل الابعاد بوصفها متساوية فى اهميتها . وذلك لأن هناك عوامل

☆ يستخدم القانون هنا بمعنى العلاقة والرابطة الجوهرية بين الظواهر وحركتها . ولا يعنى صياغة صارمة كميا فى شكل معادلة رياضية ، مثلا ، كما يعتقد البعض . فقانون تفاعل الماء هو العلاقة الجوهرية بين الاوكسجين والايدورجين ، وكم تواجد كل منهما فى عملية التفاعل .

وظروفا عديدة بالاضافة الى النتائج والمصاحبات(*) توجد فى سياق الظواهر وعلاقاتها. ان ما نقصده هو بالدرجة الأولى - الوعى بالتوجه المنهجى المعين، ومن ثم ترتيب العوامل والابعاد والعمليات فى نسق من الأولويات، فى ضوء هذا التوجه أو ذاك. لقد لاحظنا من تحليلنا الفائت، أولا، تركيزا على التغيرات الاقتصادية حتى من جانب انصار التوجهات المنهجية التى خرجت من عباءة الاطار المثالى فى البحث والتفكير، ووجدنا، ثانيا، اغفالا للابعاد الثقافية والتشريعية، باستثناء اجهزة الدولة، التى كانت العناية بها أكثر من سلطة الدولة ومضمونها الاجتماعى والوطنى، ورأينا، ثالثا، بالنسبة لأنصار المادية التاريخية، تركيزا على علاقات الانتاج والاهتمام العرضى تقريبا بقوى الانتاج، والتركيز على تصنيف الطبقات، اكثر من الاهتمام بالصراع بين هذه الطبقات. وتركيزا على الأبعاد الاقتصادية والانتاجية الموضوعية للطبقة، اكثر من الاهتمام بالابعاد السياسية والذاتية - النفسية والايديولوجية - لها. والتعامل مع بنيتى طبقات القرية والمدينة وكأنهما منفصلتان متباعدتان. وكبار الملاك والمعدمين فى القرية، دون اهتمام معقول ومفيد بالمجوعات والشرائح الوسيطة، اذا جاز التعبير. ولاحظنا، رابعا، بالنسبة للتوجهات الخبروية والكمية التجزيئية وما على شاكلتها من توجهات تندرج بصيغة أو بأخرى تحت التوجه الذى اسميناه مثاليا، تركيزا على العامل الخارجى وتأثيراته، وباتت البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى كما لو كان تاريخها هو تاريخ رد الفعل نحو الخارج وليس صناعة الفعل الاجتماعى الأصيل. لقد أفصح مثل هذا عن نفسه لدى من قسموا تاريخ المجتمع المصرى فى ضوء تاريخ أوروبا، واعتبروا أنماط الانتاج انماطا مشابهة لما حدث فى أوروبا، وان انحرفت عن نموذجها المثالى بعض الشىء. كما بان لنا شبيه هذا عندما أصدر باحثون تعميمات حول بعض الظواهر، مع ان شواهدهم لاترقى بما قالوا الى مستوى التعميمات. لقد ربط البعض نشأة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية

☆ فى بعض الحالات يخلط البعض بين هذه الابعاد والعمليات. فالبعض فى تفسيره لحوادث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ مثلا، اعتبر ان اسبابها تأتى من رفع اسعار بعض السلع الضرورية. مع ان هذه الاسعار كانت الظرف الذى حرك العوامل القائمة ذات الصلة المباشرة بأوضاع الانتاج والتوزيع والتضخم فى المجتمع المصرى.

والزعامة السياسية بالتأثر بالخارج. ولعل من امثلة هذا رؤوف عباس. وعاطف فؤاد.

ثالثا : محور الطبقات ومعايير تقسيمها :

فى ضوء ما شاع فى المحاولات السابقة من تقسيمات طبقية، وما استخدم فى هذه التقسيمات من معايير، يمكن رصد ما يلى :

١ - بالنسبة لانصار الاتجاه المادى التاريخى، برز امامنا توجهان فرعيان فى تحديد محددات الطبقة. عنى أولهما بالماضى الذى كان، ومن ثم كان تركيزه على الأساس المادى الموضوعى. وعنى الثانى بالحركة المجتمعية نحو المستقبل ومن منظورالفعل الثورى، ومن ثم كان تركيزه على الفاعلية والأساس الذاتى، وان احتفظ بالمحددات المادية الموضوعية :

أ - كان الموقع من ملكية وسائل الانتاج، وأساليب استغلال هذه الملكية، والتقسيم الاجتماعى للعمل، والوعى الطبقى محددات أساسية للطبقات، وكانت فرص الدخل وكمه والخدمات المتاحة مؤشرات تدلل على الوجود الطبقى. حقيقة ان المحددات المذكورة لم تبرز فى معظم المحاولات البحثية، اما بسبب الاستيعاب الخاص للتوجه المنهجى الذى ارتكن اليه الباحث، وأما بسبب محدودية البيانات التى اتيحت له، واما بسببهما معا. على انه يلاحظ ان البعض امكن له فهم واستيعاب وتوظيف هذا التوجه، كما حدث فى حالات محمد دويدار وعبدالعظيم رمضان وصالح محمد صالح تحديدا.

ب - ثمة تصنيف آخر اتخذ من الفاعلية والقدرة على صناعة الفعل الثورى أو اعاقته معيارا لتصنيف الطبقات. كما فعل محمد أنيس، على سبيل المثال، حين قسم الطبقات الى معسكرين : معسكر الثورة : ويضم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، ومعسكر الثورة المضادة، الذى يضم كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية الصناعية والتجارية والاستعمار.

٢ - اما انصار الاتجاهات الاخرى، وبخاصة أولئك الذين قصدوا التوفيق بين عدة معايير تنتمى الى عدة توجهات منهجية، فقد جمعوا بين محددات الطبقة ومؤشراتها دون تمييز دقيق بينها، كما جمعوا بين ملكية وسائل الانتاج، والموقع من التنظيمات والمؤسسات التابعة للدولة، كالوظيفة والمهنة. حدث هذا لدى من تحدثوا عن الاعيان أو الذوات والافندية والمثقفين.

٣ - ركز انصار التوجهات المنهجية المختلفة على التقسيم الرأسى للطبقات، اكثر من الاهتمام بالتقسيمات الافقية للمجموعات الطبقية المتوازية.

٤ - بالرغم من اعتماد عدد من الباحثين على المادية التاريخية، الا ان الاختلاف بينهم فيما يتعلق بتشخيص نمط أو انماط الانتاج السائدة، جعلهم يتباينون كيفيا فى تحديد طبقات القرية وطبقات المدينة.

أ - فبالنسبة لطبقات القرية، لاحظنا وجود تعبيرات: «الارستقراطية»، و«الارستقراطية الاقطاعية» و«الملاك العقاريون» و«الاقطاعيون»، و«كبار الملاك»، و«البورجوازية الزراعية»، دون تحديد للمضمون الاجتماعى لسيطرتهم على الملكية واستغلالها. وقد استخدمت هذه التعبيرات كمقابل لاعلى شرائح الطبقات المستغلة. وبالنسبة لادنى شرائح المستغلين، وردت تعبيرات «العمال الزراعيون»، و«المعدمون»، و«عمال الزراعة» وعمال التراحيل»، و«البروليتاريا الزراعية»، و«الفلاحون الفقراء». أما بالنسبة للشرائح والجماعات الطبقية الوسيطة، فقد استخدم للتعبير عنها: «الفلاحون الاغنياء»، و«المزارعون الاغنياء»، و«متوسطو وصغار الفلاحين».

ويلاحظ، بالنسبة لطبقات القرية، ان البعض حدد التمايزات الداخلية على مستوى كل طبقة وبين الطبقات على أساس حجم الملكية. فالجماعات الوسيطة لم تقل ملكيتها لدى معظم الناس عن خمسة أفدنة، فى حين ان البعض حدد المالك الكبير بخمسين فدانا، وكان هذا هو الغالب تقريبا. والبعض الآخر حدد الملكية الكبيرة بمائة فدان، كما فعل عاصم الدسوقى.

ب - أما بالنسبة لطبقات المدينة، فقد حصر معظم الكتاب تصنيفهم فى طرفى التوزع الطبقى. ونجد الخلاف محدودا بين معظم المحاولات: حيث كان هناك شبه اتفاق على وجود الرأسمالية، أو البورجوازية، كما فضل البعض الاحتفاظ بالمفهوم، وعلى وجود الطبقة العاملة، أو البروليتاريا، كما فضل البعض ايضا. واعتمدت معظم المحاولات على التحديدات الكيفية ذات الصلة بالتوظيف الاجتماعى للملكية، اكثر من اعتمادها على التحديدات الكمية، باستثناء محاولات محدودة، هى التى ارادت توزيع ملكية المصانع على أساس عدد العمال الذين يعملون بها. وكما أشرنا، وبسبب الانشغال بطرفى التوزع الطبقى فى المدينة، كان الاهتمام بالمجموعات والشرائح الوسيطة عرضيا فى معظم الأحوال.

٥ – فى تحديد العلاقات بين الطبقات داخل كل من بنية القرية والمدينة ، وبين طبقات القرية والمدينة ، غلبت الرؤية السكونية . ومن ثم كان الاهتمام بانماط الصراع بين الطبقات واطرافه فى المراحل المختلفة ، وأساليب حسمه وحله أو أجهاضه ، محدودا وغير دال ، باستثناء محاولات محمد انيس ومحمد دويدار وعبدالعظيم رمضان وعبدالباسط عبدالمعطى وعاصم الدسوقى ، بدرجات متفاوتة من الاهتمام .

٦ – على الرغم من منطقية التحديدات الكيفية للطبقات على المستوى النظرى ، الا ان معظم المحاولات لم تحشد شواهد كافية للبرهنة عليها ، ومن ثم كانت بعض التحليلات والتحديدات أقرب الى ما قدمه مؤسسو المادية التاريخية ، منها الى واقع عيانى ملموس .

رابعا : محور الحالة المعرفية للانساق العلمية التى تنتمى اليها الدراسات والمحاولات البحثية :

سبق ان اشرنا الى ان معظم المحاولات التى تم عرضها أعد ونشر بعد ١٩٥٢ ، وصدر الجانب الأكبر منه بين الستينات والسبعينات . مما يقدم مؤشرا أوليا على حالة العلوم الاجتماعية وعلاقاتها بقضايا الانسان والمجتمع فى مصر فى تلك المرحلة . ان انتقاءنا لهذه الدراسات لا يعنى انه لم يوجد غيرها ، بل على العكس وجدنا كثيرا ، وترددنا طويلا فى توصيفه كمحاولات علمية ، اذ ان أغلب ما نشر حول المسائل المجتمعية كان ، فى اجماله ، اما انطباعات شخصية لا تعتمد على حد أدنى من اساسيات العمل العلمى ، واما نصائح اصلاحية لم تعتمد على تحليل للواقع المصرى ، هذا باستثناء بعض القانونيين والاقتصاديين الذين اهتموا بالتاريخ القانونى للملكية ، وبعض المشتغلين بالعمل العام الذين قدموا تحليلات للواقع المصرى . ويمكن للقارىء ان يجد امثلة على هذا وذاك فى قائمة مصادر الدراسة ، والكتابات الاخرى حول بنية المجتمع المصرى .

ومع ان المرء – بحكم التخصص وفرص متابعة معظم منتج العلوم الاجتماعية حول هذه الفترة – ليس فى موقف يسمح باصدار احكام على جهود متخصصة اخرى ، فقد رأينا – عوضا عن ذلك – الاستعانة ببعض التقييمات لصنوف الانتاج **العلمى هذه . على ان يكون التعامل مع هذه التقيمات بمثابة الفرضيات التى لا ترقى فى كل الأحوال الى مستوى التعميمات :**

فى معرض تقييم احد الاقتصاديين للفكر الاقتصادى المصرى خلال الفترة من

١٩٢٠ - ١٩٥٠ ، بين ان معظم الكتابات المنشورة ، خاصة التى كانت تدرس بالجامعات المصرية ، كان يغلب عليها الطابع المدرسى التعريفى ، الذى انفتح فقط تقريبا على المكتبة الغربية الرأسمالية . كما كانت توسم بتخلف المتابعة لما كانت تنشره هذه المكتبة . وكان هناك اغفال لنماذج الفكر الاخرى ، كالفكر الاشتراكى ، حتى من قبل بعض الباحثين الاقتصاديين الذين صنفوا على انهم من الاشتراكيين العلميين . ويخلص الكاتب القائم بهذا التقييم - بعد استعراضه لمضامين نماذج من الكتابات الاقتصادية - الى انه «فى الوقت الذى كانت تضطرم فيه مصر بالافكار الثورية والحركات المعادية للاستعمار .. كان الفكر الاكاديمى فى الجامعة يغط فى ركود لا حراك فيه ، بل استمر يعظ الطلاب بفكر رأسمالى اكثره كان فكرا بالياً ويضيف الكاتب «ان الفقر الفكرى لم يكن مقصورا على الاقتصاد، ولكنه كان يغشى الوان الفكر جميعا فى السياسة والاجتماع والتاريخ والفلسفة». (خليل حسن خليل، ١٩٨٦).

وبالنسبة لعلم الاجتماع فى مصر ، يفاد من القائمة البيليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر حتى يونيو ١٩٧٤ (عبدالهادى ، ١٩٧٦) ان مؤلفات ما قبل الخمسينيات كانت فى معظمها مؤلفات مدرسية ناقلة غالبا عن المدرسة الأوروبية الغربية ، وان اهتمام الباحثين تركز حول عدد من المشكلات الاجتماعية التقليدية كالفقر والجريمة . ولا نكاد نجد فى هذه المؤلفات ما يدعم وجود اتجاه نحو دراسة التكوين المصرى وتطوره . ولعل العمل الوحيد الذى نشره احد المتخصصين فى علم الاجتماع وحمل فى عنوانه تعبير «الطبقات الاجتماعية» كان لثابت الفندى (القاهرة ، ١٩٤٩) . وفيما عدا ذلك فالاهتمام بقضايا التغير الاجتماعى لم يبرز الا مع الستينيات (عبدالباسط عبدالمعطى ، ١٩٨١) .

وعن الكتابة التاريخية التى سادت الفترة التاريخية المذكورة ، يسجل بعض الباحثين فى التاريخ وجود اضطراب فى مفاهيم وأدوات البحث التاريخى ، بجانب عدم استيعاب دور التاريخ ووظيفته ، الأمر الذى أثر سلبيا فى اهتمام الباحثين بالموضوعات والقضايا الكلية والحيوية ذات الصلة بصيرورة المجتمع المصرى (رءوف عباس ، ١٩٨٥) . وفيما يتعلق بتأثير البحث التاريخى على الموضوعات البحثية وذات الصلة بما نعرض له فى

دراستنا الراهنة، يهم اقتباس عبارة سجلها احد عمد مدرسة التاريخ الاجتماعى فى مصر المعاصرة، قال فيها: «ان البعد الاجتماعى لم يلق حتى الآن الاهتمام الكافى ... بعد ان شدت الدراسات السياسية اليها مابناء الأجيال السابقة الذين تصوروا ان السياسة بمعناها الضيق هى الاداة الفعالة لحل المشكلات، وبذلك القوا بأنفسهم - أو القى بهم - فى حلقة مفرغة بددت معظم طاقاتهم الفعالة، كما بددت المفاوضات مع الانجليز طاقات جيل من الساسة المصريين» (احمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٧٥).

الفصل الثانى

دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر لمرحلة ما بعد ١٩٥٢

مقدمة :

تميزت المحاولات البحثية حول هذه المرحلة بالتنوع والتباين ، وأحيانا التداخل ، على عدة محاور :

فأولا ، بدا التنوع واضحا فى أطر الاسناد الفكرية ، بل لوحظ هذا التنوع داخل الاتجاه الواحد . فلم يعد الاتجاه المادى أو النقدى محبوسا داخل اطار الماركسية التقليدية ، بل شمل توجهات فرعية اخرى(☆) . كما لم يعد الاتجاه المثالى قاصرا على الافكار الوضعية والمحاولات الخبروية ، حيث برز دور الوظيفية والتطورية . وامتدت ايضا محاولات التوفيق بين الاتجاهين المادى والمثالى الى بحوث العلوم السياسية وبحوث علم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس .

ثانيا : وتمثل التنوع فى الموضوعات والاهتمامات البحثية ، التى جمعت بين موضوعات كلية أو كبيرة ذات صلة ببنية المجتمع وصيرورته وبين موضوعات ذات صلة بالبنى الاجتماعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية والبدوية ، وبين دراسة ظاهرة محددة على مستوى المجتمع ، أو مستوى احد قطاعاته ، أو مستوى عينات محددة من البشر ، لمعرفة بعض اتجاهاتها وآرائها وقيمها وسلوكها . ويهم هنا الاشارة الى تكرار ونمو الدراسات التجزيئية التى عزلت ظاهرة ما أو بعدا بنائيا بعينه عن سياقه البنائى وجذوره التاريخية ، حيث اكتفى عدد من الباحثين ، فى اكثر من علم من العلوم الاجتماعية ، بدراسة العلاقة بين متغيرين اثنين فقط ، حتى لو كان هذان المتغيران وسيطين أو تابعين لمتغيرات اخرى اكثر أهمية فى البنية الاجتماعية .

☆ منها الماركسية الجديدة ، والاتجاهات الراديكالية ، وتوظيف مقولة «التبعية» لفهم بعض عوامل وآليات تخلف المجتمع المصرى ، والتى ظهرت بواكير لتوظيفها ، حتى قبل نضجها عالميا ، فى عمل صبحى وحيدة ، الذى سبقت الاشارة اليه فى الفصل الأول .

ثالثا : وتمثل التنوع ، ايضا،فى الأساليب البحثية والمعالجات الفنية . فانتشرت أساليب بين أنساق علمية اجتماعية لم تكن مدركة ومدرجة فيها من قبل . فالمشتغلون بعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد استخدم نفر منهم الاسلوب التاريخى وتحليل المضمون ، كما استخذم الأسلوب الأحصائى ودراسة الحالة والمقابلات فى الدراسات والبحوث التاريخية .

ويهم التنويه الى وجود ما يشبه الصخب والتنوع والتنائى فى الأعمال حول المرحلة الناصرية، يرتبط فى بعض جوانبه بتنوع المواقف الايديولوجية والسياسية والقرب التاريخى - نسبيا - للمرحلة ومعايشة المعاصرين لها مستفيدين ومضارين ، وارتباط هذه المرحلة بالظروف والملابسات المعاصرة التى حدثت فى مصر ، خاصة ظروف تلك الجماعات والقوى التى شغلت مواقع مؤثرة فى اتخاذ القرارات خلال المرحلة الناصرية، وانتقلت الى مواقع مناقضة ومغايرة خلال حقبة الانفتاح .

وتجدر الاشارة الى انه ، منذ منتصف السبعينيات ، اعيد طرح سؤال قديم جديد حول مسألة التراث وجوهره الدين ، وضرورة التعامل معه لتوظيفه من اجل مشروع نهضوى مغاير فى أسسه وركائزه لما قدمته الاتجاهات المسماة بالعلمانية أو المدنية . لقد أعيد طرح السؤال هذه المرة فى سياق ظروف وملابسات مغايرة ، مصريا وعربيا وعالميا ، لتلك التى سبق طرحه فيها . لقد تعددت نشاطات التيارات والجماعات الدينية، فشملت نشاطات فكرية واجتماعية وسياسية ، لتغيير المجتمع . ان هذا الواقع الفكرى والممارس استوجب ضرورة وضعه فى الحسبان ، خاصة ما صدر عن انصاره من كتابات تضمنت عددا من التصورات حول التكوين المصرى وحركته وقواه الفاعلة .

١ ـ محاولات بحثية اهتمت بتشخيص التكوين المصرى وتطوره

تشهد العلوم الاجتماعية فى مصر، خاصة منذ بداية السبعينيات، ارهاصات تطورات يتوقع ان يكون لها تأثيراتها على مسيرة هذه العلوم وأدوارها المجتمعية. فمن الناحية المنهجية، يسهل علينا ان نجد داخل كل علم، امثلة تعبر عن كل توجه من التوجهات المنهجية، مما يشير الى بدايات ظهور مدارس داخل كل تخصص. وفى تقديرى ان حقل الدراسات والبحوث الاقتصادية كان اكثر الحقول المعرفية تجسيدا لهذه الارهاصات.

لقد اهتمت مجموعة من المحاولات التى تنتمى الى الاتجاه المثالى فى حقل الاقتصاد بتطور الاقتصاد المصرى. منها، على سبيل المثال، اعمال محمد رشدى (القاهرة، ١٩٧٢)، وعلى الجريتلى (القاهرة، ١٩٧٧)، وعدد من البحوث التى قدمت الى مؤتمرات الاقتصاديين المصريين (التى غطى انعقادها حوالى عقد من الزمان). وتتميز محاولات هذا الاتجاه برصدها الوصفى لأهم التغيرات الكمية التى طرأت على أبعاد وقطاعات الاقتصاد المختلفة، ولأهم النتائج التى ترتبت على بعض السياسات الاقتصادية، بجانب أبعاد توزيع الدخل، وبعض أنماط الاستهلاك بين الريف والحضر. ومع ان دراسات هذا الاتجاه، كما ذهب بعض المعنيين بنقد البحوث الاقتصادية فى مصر (عادل حسين، جـ١، ١٩٨٢، ص٦، ورمزى زكى، ١٩٨٠، ص٥٨١) لم تهتم الا عرضا بعلاقة السياسات الاقتصادية والتطورات الكمية بالتوجهات العامة للنظام الاجتماعى والاقتصادى، أو بتأثير تلك السياسات والتطورات على المستويات والابعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى، الا ان هذه المحاولات البحثية تقدم مادة علمية خاما تساعد فى تشخيص التكوين المصرى وتفسير تغيره، فى حالة اعادة تركيبها وفق رؤية منهجية دينامية رصينة. ولعل من المحاور التى تفيد هذه المحاولات فيها دراسة قوى الانتاج، وتوزيع الدخل والخدمات المجتمعية المختلفة، ومستوى المعيشة، ومؤشرات العلاقات الانتاجية والعلاقات الاقتصادية بالعالم الخارجى، ومدى التبعية ومجالاتها ومظاهرها الكمية.

وبالنسبة للمحاولات التى تمت فى ضوء التوجه النقدى أو المادى، فهى كثيرة ومتعددة، ومن ثم لزم انتقاء بعضها فى ضوء ما طرح من معايير فى

مقدمة العمل الراهن ، مع ملاحظة ان ثمة دراسات حملت عناوين عامة تكاد تغطى التكوين المصرى أو معظم ابعاده تم استبعادها ، لأنها لم تكن كذلك عند التحليل. وحدث العكس بالنسبة لمؤلفات وكتابات اخرى.

ولعل المثال الأول الذى يستحق تصدر هذه المحاولات هو تلك الدراسة ، شبه الموسوعية ، التى قدمها عادل حسين ، وجعل عنوانها «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩» (القاهرة ، ١٩٨٢) . لقد حاول الباحث ان يقدم رؤية منهجية محورها مقولة «التبعية» ، التى وظف حولها ومعها عددا من المفهومات والمقولات الماركسية والمثالية . استخدم بعض مقولات الماركسية كمقولات تحليلية، واعتمد على بعض مفهومات المثالية للتشبيه والتوضيح . فبالنسبة لبعض مقولات المادية التاريخية ، نرى ما يلى : تتطلب عملية التغيير الجذرى السيطرة أولا على مفاتيح القرار الاقتصادى بشكل أو آخر ، ويعنى هذا فى الواقع نوعا من السيطرة الفعلية على السلطة السياسية (جـ٢ ، ١٩٨٢ ، ص٦٣٣) . وفيما يتعلق بمقولة التبعية وبعض المفهومات الوظيفية ، استخدم مفهوم «دوركايم» حول «التضامن العضوى» لتوضيح ذلك الترابط الذى خلقه النظام الدولى بينه وبين الاقتصاد المصرى (ج٢ ، ١٩٨٢ ، ص٦٢٦) . ولعل فى تحليل المبادىء الستة للتنمية، والتى تركز على : دور العلاقات الدولية فى صناعة التخلف ، وأهمية الاعتماد على النفس لانجاز التنمية المستقلة ، وان التنمية عملية مركبة ، وابراز دور الدولة ، و«القفزة الكبيرة» ، واعادة توزيع الناتج ، بالاضافة الى مقولة التمايز الحضارى كركيزة أساسية فى التنمية ، لعل فى هذه المبادىء ما يشير الى علاقة التوجه المنهجى فى اجماله بالتراث السابق عليه ، سواء فى مجال العلوم الاجتماعية أو فى مجال التنمية .

ومن حيث البيانات والمعطيات ، فالمحاولة تبرز جهدا دؤوبا لمتابعة وتركيب وتوظيف بيانات كثيرة ، متعددة المصادر ، بدءا من البحوث والدراسات ، مرورا بالمقالات والتقارير العلمية والسياسية ، بما فى ذلك الأخبار والمعلومات التى قدمتها بعض الصحف العربية والاجنبية .

وأما عن نتائج هذا العمل ، شبه الموسوعى كما أشرنا ، فهى كثيرة

ومتعددة، تكاد ترتبط بالأبعاد الحاكمة للتكوين المصرى : الاقتصاد بقطاعاته الأساسية، والسلطة السياسية، والثقافة والاعلام. وهى كلها تبرز آليات ووسائل التبعية، المباشر منها وغير المباشر، كما يبرز العمل مصير مصر، وارتباطه بالأوضاع العربية وتفاعله معها، ونتائج هذا على الصعيدين المصرى والأوروبى.

ونتائج الدراسة جملة وتفصيلا تساعد الباحث المنشغل بتفسير التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى منذ السبعينيات، فى طرح عدد من الفرضيات العلمية التى تساعد مع غيرها فى منطقة (نسبة الى منطق) عملية التفسير. فهى تمد الباحث، أولا، بأرضية لعدد من الفرضيات حول دور العامل الخارجى، وان هذا الدور ليس مجردا أو مطلقا، وإنما هو مشروط بمجموعة من المحددات الداخلية : فى مقدمتها الحاكم، ومضمون سلطة الدولة، والطبقات المسيطرة، والمتأهبة للسيطرة. كما ان النتائج يمكن ان توحى بعدد من الفرضيات حول دور السلطة المركزية فى مصر، خاصة مركزية القرار السياسى، فى احداث تغييرات فى بنية المجتمع. لقد بين الباحث – بالادلة والشواهد – كيف حاولت المخططات الخارجية تفتيت هذه المركزية، من خلال تحقيق قدر من الاستقلال للمؤسسات السياسية والدينية والثقافية، بدلا من تركز صناعة القرار واتخاذه فى مؤسسة واحدة، هى مؤسسة رئاسة الجمهورية (جـ٢، ١٩٨٢، ص٦٣٠).

ومع كل التقدير للمحاولة، لما تدعمه من قيم علمية ونضالية، ولما تحويه من بيانات ومعلومات توفر خامة علمية لكل باحث جاد، الا انها من الناحية المنهجية بدت كشلال ثائر، فى بداية ثورته، وبالتالى لم تساعد – على نحو واضح وشبه مستقر علميا – على تعيين الركائز الجوهرية لهويته المنهجية. وذلك لأن عددا غير قليل من المفهومات التى جندها من الفكر المثالى الغربى، خاصة الوظيفية فى علم الاجتماع، اخرجت من سياقها، وعولجت بمعزل عن جذورها الفلسفية والايديولوجية، ووظفت فى غير ما خلقت من أجله، فبدت قطعا من الموزاييك ملصقة على جدار قديم من الجرانيت. ومن أمثلة هذا توظيفه لمقولات «النسق الاجتماعى» و«التضامن العضوى» و«الآلى»، التى الصقت على مقولات «علاقات وقوى الانتاج». ولعل ما يثير الانتباه فى العمل الاغفال شبه الكامل للقوى الاخرى الوطنية – القومية، وما بذلته من جهود

للوقوف فى وجه التطبيع وفى وجه التبعية . وبعض النظر عن حجم هذه القوى ، وأيا كانت فاعليتها ، فهى من الشروط الضرورية للاستقلال الحضارى ، بالمعنى الشامل للتعبير .

وبالنسبة للمحاولات البحثية التى انجزت فى ضوء التوجه المنهجى للمادية التاريخية ، والتى عنيت بالتكوين المصرى فى اجماله ، فان الدراسات التى نشرها فؤاد مرسى فى مجلة الطليعة ، والتى نشرت بعد ذلك فى كتاب عنوانه «هذا الانفتاح الاقتصادى» (القاهرة ، ١١٩٧٦) ، تعد محاولة فى تشخيص نمط الانتاج فى السبعينيات ، وربطه بالتغير الانتقالى الرأسمالى الذى حدث خلال الحقبة الناصرية ، والذى هيأ لصعود الرأسمالية الطفيلية ، ومن ثم السير نحو «رسملة» العلاقات الانتاجية فى المدينة والقرية المصريتين . لقد اعتمد فؤاد مرسى على المحددات الماركسية التقليدية ، التى سبق تكرارها عند آخرين ، لتحديد الطبقات الاجتماعية ، وهى : علاقة الطبقة بوسائل الانتاج ، ودورها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وطريقة حصولها على نصيبها من الثروة ومقدار هذا النصيب (ص٢١٦) . وفى ضوء هذه المحددات ، قسم الطبقات الى رأسمالية المدينة ، ورأسمالية الريف ، والفئات المتوسطة التى تتألف من صغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين والتجار بجانب الموظفين ، وأخيرا الطبقة العاملة بأجر فى الزراعة والصناعة والخدمات . لقد حاول الباحث توضيح مكونات الرأسمالية الكبيرة وأصولها التاريخية ، والتى رآها تتألف من الرأسمالية الكبيرة التى سمحت الدولة بنموها فى قطاعى التجارة والمقاولات، والطبقة الجديدة التى نمت من خلال سيطرة الدولة على الانتاج منذ الستينيات والرأسمالية القديمة فى الصناعة والزراعة ، بالاضافة الى بقايا الاقطاعيين . وبالاضافة الى هذه التقسيمات ، يحوى الكتاب عددا من البيانات الكمية حول التغيرات فى الملكية ، خاصة الملكية الزراعية .

ومع وجود بعض التحفظات على البيانات الكمية ، التى كانت تقديرية فى بعض الأحيان ، فان العمل - بحكم ريادته - قدم عددا من الأفكار حول تناقضات المرحلة الناصرية ، والتى ساعدت مع غيرها على حدوث تلك التغييرات التى تمت باسم الانفتاح ، أو ، ان شئنا الدقة ، محاولة ادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى .

وفى اطار المنهج المادى التاريخى، قدم رمزى زكى دراسة عنوانها «مشكلة التضخم فى مصر – اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء» (القاهرة ، ١٩٨٠) وهى محاولة جادة وجديدة، اذ قصدت دراسة الاثار الاجتماعية للتضخم، من خلال محاولة لقياس التمايز الاجتماعى(*) الناجم عن التضخم (ص ص٦٨١ – ٦١١). وتعتمد محاولة القياس على رصد التغير الذى حدث فى قيم ثروات الطبقات المختلفة عند سنة معينة، بعد فترة معقولة من حدوث التضخم. ومن خلاصة تحليله، الذى اعتمد فيه على معادلة رياضية لقياس آثار التضخم، توصل الى عدد من النتائج، منها : تدهور شديد فى أوضاع فئات عريضة من الطبقة الوسطى، اضطرها للهجرة الى الخارج. وهى هجرة صاحبتها تغيرات هامة، فى مقدمتها اهدار قيمة العمل المنتج، وزيادة قوة أثر المحاكاة لهؤلاء المهاجرين فى الاستهلاك وفى الهجرة، بجانب التفكك الأسرى الناجم عن سفر احد الوالدين (ص ص٦١٠ – ٦١١).

لقد قسم الكاتب الطبقات الاجتماعية الى : الملاك الزراعيين، وأصحاب المصانع والشركات، والطبقة الوسطى، والعمال والحرفيين. ويلاحظ على هذا التصنيف انه أتى تصنيفا رأسيا كيفيا، لم يعن بكل طبقة وشرائحها وجماعاتها وعلاقاتها بغيرها من الطبقات الاجتماعية.

ولعل من اكثر الامثلة – نسبيا – وضوحا واستيعابا لمنهج المادية التاريخية، تلك المحاولة التى قدمها ابراهيم العيسوى بعنوان «مستقبل مصر – دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر» (القاهرة، ١٩٨٣)(★★) لقد استهل الباحث دراسته بعدد من القضايا الأساسية التى خص منها أولا، قضية الطبيعة الانتقالية للمجتمع المصرى، وهى قضية تساعد فى تفسير ذلك التباين الحاصل حتى بين انصار التوجه المنهجى الواحد، عندما حاولوا تشخيص طبيعة النظام الاجتماعى فى مصر،

☆ يقابلها المؤلف باصطلاح Social Stratification.

☆☆ تهم الاشارة الى ان هذه الدراسة، كما وضح كاتبها، سبق تقديمها الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين نالمصريين فى مارس ١٩٨٠. ومن ثم يجب وضعها فى سياق ظروف اعدادها، وتاريخ تداولها الأول، الذى أثر فى دراسات اخرى أتت بعدها واعتمدت عليها.

وما سادته وتسوده من انماط انتاجية . وثانيا ، قضية الظاهر والباطن فى النظام الاجتماعى ، وهى قضية منهجية جدلية تطالب بوضع شكل الظاهرة ومضمونها فى الاعتبار عند تحديد هويتها الاجتماعية ، اذ أن الاكتفاء بظاهر أو شكل ظاهرة ما أفضى الى تعميمات غير دقيقة (كما حدث عندما اكتفى بعض الباحثين بالتركيز على الشكل القانونى للملكية للدلالة على علاقات الانتاج) . وثالثا ، قضية الداخلى والخارجى فى النظام الاجتماعى ، وهى قضية تثير فرضيات هامة حول العلاقات الجدلية بين الداخلى والخارجى ، مما يساعد على فهم أدق لمسيرة النظام الاجتماعى . ورابعا ، قضية دور الدولة فى المجتمع المصرى ، خاصة دورها فى تغيره ، وصناعة مستقبله أيا كانت صورة هذا المستقبل .

لقد ناقش الباحث عددا من الأفكار والاستنتاجات الشائعة حول تشخيص نمط الانتاج المصرى ، سواء عشية ثورة ١٩٥٢ ، أو خلال المرحلة الناصرية، ومن ثم توصل الى تشخيصه وتحديده لمعالم النظام الاجتماعى المصرى فى هاتين المرحلتين . وكانت أهم ملامح هذا التشخيص على النحو التالى :

أ - ان البنية الاجتماعية المصرية كانت - ولا تزال - بنية انتقالية ، تعايشت فى ظلها أنماط مختلفة للانتاج. ففى داخل القديم وجدت ملامح نمط الانتاج الاقطاعى ، وان لم تكن اقطاعا بالمعنى الحرفى ، كما وجدت ملامح نمط الانتاج الخراجى ، وملامح نمط الانتاج السلعى البسيط . كما ان الجديد ، وان اتخذ ملامح نمط الانتاج الرأسمالى ، الا انه لم يكن نمطا رأسماليا خالصا ، سوى فى قطاع صناعى محدود .

ب - كان هناك ملاك كبار وفلاحون اغنياء فى طريق التحول الى منتجين رأسماليين ، كما كان هناك فلاحون صغار وأجراء فى طريق التحول الى بروليتاريا .

جـ - ترتب على الاجراءات التى اتخذتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ، السماح للنمو الرأسمالى بأن يواصل مسيرته فى ريف مصر ، لكنه ظل نموا منقوصا ، لشيوع وسائل الانتاج المتخلفة . وترتب على هذا ازدياد قوة مركز كبار الفلاحين واغنيائهم ، واتساع نفوذهم الاقتصادى والاجتماعى .

د - مع بداية ١٩٦١، بدأ نمط جديد فى التشكل فى الصناعة، هو نمط رأسمالية الدولة. ولقد كانت علاقات الانتاج فى القطاع العام اشتراكية من حيث الشكل ورأسمالية من حيث المضمون.

هـ - ان الخط العام للتطور منذ الثورة هو خط التطور الرأسمالى، الذى قادته رأسمالية الدولة المستقلة أو القائدة فى المرحلة الناصرية، ثم رأسمالية الدولة التابعة منذ السبعينيات.

و - بالنسبة لمسيرة المستقبل، من المتوقع، فى ضوء معطيات البنية الطبقية، ان تفضى مرحلة رأسمالية الدولة التابعة الحالية، التى ستستمر لفترة ما، الى مرحلة جديدة هى مرحلة رأسمالية الدولة القائدة، بسبب القوة النسبية والوعى الأنضج للبورجوازية الوسطى والصغيرة، بالمقارنة بقوى ووعى الطبقة العاملة والفئات المتضامنة معها. وهذا المصير يتوقف على موقف البلاد العربية من اشتغال المصريين بها، وفرص العمل المتاحة للمصريين هنا فى مصر. على أن هذه المرحلة، مرحلة رأسمالية الدولة القائدة، هى بدورها انتقالية، نتيجة للطبيعة الانتقالية للبنية الاجتماعية ولعلاقات انتاج رأسمالية الدولة.

هذه المحاولة، كما قلنا، واضحة وبسيطة، فهى من قبيل السهل الممتنع. وتكمن أهميتها فى انها تفتح بابا واسعا أمام فرضيات، تثير الذهن والتأمل والابداع معا، حول طبيعة التطور ومساره المستقبلى. لكن الملاحظ، فى الاجمال، هو تكرار القول بالطبيعة الانتقالية للمراحل. وهو قول فيه ما يشبه تعميم التخصيص. فكل مراحل التطور فى المجتمع، اذا اقتنعنا فعلا بمقولة حتمية التغير، هى مراحل انتقالية، مهما طالت مدة الانتقال. هذه واحدة. اما الملاحظة الاخرى فتوجه الى مقولة تعايش أنماط انتاجية معا. ومع اننا لسنا بالرافضين لهذه المقولة، الا ان الذى يلفت النظر هو ذلك التعامل مع انماط الانتاج وكأنها فى اللحظة، بل وفى اللحظات التاريخية، متساوية فى الأوزان والأهمية، ومتعايشة هكذا بلا صراع بينها. هذا بالاضافة الى ان كثيرا ممن تحدثوا عن التعايش بين انماط الانتاج لم يحددوا - بالدقة المطلوبة علميا - مظاهر «التمفصل» أو التعايش، وآلياته. وعلى كل، فاستنتاج الانتقال والتعايش، الذى تكرر هنا كما تكرر فى محاولات سابقة،

يمكن ان يثير بعض الفرضيات أو التساؤلات، حول العلاقة بين العامل الخارجى وازدواجية البنية الاجتماعية، من ناحية، وبين ازدواجية هذه البنية وازدواجية أنماط الانتاج ومن ثم البنية الطبقية، من ناحية اخرى. وباعتبار ان كل هذا قد يكون نتاجا - ومظهرا فى وقت واحد - لما يسميه البعض «التطور المشوه».

وتهم الاشارة الى ان محاولة ابراهيم العيسوى هذه كانت منبها لباحثين آخرين، لمحاولات شبيهة من حيث الموضوع وتناوله. وكان معد الدراسة الراهنة واحدا منهم. فقد اعددنا دراسة موضوعها «التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر»، (الكويت، ١٩٨١)، كما اعددنا دراسة اخرى عنوانها «الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية فى مصر» (القاهرة، ١٩٨٤) وكان هدف الدراستين محاولة تقديم اطلالة على مستقبل التكوين الاجتماعى المصرى.

فى المحاولة الأولى ناقشنا، فى التقديم المنهجى، الملامح العامة للقاعدة الانتاجية فى مصر فى السبعينيات، وعلاقات الانتاج، وحيازة الاصول الرأسمالية، والمضمون الاجتماعى للقوانين التى صدرت فى السبعينيات، وخاصة القوانين الاقتصادية. وخلصنا من ذلك الى ما أسميناه تشخيصا أوليا لملامح التكوين الاجتماعى، ذهبنا فيه الى ان التغيير الذى حصل أحدث نقلة فى التكوين المصرى: من قيادة رأسمالية الدولة الوطنية خلال المرحلة الناصرية، الى قيادة الرأسمالية التجارية - والمالية، التابعة للخارج فى المرحلة التى تلتها.

كما ناقشنا، فى الفصل الثانى من الدراسة، ملامح البنية الطبقية وديناميتها، بعد ان صنفنا الطبقات فى ضوء محددات ثلاثة هى: الموقع من ملكية وسائل الانتاج، والموقع فى التقسيم الاجتماعى للعمل، بالاضافة الى أنماط الممارسات والوعى الطبقى. اما التقسيم الطبقى فتمثل فى: البورجوازية بأجنحتها وجماعاتها والتى تضم البورجوازية التجارية والزراعية والصناعية والشرائح البيروقراطية المبرجزة، وفى مقابل هؤلاء كان المعدمون من البروليتاريا وأشباه البروليتاريا. وعلى مستوى الطبقة الأولى، حددنا التدرج الداخلى لها فى شرائح عليا ووسطى وصغيرة. كما

عنينا بتحديد جذور كل طبقة وخصائصها الاجتماعية، ومسالك صعودها الاجتماعي، وانماط قيمها ووعيها . وفى الفصل الثالث بينا أطراف الصراع الطبقى، وموضوعات هذا الصراع، وأساليب حسمه التى سادت فى اتجاه مصالح البورجوازية التجارية التابعة . وافترضنا ان مستقبل السيطرة الطبقية سيكون أما البورجوازية التجارية، واما للبورجوازية الوطنية المنتجة، وان كان الترجيح لصالح البورجوازية الوطنية .

ولقد وجه الى هذه الدراسة عدد من الانتقادات، كان فى مقدمتها عدم حسم الموقع الاجتماعى الطبقى للشرائح البيروقراطية المبرجزة، وعدم التركيز - بدرجة كافية - على فاعلية الطبقة المعدمة بشرائحها وجماعاتها، لأن قوة هذه الطبقة ذات اهمية فى حسم الحركة المستقبلية للمجتمع المصرى .

وقبل ان ننتقل من الدراسات التى اعتمدت منهجيا على المادية التاريخية، تهم الاشارة الى ان هناك دراسات، تم عرضها فى الفصل الأول من هذا العمل، اهتمت بتشخيص نمط الانتاج الذى ساد التكوين المصرى بعد ثورة ١٩٥٢، منها محاولات محمد انيس ومحمد دويدار وصالح محمد صالح، بالاضافة الى اعمال شهدى عطية الشافعى، وفوزى جرجس . لقد اكتفى محمد أنيس، (١٩٧٢) مثلا، بتشخيص المرحلة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ بأنها مرحلة «تحرر» وطنى»، مع تركيز على تبيين الآثار التى ترتبت على الاجراءات التى اتخذتها الثورة فى مجال الاصلاح الزراعى والغاء الأحزاب . ووسم المرحلة التى بدأت فى ١٩٦١ بأنها مرحلة «تحول اشتراكى» . يلاحظ على هذا العمل تفاوت فى التحليل، وفى مصادر البيانات، وفى التعميمات، بين مرحلتى ما قبل ١٩٥٢ وما بعدها . ففى المرحلة الثانية، اعتمد المؤلف على التاريخ الرسمى للثورة، من خلال قراراتها ومواثيقها المختلفة، وأقوال وخطب رجالها (ص ص ٤٨٢ وما بعدها).أما محمد دويدار،فقد ذهب مجمل تحليله للاقتصاد المصرى فى الخمسينيات والستينيات الى ان هذا الاقتصاد قام بعد ١٩٥٢، خاصة فى الزراعة، على الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج، فى زراعة أصبحت اكثر رأسمالية، قامت على التركز من ناحية والتفتت من الاخرى، زودت الدولة - البعيدة عن المنتجين المباشرين - بجزء كبير من الفائض (محمد دويدار،١٩٧٨،ص ص ٤١٦ - ٤١٧).ويؤكد تحليله للبناء الصناعى النتيجة نفسها من حيث سيادة المضمون الرأسمالى

للعلاقات الانتاجية (ص ص٥٠٨ – ٥٢٢).

ولقد قدمت من خلال كتاب «قضايا فكرية» (أغسطس – اكتوبر ١٩٨٦) وموضوعه «ازمة النظام الرأسمالى فى مصر – لماذا ... والى أين؟» مساهمات – تستحق التسجيل والتحليل والمناقشة – حول طبيعة تطور التكوين المصرى عامة، وحول الفترة الممتدة منذ عشية ثورة ١٩٥٢ الى الآن. وقد اخترنا منها مساهمتين، لدلالتهما العلمية ولعلاقتهما الوشيجة بالمراحل التاريخية التى يعنى بها مشروعنا البحثى. واقصد بهاتين المساهمتين ما قدمه ابراهيم سعد الدين تحت عنوان «التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠»، ومساهمة سعد حافظ «جدلية التطور الرأسمالى فى مصر».

لقد بدأ ابراهيم سعد الدين مساهمته بعدد من المسلمات والتوضيحات المفيدة، منها ان مصر بقيت حتى وفاة عبد الناصر فى اطار النظام الرأسمالى، وان الرأسمالية – كأسلوب للانتاج – لم تكن قد صفيت بأى حال من الأحوال، وان علاقات الانتاج الرأسمالية كانت تسود فى مصر ويخضع لها بدرجة أو بأخرى كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وان تصفية الرأسمالية تصفية كاملة لم تكن أبدا هدفا من أهداف نظام عبدالناصر، اذ بقيت «الرأسمالية الوطنية» أحدى قوى التحالف. وقد قصد الباحث بحديثه وتحليله هيكل الرأسمالية فى مصر، لا هيكل الرأسمالية المصرية، نظرا للدور الذى لعبته الرأسمالية الاجنبية واليهودية والمتمصرة فى الاقتصاد المصرى.

وبعد هذه المسلمات والتوضيحات، قدم ابراهيم سعد الدين عددا من الاستخلاصات، بعضها أتى من خبرته بالتاريخ الاجتماعى المصرى، وبعضها من معايشته للمرحلة الناصرية ومشاركته فيها فكرا وعملا. ومن هذه الاستخلاصات:

١ – ان نمو الرأسمالية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد تم فى اطار تبعيتها للسوق الرأسمالى العالمى.

٢ – كانت طبقة كبار الملاك والرأسمالية المصرية الكبيرة الفئتين المسيطرتين على السلطة السياسية. واستمر تحالفهما التقليدى مع الامبريالية العالمية، وان مالتا بعد الحرب العالمية الثانية الى الارتباط برأس المال

الامريكى . وبجانب هاتين الفئتين ، وجدت فئات رأسمالية اخرى فى الريف والمدينة كأغنياء الريف (٢٠ – ٥٠ فدان)، وينقسمون الى : (أ) من يقومون بزراعات تقليدية ، باستخدام العمل المأجور ، و(ب) من يستخدمون أساليب رأسمالية متقدمة ، فى زراعات غير تقليدية ، ويستخدمون ايضا العمل المأجور ، وكذلك الفلاحين المتوسطين وصغار الملاك الذين يمثلون البورجوازية الصغيرة فى الريف . وكما فى الريف ، وجد فى المدينة بجوار الرأسمالية الكبيرة فئات مختلفة من الرأسمالية ، يمكن التمييز بينها على أساس الحجم ونوع النشاط . فوجدت الرأسمالية التجارية ، التى سادت الرأسمالية المصرية منها النشاط التجارى المتوسط والصغير ، والرأسمالية الصناعية المتوسطة والصغيرة ، والتى تعتمد على رأس المال الفردى أو شركة الأفراد وتعمل فى منشآت يقل عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا ، كما وجدت بالمدن بورجوازية صغيرة انتشرت فى العديد من النشاطات الحرفية وتجارة التجزئة والمطاعم الصغيرة ، وغيرها من النشاطات الخدمية .

٣ – انه برغم انتقال مصر التدريجى الى الرأسمالية ، خلال الفترة بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين ، فقد بقى النمو الرأسمالى محاصرا ، نتيجة للسيطرة الاستعمارية من ناحية ، ولهدر كبار الملاك لجزء هام من الفائض الاقتصادى فى الاستهلاك الترفى ، من ناحية اخرى .

٤ – تمثلت أهم معالم التغيير التى صاحبت الاجراءات التى اتخذتها ثورة يوليو فى المرحلة الناصرية فى :

أ – تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى واعادة تشكيل هيكل توزيع الملكية الزراعية لصالح صغار الملاك ، وتخلى جزء هام من الرأسمالية المتوسطة وأغنياء الريف عن الزراعات التقليدية ، وتمكنهم من تدعيم مركزهم الاقتصادى والسياسى فى الريف .

ب – التصفية الكاملة للرأسمالية الأجنبية .

جـ – تقلص مجال نشاط الرأسمالية المصرية والمتمصرة الكبيرة فى الصناعة والنقل والبنوك ، وان بقى المجال مفتوحا للعمل فى بعض مجالات التصدير والتجارة الداخلية .

٥ – بالنسبة لطبيعة علاقات الانتاج فى القطاع العام ، وبعد استعراضه للفرضيات الأساسية الشائعة فى الكتابات حول هذه الطبيعة ، والتى تركزت فى اعتبار نمطه رأسمالية دولة وطنية ، أو مرحلة انتقال الى الاشتراكية ، او نوعا من التنمية اللارأسمالية ، آثر الباحث الا يحسم هذا الأمر ، وان كان قد عنى بتفسير هذا الخلاف بأنه راجع فى جوهره الى الطبيعة الطبقية للسلطة الناصرية .

ان مساهمة ابراهيم سعد الدين – فى تقديرنا – أقرب الى التحليل النظرى ، وتجميع الفرضيات والشواهد الشائعة ، دون اهتمام واضح بتركيب هذه الشواهد أو اختبار بعض الفرضيات وحسمها . ويحسب لها ، بجانب وضوحها ودقتها النظرية ، تقديم شواهد اضافية فى اتجاه حسم تشخيص طبيعة التكوين الاجتماعى عشية وبعد ثورة ١٩٥٢.

وتعد مساهمة سعد حافظ من المساهمات القليلة التى استوعب اصحابها الأبعاد الجدلية فى المنهج المادى الجدلى ، ومن أقرب المحاولات الى ذلك النوع من التحليل العيانى الملموس الذى اعتمد على تركيب الشواهد والمعطيات الكيفية والكمية . لقد ابرز الباحث ، من تشريحه للخصائص العامة للرأسمالية فى مصر ، الخصائص العامة التالية :

١ – ضعف القاعدة الانتاجية للرأسمالية فى مصر . وقد اعتمد فى هذا الاستنتاج على معايير ثلاثة متفاعلة ، هى : ضعف مقدرة الرأسمالية على مواجهة متطلباتها ، ووجود مشكلات مزمنة أمامها ، وانحسار قدرتها على النمو ، ومقارنة حالها بفترات سابقة وبحالة نظم أخرى فى الفترة الزمنية نفسها .

٢ – التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية ، سواء فى الامداد بالاحتياجات أو ضعف الأهمية النسبية للصادرات ، والديون التى تستنزف الفائض وتعيق بناء القاهدة الانتاجية ، بما يجعل للاستثمارات دورا فى اعادة صياغة الهيكل الانتاجى ، بالاضافة الى ضعف الهيمنة على الموارد وقوة العمل والتبعية التقنية .

٣ – غلبة الطابع العائلى على ملكية أدوات الانتاج . ويرى ان هذه الخاصية

تكاد تكون مشتركة مع معظم مراحل نمو الرأسمالية فى مصر ، وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الأولى . وذلك بسبب التركز الشديد فى الملكية الزراعية ، والتحالفات بين الارستقراطية الزراعية والبورجوازية بأجنحتها .

٤ – عدم تبلور الطبقات الرئيسية للنظام الرأسمالى فى مصر بصورة تامة ، وذلك بسبب الخصائص السابقة للرأسمالية (مثل ضعف القاعدة الانتاجية) ، وبسبب نمو الرأسمالية فى نشاطات وقطاعات اقتصادية بدرجات متفاوتة حسب خصائص النمو التاريخى لها .

٥ – نزوع الرأسمالية فى مصر نحو الفاشية . وقد حدد مظاهر هذا فى : استخدام شعارات الديموقراطية فى ممارسات منافية للديموقراطية ، وتوظيف الأداة التشريعية فى تقنين الارهاب ، والطابع الشمولى للنظام بما يسمح بتداخل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، والنمو المتزايد لظاهرة «عسكرة» النظام .

٦ – وجود تناقضات رئيسية للرأسمالية المصرية ، حددها فى :

أ – ضعف جهازها الانتاجى عن مواجهة المشكلات الاقتصادية ومواجهة متطلبات النمو .

ب – تبعية الرأسمالية فى مصر للرأسمالية العالمية ، رغم محاولات بناء قدرتها الانتاجية والاستقلال بأسواقها .

وتعد مساهمة سعد حافظ مناقشة اضافية لآليات حل كل تناقض ، ولمفهوم الطفيلية وأبعاده ودلالاته ، الأمر الذى جعل الدراسة ثرية ومثيرة للانتباه . غير ان ثمة ملاحظة رئيسية عليها ، تتمثل فى الخلط البادى بين شكل الظواهر ومضامينها ، وبين الجوهرى أو الأساسى والثانوى فيها . ومن أمثلة هذا البعد العائلى فى الرأسمالية ، الذى يثير تساؤلات حول : ايهما الذى خلق الآخر وعمقه وأفضى الى استمراريته ، أم انهما معا نتاج لعلاقات ما قبل رأسمالية . ومثل العلاقة بين عدم تبلور الطبقات الأساسية وتمييع العلاقات الطبقية ، من خلال ما يسمى «بالطفيلية» ، ذات الصلة بالتبعية وبالعامل الخارجى .

وهناك محاولات عنيت بالتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد ١٩٥٢ ، معتمدة فى تحليلاتها على رؤية يمكن تصنيفها ضمن اطار

محاولات التوفيق بين الاتجاهات المنهجية الأساسية، وان تفاوت اعتماد باحثيها، حتى داخل العمل الواحد على هذا الاتجاه المنهجي أو ذاك. وبعض المادة العلمية فى هذه المحاولات سبق نشره ضمن أعمال مؤتمرات علمية أو فى دوريات علمية، ومن ثم جمعت الكتابات التى تصور أصحاب العمل أنها تغطى أبعاد موضوع بعينه. ينطبق هذا على المحاولة التى قدمها سعد الدين ابراهيم وآخرون وموضوعها «مصر فى ربع قرن: ١٩٥٢ – ١٩٧٧» (بيروت، ١٩٨٠). وهناك محاولات خططت لدراسة التغير، وحددت القطاعات والابعاد البنائية التى رأتها دلالة على هذا التغير، نذكر منها المحاولة التى اشرف عليها السيد يس، ونشرت بعنوان «الثورة والتغير الاجتماعى – ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢» (القاهرة، ١٩٧٧).

بالنسبة للمحاولة الأولى (سعد الدين ابراهيم وآخرون، بيروت، ١٩٨١) نجد انها اشتملت على تحليلات نظرية، واخرى تاريخية، وثالثة اعتمدت اكثر ما اعتمدت على الرصد الوصفى للنمو الكمى فى بعض القطاعات. ولم نلحظ بين الدراسات، رغم اهتمامها بأبعاد كثيرة، كالسكان والدخل والمرأة والنظام السياسى والنظام الادارى، دراسة اهتمت مباشرة بقضايا التكوين المصرى ومحاوره الطبقية وهذا لا ينفى ورود اشارات الى بعض الشرائح عند الحديث عن تطور النظام السياسى والادارى، وبخاصة الجذور الطبقية للضباط الأحرار التى ربطتها بعض الاشارات بالطبقة الوسطى، كما حدث فى مساهمة نزيه الايوبى (ص٥٥ – ١٤٩)(*)، واما دراسة السيد ياسين ضمن هذا العمل (ص ص ١٥٣ – ١٨٦) فهى، وان كانت الوحيدة التى اتت فى عنوانها بتعبير التوازن الطبقى، فقد بدأها بعرض نقدى لقضايا الصراع والتوازن فى النظرية الاجتماعية ومحاولة التوفيق بينها(**)، ثم تناول بالتحليل أبعاد التوازن الطبقى فى الخطاب الرسمى لعبدالناصر.

ويعد الفصل الأول من هذا العمل (ص ص ١٧–٥٣) من الفصول الملفتة

☆ تجدر الاشارة الى ان صاحب هذه الدراسة اكد فيها ان تطور النظام الطبقى بصفة عامة يخرج عن نطاق اهتمامه فى دراسته هذه.

☆☆ تعد هذه المحاولة واحدة من محاولات قليلة دحضت امكانية التوفيق بين الاتجاهات المنهجية، لتناقض جذورها الفلسفية والمعرفية، وبينت عدم جدواها فى بحث المجتمع الانسانى.

للنظر ، قصد سعد الدين ابراهيم به تقديم «مدخل لفهم مصر» من خلال سؤال رئيسى : كيف يمكن فهم مصر ؟ وما هى المفاتيح الحاكمة لتفسير ذلك الكيان المعقد ؟ لقد حدد مفاتيح هذا الفهم(*) فى : أ - النسق الايكولوجى ، الذى عده أساسا ماديا للمجتمع المصرى ، ومن خلاله ناقش وبين تأثير النهر ، الكائن فى بيئة صحراوية ، على الفن الانتاجى والتنظيم الادارى الكبير والمحكم والسلطة السياسية المركزية الحازمة . ب - وعند تناوله للعلاقة بين الأرض والحاكم والفلاح ، حاول تأكيد مقولات رئيسية ، منها تطابق حدود الدولة مع حدود المجتمع ، ووحدانية السلطة ، وقهر الحاكم للشعب ، واعتقاد المحكومين بقدسية الحاكم ، والعمل الجماعى فى مشاريع الحاكم أو الدولة ، والنظام الطبقى الهرمى . جـ - تأثير موقع مصر الجغرافى السياسى على علاقاتها الخارجية ، وتأثير العالم الخارجى ، القريب والأبعد على أوضاعها الداخلية . د - أنظمة القيم المتعددة المصادر ، مصريا وعربيا وغربيا . هـ - وبالنسبة للثوابت والمتغيرات أو الاستمرارية والتحول ، فمن أهمها : التراكمية والنسق الايكولوجى النهرى والعلاقة بين الأرض والناس والحاكم .

ولقد أتت دراسة «الثورة والتغير الاجتماعى» (السيد يس، ١٩٧٧) من قبيل المحاولات التجميعية الوصفية لأهم مؤشرات التغير الاجتماعى الذى صاحب ثورة ١٩٥٢ . ويعد الفصل الثالث من هذا العمل، وهو من اعداد أغا وصفوت ، اكثر الفصول اقترابا من رصيد أهم مؤشرات التغير فى البنية الاجتماعية. فقد عنى برصد التغيير فى توزيع الأرض الزراعية وانعكاساته على التركيب الطبقى، وتوزيع الفرص الاجتماعية ، والاشارة الى الطبقة الجديدة التى نشأت من شرائح الطبقة الوسطى وصفوة العسكريين .

وبرغم وجود ما يشير الى اقتراب بعض المشاركين فى العمل من الاتجاه المنهجى المادى، الا انهم(**) لم يهتموا بالمفاهيم والقضايا والأساليب البحثية، ومن ثم بدا العمل قريبا من النموذج الخبروى الكمى.

☆ فى رأينا - وكما سيلاحظ القارىء - تأثر الكاتب بعدد من المقولات والأفكار التى قدمها جمال حمدان فى عمله الشهير «شخصية مصر» ، الذى سبق عرض أهم أفكاره فى الفصل الأول من العمل الراهن .

☆☆ ربما لأن العمل موجه للقارىء العام ، ومن ثم رؤى عدم شغله بالمفاهيم والقضايا النظرية، التى تحول بين بعض القراء وبين الوصول الى الهدف المنشود من عمل جماهيرى .

٢ - محاولات اهتمت بالبنية الطبقية للمجتمع المصرى

ثمة ملاحظة أولى، سيلاحظها القارئ المتابع معنا، تذهب الى ان الاهتمام بالبنية الطبقية للمجتمع المصرى كان أقل من الاهتمام ببنية القرية أو المدينة كل على حدة، ومن الاهتمام بطبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية بعينها. ولذلك عوامل كثيرة، منها عوامل سياسية شكلت العلاقة الفكرية والنفسية بين السلطة والباحثين، ومنها عوامل ارتبطت بالتكوين السياسى والعلمى لمن قادوا البحث العلمى خلال مرحلة ما بعد ١٩٥٢، ومنها عوامل علمية ارتبطت بالمبالغة فى التخصص داخل كل علم من العلوم الاجتماعية وبين هذه العلوم، والانتشار السريع للتيار الخبروى التجزيئى. لقد صاحب هذا اهتمام بالدراسات الجزئية المحدودة، وانشغال كثيرين بالتأليف المدرسى، الذى امتزجت فيه الترجمة المؤلفة بالتأليف المترجم.

على انه برغم غلبة مثل هذا الاتجاه، سنجد محاولات اهتمت بالبنية الطبقية، أتى معظمها، أولا، ممن تبنوا الاتجاه المادى، وثانيا، وبدرجة أقل، من أنصار محاولات التوفيق بين الاتجاهات المنهجية. ولم نلحظ اهتماما شكل تيارا ملموسا لدى المثاليين من أنصار الفكر الوظيفى، وذلك بحكم الفلسفة والمنطلقات المعرفية التى تقوم عليها هذه النظرية، التى تهتم بالتدريج الاجتماعى وبالحراك أو التنقل الفردى بين الدرجات الاجتماعية(*)

واذا بدأنا بالمحاولات التى ارتبطت بالمادية التاريخية، سنجد ان محاولة محمود حسين، وعنوانها «الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ - ١٩٦٨»، (بيروت، ١٩٧١) من المحاولات التى أثرت فى ما أتى بعدها من محاولات، كما أثرت فى فكر المعارضة المصرية للنظام الناصرى. لقد تناول الباحث جزءا من تاريخ الشعب المصرى عبر ربع قرن من الزمن، واعتبر وجهة نظر هذا الشعب وآماله ومصالحه، منطلقا للتحليل ومعيارا لتقييم آداء السلطة.

☆ التدريج مقابل عربى للمصطلح Stratification الذى فى ضوئه يرتب الناس انفسهم، وفق معايير يحددها الباحث، يغلب عليها العامل الذاتى المتمثل فى وعى المبحوثين ووعى الباحث، وبغض النظر عما اذا كان هذا الوعى أو ذاك زائفا أو غير حقيقى. اما الحراك أو التنقل فيقابل المصطلح Mobility. وربط صفة الفردى به لتمييزه عن تنقل جماعة أو طبقة فى ضوء نضالها وحصولها على حقوق اجتماعية.

لقد صاغ السؤال الرئيسى لبحثه على هذا النحو : من يشارك فى انبثاق وتفتح وحماية حرية الجماهير الشعبية فى التفكير وفى تنظيم نشاطتها وفى تمردها على نحو مستقل ؟ ومن يشارك فى قمع هذه الحرية ايديولوجيا أو سياسيا أو اقتصاد (ص ١٠) لقد اجتهد الباحث فى توظيف أبعاد الرؤية الجدلية لفهم العلاقة بين العوامل الخارجية، المتمثلة فى سيطرة الرأسمالية العالمية ومحاولة ادماج مصر فى سوقها ، وبين العوامل الداخلية ، التى تصوغها سيطرة طبقية متحالفة مع مصالح الرأسمالية العالمية .

ويمكن تلخيص أهم نتائج عمله فيما يلى : (ص ص ٤٣-٤٦، ص ١٨٠) .

١ - شخص النمط الانتاجى الذى كان يسود التكوين المصرى قبل ١٩٥٢ ، بأنه كان تعبيرا عن مرحلة انتقالية من الاقطاع الى الرأسمالية . وليصل الى هذا الاستنتاج ، حاول التمييز بين العلاقات الانتاجية الجوهرية ، والعلاقات الاخرى الثانوية ، وبين شكل الملكية ومضمونها ، وبين الخصائص الانتاجية - فى قوى وعلاقات الانتاج - الأكثر شيوعا وعمومية، وبين المظاهر النوعية الخاصة التى تنتمى الى هذا النمط الانتاجى أو ذاك . وهى تمييزات كثيرا ماأفضى اغفالها الى وقوع بعض الباحثين فى اخطاء فى التعميم .

٢ - قبل تصنيفه للطبقات الأساسية، ميز بين محدداتها المادية الموضوعية القابلة للدراسة والبحث الموضوعى بعيدا عن تدخل ذات الباحث ، وبين المؤشرات المترتبة على هذه المحددات الموضوعية . وتمثلت المحددات المادية لديه فى سيطرة الطبقة ، أو عدم سيطرتها ، على وسائل الانتاج . وتمثلت مؤشرات وجودها فى توظيفها للفائض، ووعيها بمصالحها وأساليبها فى انجاز هذه المصالح، وفاعليتها السياسية .

٣ - وفى تحديده للطبقة المحلية المسيطرة، قال : أنها تتألف من شريحتين هما : الملاك العقاريون والبورجوازيون الكبار ، مع اعطاء الغلبة العددية للملاك العقاريين . وكان من نتائج سيطرة هذه الطبقة وسعيها لتحقيق مصالحها ، محاولتها التكيف مع التحولات نحو الزراعة التصديرية (القطن) دون احداث هزة تقنية . لذا كانوا يحاولون ، فى سياق مراكمة ثرواتهم ، المحافظة على حالة الانتاج الفردية ، لأنهم كانوا يجدون فى عمل المعدمين .

غير المنظم فائدة أكبر . ولهذا كان الانتقال الى الرأسمالية، الواقع تحت سيطرة الملاك الكبار فى اطار تبعية مصر للسوق الرأسمالى، انتقالا محجوزا .

٤ – الطبقة التالية فى التصنيف الطبقى هى البورجوازية المتوسطة ، التى جمع معها فى عنوان واحد البورجوازية الصغيرة . وتقع البورجوازية المتوسطة فى مركز اجتماعى وسيط بين الطبقة المسيطرة وبين البروليتاريا ونصف البروليتاريا . وتتألف هذه البورجوازية المتوسطة من المراتب الريفية والمدينية التى تكسب كل ثرواتها من استغلال الآخرين ، ولكن دون ان يكون لها فى الاطار التاريخى أية مكانة سياسية أو اقتصادية مسيطرة . وفى المدينة ، تتكون فى معظمها من المتمصرين التابعين للبورجوازية الكبيرة . وتتألف فى القرية من مجموع الفلاحين الاغنياء الذين عاشوا اما على استغلال عمل العمال الزراعيين، فى صورة فائض القيمة الرأسمالي، وأما على استغلال عمل المستأجرين الصغار ، فى صورة الريع العقارى أو بدل الايجار . وهم اما مالكون أو مستأجرون للأرض . ويرجع التمايز والتفاوت فيما بينهم الى درجة التحول الرأسمالى التى وصلت اليها هذه الشريحة أو تلك . وتتألف البورجوازية الصغيرة من مجموعة غير متجانسة من المراتب ، التى تحدد بالوضع الذى تشغله بين الطبقات المسيطرة وغير المسيطرة . وهى تضم كل المراتب التى تملك رأسمالا صغيرا أو قطعة صغيرة من الأرض أو مهارة معينة أو مستوى من الثقافة . وهى ، بحكم وضعها وامتيازها من الملكية الصغيرة، تتطلع الى استغلال الآخرين . ولأنها تعيش من عملها الخاص ، الفردى غالبا ، فهى تتأثر بالقوى المسيطرة .

٥ – الطبقة الأخيرة فى تصنيف محمود حسين ، هى البروليتاريا والجماهير ذات الوضع البروليتارى . وهى الأكثر عددا فى المجتمع ، وتضم كل من لم يقعوا ضمن الطبقات السابقة ، وهى مقطوعة الصلة بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ومستوعبة فى وحدات انتاجية مركزة نسبيا .

٦ – لقد طرأت بفعل اجراءات ثورة يوليو تغيرات على البنية الطبقية ، تمثلت فى تصفية الطبقات الاجنبية ، وتحجيم الطبقات المحلية المسيطرة . غير

ان تبديد زخم الشعب المصرى ، وعدوان ١٩٥٦ ، صاحبهما تقوية نفوذ البورجوازية العسكرية الصغيرة التى ، باستغلالها لجهاز الدولة ، تطورت الى بورجوازية الدولة التى اشتدت هيمنتها ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، وبخاصة بفعل اجراءات يوليو ١٩٦١ .

٧ - شخص النظام الاجتماعى خلال الستينيات بأنه «رأسمالية دولة» . ومن شواهده على هذا الطبيعة الطبقية للسلطة القابضة ، وما ترتب على هذه الطبيعة من ممارسات وعلاقات بالجماهير من ناحية ، والمضمون الحقيقى لعلاقات الانتاج ، لا شكلها ، من ناحية اخرى . فقد كان هناك فصل عملى واقعى بين العمال ووسائل الانتاج ، وفى الوقت نفسه سيطرة كاملة من قبل الطبقة الحاكمة على وسائل الانتاج .

٨ - لقد ترتب على السير فى الطريق الرأسمالى - وليس الاشتراكى كما ذاع وانتشر - بروز تناقضات أساسية ، من أهمها تطلع بورجوازية الدولة ، كطبقة لا كأفراد ، الى تحقيق أرباح رأسمالية واستغلال المتاح من وسائل الثراء . ولهذا كان لا بد من فرض السيطرة على العمال وتشويه وجودهم الاجتماعى ، لتحجيم حركتهم . وهذا تناقض آخر .

هذه المحاولة ، برغم غلبة التحليلات الايديولوجية عليها ، وما تثيره بعض بياناتها الرقمية المجهولة النسب من التباسات ، ومحدودية بعض البيانات التى جعلت الباحث يركز على ابعاد بنائية اكثر من غيرها ، ويستبدل بالتحليل الملموس التحليل المجرد ، فتحت الباب أمام التقييم الجاد لطبيعة النظام الاجتماعى فى المرحلة الناصرية ، ولا تزال بعض فرضياتها صالحة لاجراء بحوث علمية فى ضوئها .

ولقد حاول جمال مجدى حسنين استكمال محاولته التى تم عرضها فى الفصل الأول من عملنا هذا ، بأخرى جاء عنوانها «البناء الطبقى فى مصر : ١٩٥٢ - ١٩٧٠» (القاهرة ، ١٩٨١) استند فيها هى الاخرى الى اطار المادية التاريخية ، وادخل بعض التعديلات على تصنيفه الذى سبق ان طرحه . واعتمد فى تحليلاته على بيانات من دراسات وبحوث سابقة ومن بيانات رقمية منشورة . ويهم ان نقف ، من هذا العمل ، على الأبعاد والاستخلاصات التالية : (ص ص١٨ - ٥٩ ، وص ص١٢٧ - ١٢٨) .

١ – أن البناء الطبقى فى الدول النامية، ومنها مصر، بناء لا ينتمى الى نموذج اجتماعى محدد من النماذج التاريخية المعروفة، كالاقطاع أو الرأسمالية أو الاشتراكية.

٢ – أنه طرأت على البنية الطبقية تغيرات، نتجت عن تغيرات بنائية فى المجتمع المصرى، فى الاقتصاد وفى السلطة السياسية، منها ازدياد دور الدولة فى الاقتصاد، والاتجاه نحو التصنيع، وتدعيم النمو الرأسمالى فى الريف (حيث تحولت الزراعات الاقطاعية الى زراعات رأسمالية). كما حدث فى المدينة تغيرات تمثلت فى اتجاه الاستثمارات الى التجارة والخدمات، ونمو الاستثمار الحكومى فى القطاعات غير الزراعية،. وقد ترتب على هذا ولادة طبقة البورجوازية – البيروقراطية التكنوقراطية.

٣ – ان المستوى السياسى يتميز عن بقية مستويات وأصعدة البنية الاجتماعية، على اساس دوره البارز فى التغيير الطبقى.

٤ – ان «البورجوازية البيروقراطية» فى المدينة و«أغنياء الريف» فى القرية هما الطبقتان اللتان تدعم وجودهما ونمتا اكثر من غيرهما خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦١.

٥ – ولقد أدخل الباحث بعض التعديلات على تصنيفه الطبقى السابق، تركزت فى الربط بين البنيتين الطبقيتين للقرية والمدينة. وكان نتاج هذا الربط ما يلى:

أ – الطبقة الأولى هى طبقة البورجوازية – الاقطاعية، التى حددها تحديدا مركبا، على أساس اساليبها فى الاستغلال، وقيمها وبعض ملامح وعيها.

ب – البورجوازية المتوسطة، وكان مركز ثقلها فى المدينة، المثقفين والمهنيين ورجال الأعمال الحرة، اما فى القرية فقد تركزت فى اغنياء الفلاحين ومتوسطيهم (من ٥ – ٥٠ فدان) وقد قسمهم الى فئتين: دنيا (من ٥ – ٢٠ فدان)، وعليا (من ٢٠ – ٥٠ فدان).

جـ – البورجوازية البيروقراطية، التى نتجت عن تدخل الدولة وسيطرتها على الانتاج، وعن عزل الجماهير عن العمل السياسى المستقل. وكان مصدرا

هذه الطبقة ، المصدر العسكرى الذى تمثل فى الجناح العسكرى الذى خاض ثورة ١٩٥٢ ، والجناح المدنى المرتبط بعلاقات شخصية مع الجناح العسكرى .

د - البورجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين ، ولها فئات أو فروع اربعة ، هى : فرع يعيش على استغلال عمل مأجور لا يتجاوز خمسة أفراد ، وفرع ثانى يعيش من مهارة ثقافية أو فنية ، وثالث يملك وحدة انتاجية صغيرة (ورشة - محل تجارى صغير ، ومساحة ارض لا تتجاوز خمسة أفدنة) . والفرع الاخير يمثل المرتبة العليا من المثقفين والفنانين والاداريين . وكان لهذه الطبقة جناحان ، احدهما فى القرية والثانى فى المدينة .

هـ - العمال وأشباه العمال . وهى الطبقة الأكثر عددا فى الريف والمدينة ، وغالبيتها من العاملين فى مجال الحرف والتجارة والخدمات .

٦ - كانت التقسيمات السابقة هى السائدة حتى ١٩٦١ . ولقد افضت قرارات ١٩٦١ الى تقليص حاد فى أوضاع الطبقة البورجوازية - الاقطاعية بأجنحتها؛ وفى الوقت نفسه تمكنت البورجوازية - البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى . وحصلت طبقتا العمال والفلاحين على مكاسب واضحة ، أدت الى تبلور دورها فى احداث «كمشيش» على سبيل المثال . كما اشتد الصراع بين العمال وادارة القطاع العام . وارتبط بذلك انقسام النخبة العسكرية على نفسها . واشتداد الصراع داخل البورجوازية البيروقراطية .

هذه هى الخطوط العامة لمحاولة جمال مجدى حسنين الثانية . وهى محاولة تحمل بعض البيانات التى تفيد فى اختبار بعض الفرضيات حول طبيعة التطور الاجتماعى الاقتصادى خلال المرحلة الناصرية .

ولكن ثمة ملاحظات هامة على هذه المحاولة ، نوجزها فيما يلى :

أولا ان الباحث قدم تعميماته واستخلاصاته قبل تحليل البيانات وتقديم شواهد وحيثيات التعميم . وثانيا ان العمل أتى محدودا فى متابعته للبيانات المتاحة حول المرحلة الناصرية ، سواء قبل ١٩٦١ أو بعدها ، وسواء كانت بيانات رقمية عامة أو دراسات وبحوثا انجزت حول البنية الطبقية . وثالثا ، ان العمل احتفظ بتشخيصه للمرحلة ما قبل ١٩٥٢ الذى سبق تسجيله فى المحاولة الأولى ، وهو التشخيص الذى ذهب فيه الى ان التكوين

المصرى كان تعبيرا عن مزيج من الاقطاع والرأسمالية، برغم تأكيده على قوة العلاقة الرأسمالية فى الصناعة والزراعة. ورابعا انه الحق فقراء الفلاحين بالبورجوازية الصغيرة، دون تحديد دقيق واضح لمفهوم الفقراء والفقر. وخامسا، ومن الناحية المنهجية، أتت المحاولة وصفية اكثر منها تحليلية، وسكونية اكثر منها دينامية، اهتم صاحبها بشكل الظواهر اكثر من مضمونها، ولم يهتم بالعلاقات الافقية والتحالفات بين الطبقات.

ولعل آخر المحاولات التى قدمت من منظور مادى تاريخى تلك التى قدمها عادل غنيم (القاهرة، ١٩٨٦). وقد ترددنا ابتداء فى تصنيف محاولته منهجيا. لكن بعد تحليل العمل، وجدنا انه اكثر ارتباطا بالماركسية الجديدة. فالمنهج، كما ذكر صاحب المحاولة، هو منهج المادية الجدلية. كما ان الباحث تأثر، فى بعض أبعاده التحليلية، بأفكار ومقولات نيكوس بولنتزاس (بحكم اهتمام الباحث بترجمة بعض أعماله) خاصة تمييز بولنتزاس بين التكوين الاجتماعى ونمط الانتاج، والعلاقات بين مستويات نمط الانتاج التى عبر عنها بولنتزاس بمصفوفة نمط الانتاج (ص ص١٠٨ – ١١٥). وتجدر الاشارة الى انه قال باستخدام التحليل البنائى الوظيفى فى اطار المنهج الجدلى، وحدد جوهر هذا التحليل فى خطوات، هى: التجديد والتجسيد المتتالى واختبار الصدق، وهو ما سماه فى الوقت نفسه بالمنهج النسقى(*).

لقد حاول العمل – فى جملته – استطلاع الدور الرئيسى للدولة فى اعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى والطبقى التابع وتجدده، فضلاً عن دورها النشط كوسيط بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الدولية. وبعض النظر عن مفهوماته المادية التاريخية حول الطبقة والسلطة، فقد غلب على البنية العامة للعمل – سواء فى تقسيمها أو معطياتها – الاهتمام بالبيانات الاقتصادية والكمية. فبدا التحليل قطاعيا، حسب قطاعات الاقتصاد، وتجزيئيا فى اكثر من موقع. وبدا التناول سكونيا اكثر منه ديناميا .. فموضوعات الصراع وأطرافه وأساليب حسمه لم تتضح، برغم توافر محاولات بحثية وكتابات مصرية غير قليلة كان يمكن ان تلقى اضواء على هذا البعد البنائى. وتعانى

☆ Systemic Method

المحاولة من خلط فى استعمال المفاهيم المختلفة السائدة فى العلم الاجتماعى. فقد استخدم التحليل الوظيفى البنائى دون تفتيش وتأمل فى جذوره وركائزه الفلسفية والمعرفية. ولا ندرى من أين اتى بفكرة وجود ارتباط ما بين الوظيفية البنائية وبين المنهج الجدلى. ولعل الحسنة الرئيسية للعمل هى تلك التى ترجع الى بعض بياناته التى تفيد فى اختبار بعض الفرضيات حول طبيعة التطور الاجتماعى والاقتصادى المصرى خلال مرحلة ادماج البلاد فى النظام الرأسمالى العالمى، أو ما اسماه البعض بالانفتاح الاقتصادى.

أما الدراسات والبحوث التى عمدت الى التوفيق المنهجى، واهتمت بدراسة البنية الطبقية للمجتمع المصرى فى شموليتها اهتمام واضحا، فهى قليلة، بل ونادرة. فالجمع بين هذين الاهتمامين: التوفيق المنهجى والتناول الشمولى، هو جمع ينطوى منذ اللحظة الأولى على تناقض واضطراب منهجى ومعرفى، لعل من بين مجالاته «التناقض فى الحدود» بلغة المنطق. وربما كان من الأمثلة القليلة على هذا المسلك المنهجى والمعرفى، تلك المحاولة التى وردت فى أعمال «المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨٠» التى ظهرت فى مجلد مستقل سمى «التدرج الاجتماعى»، (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥) تحت عنوان «اطار مقترح لدراسة البناء الطبقى»، وبعد عرض الدراسات السابقة حول طبقات القرية والمدينة المصرية، ونقد هذه الدراسات، قدم معدو المجلد الاطار التالى:

أولا: تصنيف الطبقات الاجتماعية فى الريف، ويشتمل على:

١ – الطبقة الرأسمالية العليا، التى تتألف من أصحاب الملكيات الكبيرة (الذين يملكون عشرين فدانا فأكثر) والمزارعين الاغنياء (الذين يملكون من ١٠ – ٢٠ فدانا) ثم كبار تجار العقارات وكبار مستأجرى الارض. وتقوم هذه الطبقة بتشغيل الفلاحين فى اراضيها ومشروعاتها الاستثمارية، فضلا عن انها تتولى تأجير جزء من ملكيتها لهم.

٢ – الطبقة المتوسطة، وهى الحائزة على ٥ – ١٠ أفدنة. وهى تملك الارض وتستأجرها، لتزرعها بمساعدة اعضاء الأسرة والأفراد الآخرين.

وتهتم بزراعة محاصيل الاستهلاك الشخصى . وتضم هذه الطبقة بعض الموظفين فى القرية ، كالطبيب البيطرى والمهندس الزراعى . وقد ازداد نمو هذه الطبقة فى السبعينيات ، نتيجة لسياسة الانفتاح والهجرة الخارجية .

٣ – صغار الفلاحين ، وتضم الملاك والحائزين لأقل من خمسة أفدنة . وتقوم بزراعة الأرض دون استعانة بعمل مأجور .

٤ – فقراء الريف ، وهى الحائزة لأقل من فدانين . ويعمل اعضاؤها فى أرضهم ، ويعتمدون على انفسهم وعلى مساعدة الأسرة . ويعتمدون اقتصاديا على المنتجات المنزلية ، والمقايضة (؟) .

٥ – الطبقة الصغيرة (؟) من المعدمين وأشباه المعدمين ، وتضم الأجراء والعمال الحكوميين وعمال التراحيل والعمال الموسميين . وهى تقوم بتأجير قوة عملها للغير ، وتضم ذوى العاهات والأرامل وكبار السن .

ثانيا : تصنيف الطبقات الاجتماعية فى الحضر ، ويشتمل على :

١ – الطبقة الرأسمالية العليا . وتضم كبار الملاك العقاريين ، وأصحاب الشركات ، والفنادق الكبرى ، ودور اللهو ، والمطاعم الفاخرة ، ورجال الاعمال وأصحاب الشركات الاستثمارية ، والمقاولين ، والموردين ، وتجار الجملة ، وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير ، وكبار الفنانين ، والمستثمرين فى المناطق الحرة ، والمشتغلين بالاعمال الفنية والاعلامية ، وأصحاب المصانع الخاصة المتوسطة (كمصانع النسيج والملابس والجلود والاثاث) ، وأخيرا كبار رجال الدولة والموظفين ، كالوزراء وأصحاب الكوادر السياسية (؟) ، والشرائح العليا من رجال الادارة ، وكبار رجال القوات المسلحة والشرطة ، وأصحاب المهن الحرة ، وبعض أساتذة الجامعات ، وكبار الاطباء ، ورجال الدين .

٢ – الطبقة الوسطى . وتتكون من أصحاب الورش والمتاجر التى تضم أقل من خمسة عمال ، ومتوسطى الموظفين ، والحرفيين المهرة ، وفئة الادارة فى المصانع والشركات ، ومعظم العاملين فى قطاعات الخدمات ، كالمدرسين والفنانين والمهندسين والأطباء ورجال الدين .

٣ – الطبقة العاملة وصغار العمال . وتشمل العمال أنصاف المهرة وغير

المهرة، وعمال الخدمات فى الحكومة والقطاع العام والورش الصغيرة، وأصحاب محال التجارة والحلاقة وخدم المنازل والفنادق.

٤ - فقراء المدينة. وتضم عمال اليومية ممن يعانون من البطالة المقنعة؟، والمتعطلين عن العمل، والباعة الجائلين، والعمال غير المهرة الذين ليس لهم مقر ثابت، بالاضافة الى ذوى العاهات والأرامل ومن فى حكمهم، ممن يحصلون على مساعدات حكومية.

لقد قدم معدو هذا العمل المسحى بعض المؤشرات الاخرى المرتبطة بوجود كل طبقة، من حيث توجهاتها الاستهلاكية ومستوى معيشتها واتجاهاتها نحو التعليم وشكل مسكنها.

هذه هى الخطوط الأساسية للاطار المقترح. وهو اطار خلا - تقريبا - فيما نرى من أى فكرة أو مقولة أو قضية نظرية، من أى نوع أو توجه. فالمحاولة هى عبارة عن عملية تصنيف، من خلال تعريفات اجرائية خاصة جدا(*) اختلطت فيه تصنيفات قوة العمل، بالمهن، بكم الملكية احيانا، بمصدر الدخل. والتصنيف هو فى اجماله أقرب ما يكون الى تلك التصنيفات التى ترد فى الاحصاءات الرسمية. والملاحظة الثانية على هذه المحاولة، هى انه برغم اهتمام اصحابها بنقد محاولات سابقة، فانهم لم يتجنبوا معظم الانتقادات التى وجهوها للآخرين، بل انهم لم يتجاوزا - كيفيا ومعرفيا - محاولات التصنيف السابقة. هذا بالاضافة الى ورود بعض التعبيرات والاصطلاحات دون توضيح لحدودها وأسسها. وأخص هنا تعبيرات «الفقر والفقراء» و«المزارعون الأغنياء». وأخيرا غلب على المحاولة التجزىء والفصل التعسفى بين طبقات القرية وطبقات المدينة.

☆ بمعنى انها لم تعتمد على اطار تصورى له ملامح منهجية.

٣ ـ محاولات بحثية حول البنية الطبقية للقرية أو المدينة أو عن طبقة أو شريحة اجتماعية

بعد استطلاع الدراسات الرئيسية حول المدينة أو القرية، وتحليلها، أمكن رصد بعض الملاحظات ذات الدلالة، منها :

أولا : ان الاهتمام بالبنية الطبقية للقرية المصرية كان أكثر فى كمه وكيفه من الاهتمام بالبنية الطبقية للمدينة. وربما يرجع هذا لقناعة بأهمية دور القرية – التى يعيش فيها الكم الأكبر من السكان – فى تنمية المجتمع المصرى وربما لانتماءات وجذور الباحثين الذين اهتموا بها، وربما لسهولة ويسر دراسة القرية مقارنة بدراسة المدينة، الأكثر تعقيدا وتنوعا وتباينا.

ثانيا : تنوع التوجهات المنهجية، التى يغلب عليها التوجه المادى التاريخى ثم محاولات التوفيق بين التوجهات المنهجية المتباينة والمتناقضة.

بالنسبة للمحاولات التى اعتمدت على الاتجاه المثالى، بتبايناته، لوحظ ان التأثير الغالب كان لدراسات لويد وارنر، التى حاكاها البعض، وحاول آخرون اضافة بعض الافكار الوظيفية اليها. ومن أبرز الأمثلة التى عبرت عن هذا التوجه، دراسة اسلام الفار (الاسكندرية، ١٩٦٢)، وغريب سيد أحمد (الاسكندرية، ١٩٧١)، ومحمد شفيق كمال (جامعة القاهرة، ١٩٨٤).

وفى ضوء تحليلنا لهذه الدراسات، وغيرها مما ضاق المقام عن سرده، أمكن رصد الملاحظات التالية :

١ – ان الاهتمامات البحثية كانت اكثر تركيزا على المجتمعات المحلية وليس المجتمع الكبير. فقد درست قرية محددة، أو مدينة محددة، أو قرية ومدينة.

٢ – ان الدراسات كانت اكثر اهتماما بالتدريج الاجتماعى، ومن ثم كان اهتمامها بالتباينات الرأسية داخل كل طبقة، اكثر من اهتمامها بالتباينات الافقية والرأسية داخل البنية الطبقية ككل.

٣ – أنها اهتمت بابعاد الحراك الاجتماعى ومظاهره، خاصة الحراك المهنى والحراك بين الاجيال، كبديل – أحيانا – لدراسة الصراع بين الطبقات.

٤ – ان معظم الدراسات فى هذا الاتجاه لم تعن بالبعد التاريخى للظاهرات المدروسة . فقد انصب جل الاهتمام على وصف الأوضاع القائمة لطبقات قرية أو مدينة ، بمعزل عن بيئة المجتمع الأكبر فى معظم الحالات .

٥ – كان تركيز معظم المحاولات فى هذا الاتجاه على مؤشرات الطبقة ، اكثر من التركيز على محددات الطبقة ، وجذور نشأتها ، وتشكلها ، وتطورها . لقد كان التركيز على المهنة والدخل – دون اهتمام بمصادره وأساليبه – والتعليم وطرقه ، كمؤشرات لاحقة لوجود الطبقة ومترتبة عليه . فالفكرة الفلسفية الكامنة وراء هذا هى التعامل مع الطبقات كمعطى .

٦ – اعتمد فى تصميم ادوات القياس التى استخدمها الباحثون على اعتبارات ذاتية ، وعلى خبرة الباحث . كانت تعطى لكل مؤشر درجة ، وتجمع درجات كل المؤشرات ، ثم يصنف المبحوثون احصائيا حسب درجاتهم ، حيث تقسم الدرجات الى مسافات متساوية ، حسب عدد الطبقات ثلاث أو خمس . بالنسبة لمؤشر التعليم ، مثلا ، يعطى للأمى صفر ، وللحاصل على مؤهل جامعى ست عشرة درجة . وكأن تعطى للشقة المملوكة درجة وللمستأجرة درجة أقل . وهكذا . ومثل هذه التقسيمات ، وما تعتمد عليه من درجات ، تهتم بشكل الظواهر اكثر من مضمونها ومصادرها . فساكن بيت صغير آيل للسقوط يملكه ، قد يحصل على درجة أعلى من ساكن فى بيت فسيح يدفع فيه ايجارا قد يصل الى مائة جنيه : وغالبا ما يكون هناك افتعال فى درجات المؤشرات ، حيث تقسم الدرجات الى حصص متساوية . فالفرق بين درجة الحاصل على مؤهل ثانوى متوسط وبين الحاصل على الاعدادية ، يساوى الفرق بين الحاصل على هذا المؤهل المتوسط والمؤهل الجامعى . يتم هذا بغض النظر عن نوع المهنة أو الدخل الذى يترتب على كل مؤهل . وهى أمور اختلطت أوضاعها فى مصر الآن : فرب عاملة أو عامل بمؤهل متوسط يحصل على دخل اكبر من دخل شخص لديه مؤهل جامعى ، اذا عمل الأول فى قطاع خاص – استثمارى – وعمل الثانى فى الحكومة .

ولقد سبقت الاشارة – فى اكثر من موضع – الى ان الدراسات التى انجزت حول البنية الطبقية فى ضوء المادية التاريخية ، كانت اكثر من الدراسات التى تمت فى ضوء الاتجاهات الاخرى . وذلك لأن قضايا الطبقات

والبنية الطبقية تشغل موقعا متميزا وهاما فى الفكر المادى التاريخى ، وفى الايديولوجية النضالية لتغيير المجتمع ، المعتمدة بدرجة أو بأخرى على هذا الفكر . ولعل من الأمثلة الدالة على هذا النمط من التناول المنهجى تلك التى قدمها محمود عودة (القاهرة ، ١٩٧٢ ، والقاهرة ، ١٩٧٩) ، وعبد الباسط عبدالمعطى (القاهرة ، ١٩٧٢ ، والقاهرة ، ١٩٧٧ ، والقاهرة ، ١٩٧٩) ، وفتحى عبدالفتاح (القاهرة ١٩٧٥) ، وأحمد مجدى حجازى (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ومحى شحاتة (القاهرة ، ١٩٨٥)(*).

ولأن ثمة نقاط اتفاق واضحة بين هذه المحاولات ، سواء فى المنطلقات أو فى النتائج ، قصدنا ان نقدم بشأنها تعليقا مشتركا ، نوضح بداخله بعض التباينات بين تلك المحاولات :

١ - ان المحاولات التى بدأت أو انجزت بعد ١٩٧٥ تأثرت بالسابقة عليها تأثرا واضحا ، خاصة فى الرجوع الى المصادر نفسها ، وفى ترتيب بنية العمل البحثى ، ومعظم الموضوعات والقضايا البحثية . (ينطبق هذا على اعمال احمد محمد حجازى ، ومحمد عبدالنبى ، ومحى شحاتة) .

٢ - نمو الاهتمام بالدراسات الميدانية لقرى محددة ، تراوحت بين قرية واحدة وثلاث قرى . وكان معظم القرى المختارة من الوجه البحرى .

٣ - ان معظم المحاولات البحثية اعتمدت ، فى عرضها التاريخى لنشأة وتطور الطبقات فى الريف المصرى ، على الاحصاءات الرسمية ، خاصة احصاءات الملكية الزراعية . ومن ثم اتت معظم المحاولات ، فى تناولها التاريخى ، دراسات فى تاريخ الملكية الزراعية وتوزيعها ، اكثر منها دراسات فى البنية الطبقية وديناميتها . وترتب على هذا ايضا اهتمام واضح بالملاك ، صغارا ومتوسطين وكبارا ، اكثر من الاهتمام بالمعدمين ، وبالشرائح الطبقية الاخرى غير المرتبطة مباشرة بالانتاج الزراعى ، كالموظفين وعمال الخدمات

☆ تهم الاشارة الى أن ثمة دراسات نشرت بعد اعدادها كرسائل علمية ، ومن ثم فالتواريخ المذكورة لا تدل على نحو دقيق على الترتيب التاريخى للدراسات . من أمثلة هذه الدراسات ، دراسة محمود عبد الفضيل (بالانجليزية) ، ودراسة عبد الباسط عبد المعطى (رسالة الدكتوراه فى ١٩٧٢) .

والتجار والحرفيين وعمال التراحيل(*).

٤ – ان الدراسات الميدانية التى اجريت فى هذه الفترة استخدمت مجموعة من أدوات جمع البيانات : كاستمارات البحث والمقابلة والمناقشة الجماعية ، وان كانت السيادة لاستخدام الاستمارات ، التى توظف فى البحوث الاجتماعية بغض النظر عن عدم ملاءمتها ولياقتها فى بعض الموضوعات والقضايا البحثية .

٥ – بدأ الاهتمام بالمحددات الاخرى للطبقات ، غير الملكية وتوزيعها . فظهرت اهتمامات بنمط السيطرة على الملكية واستغلالها ، والتقسيم الاجتماعى للعمل ، وبعض مؤشرات تنظيم الطبقة وفاعليتها فى تحقيق مصالحها . وظهر اهتمام بالاصول الرأسمالية الاخرى غير الارض الزراعية ، كملكية ادوات الانتاج الحديثة كالجرارات وملكية الماشية (انظر عبدالمعطى وآخرون ، ١٩٧٦) .

٦ – تتشابه معظم الدراسات فى تصنيفها لطبقات القرية ، وان ظهر بينها اختلاف فهو فى كم الملكية التى تحوزها كل طبقة . ولوحظ احتفاظ فتحى عبدالفتاح بوجود الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين حتى عام ١٩٧٠ . واستند فى هذا على بعض صور الصراع الاجتماعى فى عدد من قرى مصر ، وعلى ما أظهرته لجنة تصفية الاقطاع من ممارسات كانت قد نتجت عن تغيرات فى قانونى الاصلاح الزراعى الأول والثانى . وتعتبر دراسة محمود عبدالفضيل (القاهرة ، ١٩٧٨) من أولى المحاولات التى ضمت الى التقسيم الطبقى فى الريف شريحة فقراء الفلاحين(**)، التى حددها تحديدا كميا بأولئك الذين يحوزون فدانين من الأرض فأقل . وهو تحديد كمى تكرر بعد ذلك فى بعض الدراسات اللاحقة (انظر مناقشة لمفهوم الفقر فى عبدالباسط عبدالمعطى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، الفصل الأول) .

☆ هناك استثناءات لهذا لا تشكل اتجاها أو اهتماما بحثيا . ومن امثلتها دراستا عطية الصيرفى (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ورقية مرشدى بركات (القاهرة ، ١٩٧٠) .

☆☆ تجدر الاشارة الى ان سمير أمين ، فى كتابه «مصر الناصرية» ، قد عرف فقراء الفلاحين بأنهم الحائزون لأقل من فدان ، وأغنياء الفلاحين بأنهم الذين يحوزون من ٥ – ٢٠ فدانا . وهذه تعبيرات ترددت فى عدد من الدراسات (انظر محمود عبد الفضيل ، ١٩٧٨ ، هامش ص ، ص٥٣ – ٥٤) .

وهناك محاولات للتوفيق - مع التحفظ - بين الاتجاهات المنهجية المختلفة، لوحظ وجودها فى دراسات علم الاجتماع والعلوم السياسية وبعض دراسات المهتمين بالاقتصاد. كان حدها الأكثر تطرفا تلك المحاولات التى يمكن وسمها بأنها تقع ضمن التوفيق غير الواعى. ومن امثلة هذا النوع من الدراسات: دراسات عبدالوهاب ابراهيم (القاهرة، ١٩٧٣، والقاهرة، ١٩٨٤)، وعادل السمرى (القاهرة، ١٩٨٤) وعبدالسميع عفيفى (القاهرة، ١٩٨٤).

ويمكن رصد عدد من الملاحظات على مثل هذه الدراسات، وغيرها مما يضيق المقام عن الاشارة اليه. منها ما يلى:

١ - لقد فهمت هذه المحاولات التوفيق المنهجى كما لو كان جمعا حسابيا بين الاتجاهات، بغض النظر عن التناقضات الفكرية والمعرفية والايديولوجية بينها. ومن امثلة هذا التوظيف ما ورد فى دراسة عبدالوهاب ابراهيم الأولى (١٩٧٣)، التى ذكر فيها انه وجد أن المادية التاريخية ملائمة لدراسة الملكية الزراعية فى القرية المصرية حتى عشية ١٩٥٢، فى حين ان البنائية الوظيفية ملائمة لدراسة التغيرات فى القرية المصرية بعد ١٩٥٢. هذا دون ان يشير الى المبررات المعرفية والمنهجية، أو أية مبررات اخرى، لمثل هذا الاختيار. كما لوحظ اعتماده على تعريف «لينين» للطبقة فى عرضه النظرى وفى تقسيم الطبقات وتصنيفها، فى الوقت الذى عرف البنية الاجتماعية تعريفا وظيفيا. اما عبدالسميع عفيفى فقد جمع فى تعريف الطبقة ومحدداتها بين الماركسية والوظيفية، دون توضيح أو تقديم لأى حيثية لمثل هذا الجمع. وكان عند المستوى الميدانى لعمله، لا هو مادى تاريخى، ولا هو بنائى وظيفى. اما عادل السمرى فنأتى من عمله بالاقتباس التالى «ليس من شك ان هناك طبقات أو فئات أو شرائح تقبع فى قاع التدرج الهرمى للمجتمع المصرى تتسم بالأمية وانخفاض مستوى المعيشة ووضاعة وحقارة المهن؟.. وايا كانت مسميات تلك الطبقات فان الأمر الهام هو تحديد معايير دراسة هذه الفئات، سواء كانت تتمثل فى الدخل أو المهنة أو التعليم أو الوعى (عادل السمرى، ١٩٨٤، ص ص ١٦٢ - ١٧٢).

٢ - ان أيا من المحاولات المذكورة لم تقرأ لا المادية التاريخية ولا البنائية

الوظيفية قراءة فاهمة مستوعبة . اذ اعتمد الكتاب على مصادر ثانوية غير دقيقة فى النقل والعرض . ولعل من الأمثلة الملفتة للنظر ماذكره عبدالسميع عفيفى من ان هناك نمطا انتاجيا يسمى النمط الاسيوى الأفريقى ، دون توضيح لما يقصد بهذا النمط ، الذى يشتم من كتابته انه قصد به «نمط الانتاج الاسيوى» .

٣ - يلاحظ على بعض هذه المحاولات جرأة ، ربما غير مسبوقة ، سواء فى نقد الاتجاهات المنهجية الأساسية بلاسند فى الفهم والمتابعة والاستيعاب ، أو اصدار تعميمات قاطعة . مع ان الحالات التى درست لتمثيل بعض الطبقات والشرائح لم تتجاوز فى عددها أصابع اليدين (انظر نموذجا لهذا ، عبدالوهاب ابراهيم ، ١٩٨٤ ، ص٣٢١) .

وثمة دراسات ومقالات انجزت حول طبقة أو شريحة اجتماعية ، كان اكثرها تحليلات نظرية محملة بالانطباعات والاجتهادات ، وأقلها هو الذى اعتمد على بيانات ميدانية ومعلومات تاريخية . ومن هذه الدراسات والمقالات أعمال عادل غنيم (١٩٦٨)، وفؤاد مرسى (١٩٦٩)، ورفعت السعيد (١٩٧٢)، وعبد العظيم رمضان (١٩٧١ ، ١٩٧٢)، ومحمود عبد الفضيل (١٩٨٠)، وعبدالسميع عفيفى (١٩٨٤) .

وفى حدود ما تم تحليله من هذه الدراسات والمحاولات ، أمكن رصد الملاحظات التالية :

١ - ان معظم المحاولات اتت من أشخاص ارتبطوا بالعمل العام ، السياسى والنضالى ، وان معظمهم كانوا ممن أرتبطوا فكريا بالمادية التاريخية .

٢ - ان معظم المحاولات ركزت على الطبقة المتوسطة ، التى فضل البعض تسميتها بالفئات الوسيطة أو البورجوازية الصغيرة ، وتلى هذا الاهتمام بالطبقة العاملة (الطليعة ، مايو ١٩٦٥ ، ويناير ١٩٦٨) . ثم الاهتمام بالبورجوازية البيروقراطية أو ، كما فضل البعض تسميتها ، الطبقة الجديدة .

٣ - ان معظم محاولات تحديد الطبقة الوسطى أو الفئات الوسطى اعتمدت على البعد المهنى والوظيفى (محمود عبد الفضيل، ١٩٨٠ وعبد السميع عفيفى، ١٩٨٤). وان قليلين فقط هم الذين ناقشوا علاقة الموقع الوظيفى

فى التنظيم الادارى بالتأثير فى قرارات الانتاج (عادل غنيم، ١٩٨٦، ص١٨).

٤ - ان معظم الدراسات التى عنيت بالطبقات المذكورة، الطبقة العاملة والفئات المتوسطة، عنيت بتطورها الكمى،كما عنيت دراسات الطبقة العاملة بنضالاتها النقابية والسياسية.

٥ - ان القليل من هذه المحاولات هو الذى اهتم بتناقضات وتحالفات هذه الطبقة أو الشرائح (من امثلة هذا فؤاد مرسى، رفعت السيد).

٦ - ان التركيز داخل صفوف البورجوازية الصغيرة، كان على الشرائح الأكثر فاعلية؛ البيروقراطيون والتكنوقراطيون والمثقفون. وأغفلت شرائح التجار وكبار الحرفيين، وان كان يستثنى من هذا محمود عبدالفضيل (١٩٨٠).

٧ - انه يمكن طرح عدد من التساؤلات فى ضوء حصاد هذه المحاولات، وهى تساؤلات لم تحسم الاجابة عليها، وان كان يحسب لهذه المحاولات انها النظر الى طرحها:

أ - ايهما ادق علميا:استعمال تعبير الطبقة المتوسطة، أو الفئات الوسيطة، أو البورجوازية الصغيرة؟ بالطبع يعتمد حسم هذا على التوجه المنهجى الذى ينطلق منه الباحث. ويهم هنا الاشارة الى ان تعبير «متوسطة» كصفة للطبقة، أو «وسيطة» كصفة لفئة وفئات، تبدو تعبيرات مكانية تصوريا فى سلم التدريج الهرمى للطبقات. وهى تعبيرات لم تحمل معرفيا، وبنائيا، الصفة الاجتماعية المحددة كيفيا للطبقة.

ب - ايهما ادق علميا، منهجيا ومعرفيا، تعبير «الطبقة الجديدة» أو «البيروقراطية البورجوازية» أو «الشرائح البيروقراطية المبرجزة»؟ مع أن المرء يميل الى استبعاد تعبير الطبقة الجديدة، لأنه غير دال علميا، الا اذا كانت الطبقة جديدة كل الجدة. وهذا يمكن التحفظ عليه، ذلك لأن السياق البنائى الذى أتيح لها ربما هو الجديد وليست هى. فتاريخ المجتمع المصرى، على مر العصور الطويلة، يشهد بدور اجهزة الدولة، وكبار موظفى هذه الاجهزة، فى ارتباطهم بسلطة الدولة من ناحية، واستغلال المنتجين المباشرين من ناحية اخرى.

جـ - انه لفهم «البورجوازية الصغيرة»، و«البورجوازية البيروقراطية» أو

«الشرائح البيروقراطية المبرجزة»، لابد من وضع متغيرات هامة لفهم تحالفاتها وحصاد وعيها النوعى والعام، هى :

- الجذور الاجتماعية الطبقية لها .
- دور الاستعمار والتبعية فى انتعاشها .
- علاقتها بسلطة الدولة .
- علاقتها بفائض قيمة عمل المنتجين، وبالفائض الاقتصادى اجمالا .

٤ ـ محاولات بحثية حول بعض مستويات البنية الفوقية للتكـــــوين المصـــــرى

تكاد ملاحظاتنا على المحاولات البحثية حول بعض مستويات البنية الفوقية للتكوين المصرى قبل ١٩٥٢ ، تنطبق على المحاولات البحثية التى انجزت بعد ١٩٥٢ حول الموضوع نفسه. من حيث استئثار المستوى أو الصعيد السياسى، بمعناه العام، باهتمام بحثى واضح، شاركت فيه انساق معرفية متنوعة داخل نطاق العلوم الاجتماعية، تركزت فى العلوم السياسية وعلم الاقتصاد بفروعه وعلم الاجتماع. ولوحظ، بالنسبة للعلوم السياسية، تطور بحثى نحو قضايا هامة ذات صلة بفاعلية التكوين المصرى وقواه من ناحية، واهتمام بالعمل البحثى الواقعى الميدانى من ناحية اخرى. ويمكن القول ان الاهتمام بالصعيد السياسى يعكس ادراكا بأهميته ودوره فى تطور التكوين المصرى، بدليل الاهتمام بالدولة، وبناء القوة، والنخبة السياسية، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، اكثر من الاهتمام بالابعاد والعمليات الاخرى ذات الصلة بالمستوى السياسى.

اذا حاولنا تقديم بعض الأمثلة حول الدراسات التى اعتمدت على ما يسمى بالتحليل الكلى أو الموسع لظواهر مجتمعة، كمقابل للدراسات التى عنيت بظواهر على مستوى المجتمع المحلى، وفى ضوء المعايير والمحددات التى سبق تسجيلها فى مقدمة العمل الراهن(*)، ولو تجاوزنا فكرة ترتيب الموضوعات البحثية وفق اى نسق للأولويات، سنجد ان دراسة «مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر – دور جماعات المصالح فى النظام السياسى ١٩٥٢ – ١٩٨١» (القاهرة، ١٩٨٣) من المحاولات التى تتطلب وقفة عند خطوطها وأبعادها الرئيسية، نوجزها فيما يلى:

١ – هدف بالدراسة الى توصيف اهم جماعات المصالح القائمة فى مصر خلال الفترة المذكورة، وتحديد نقاط التماس بينها وبين النظام السياسى، والقضايا التى دفعتها الى القيام بدورها فى العملية السياسية. واهتمت بتوزيع القوة داخل هذه الجماعات، والوسائل التى اتبعتها فى التأثير على

☆ من بين هذه المعايير ان تكون الدراسة ذات اهتمام بقضية مجتمعية ترتبط بالتكوين ككل، وان تكون منشورة، تحسبا لتأثيرها فى البحوث التى أتت بعدها منهجيا واهتماما، وان تغطى معظم الفترة الزمنية التى نعرض لها أو فترة مهمة منها.

النظام السياسى وفاعليتها فى هذا المجال (ص٧).

٢ - عرف جماعات المصالح باعتبارها جماعات من المواطنين تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام وقد تكون مؤقتة. وقد يتوافر لبعض هذه الجماعات تنظيم رسمى وقد لا يتوافر هذا التنظيم لجماعات اخرى. وتستند الاهتمامات المشتركة لهذه الجماعات على المهنة أو الوظيفة فى العملية الانتاجية، أو عقيدة معينة. وتسعى هذه الجماعات الى التأثير على النظام السياسى ليتبنى السياسات التى تحقق مصالحها ويعدل عن السياسات التى تكون بخلاف ذلك. ولا يتوافق تعريف جماعات المصالح مع تعريف الطبقة، فقد تتشكل جماعة المصلحة من عدة طبقات. (ص ص٥ - ٦).

٣ - صنف جماعات المصالح الى جماعات شبه منظمة، كالمؤسسة الدينية الاسلامية والقبطية وجمهور الطلبة، وجماعات منظمة تقوم على أساس طبقى، كاتحادات رجال الاعمال ونقابات العمال (ص٥٣)، والنقابات المهنية التى تستند الى اعتبارات قانونية (ص٨٧). واخيرا جماعات المصالح غير المنظمة، التى تتجسد فى الحشد التلقائى والتجمهر.

٤ - من أهم استنتاجات الباحث وجود منهجين تبنتهما جماعات المصالح. تمثل الأول فى الوقوف الى جانب قيادة الدولة فى توجهاتها الأساسية، كمقدمة ضرورية لطرح مطالب الفئات المكونة لهذه المصالح. وهو المنهج الذى اتبعته المؤسسة الدينية عموما، والاتحاد العام لنقابات العمال، وأغلب النقابات المهنية. اما المنهج الآخر فيتمثل فى محاولة الحفاظ على قدر من الاستقلالية، وان يكون تأييد بعض توجهات الجماعة الحاكمة بمثابة التنازل اللازم للحفاظ على قدر من الاستقلالية.

هذا، ولقد انعكس تطور النظام السياسى المصرى على جماعات المصالح من ناحيتين، هما: تكوين جماعات المصالح ذاتها، فقد استبعدت بعض الجماعات الفرعية من الدخول الى بعض الجماعات، مثل قصر عضوية نقابة الصحفيين على الصحفيين دون ملاك الصحف، وتقليص دور رجال أعمال القطاع الخاص فى الستينيات بسب التأميم. أما الناحية الاخرى فتمثلت فى مقدار الحرية المتاحة لجماعات المصالح، وهو مقدار مؤثر ولاشك فى

فاعلية الجماعة وحركتها (ص ص١٦٩ – ١٧٧).

وقد حاول ثروت زكى مكى دراسة «النخبة السياسية والتغير الاجتماعى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٦٧» (جامعة القاهرة، ١٩٨٢) وهى دراسة تنتمى فى اجمال توجهها المنهجى الى الوظيفية، فقد اعتمد الباحث فيها على ما أسماه «التكامل المنهجى» الذى جمع فيه بين «دراسة الحالة» و«المنهج الاحصائى» و«المنهج التاريخى». وهدفت الدراسة الاجابة على سؤالين أساسيين:

الأول: ما هو الدور الذى تلعبه الاصول الاجتماعية والطبقية للنخبة الحاكمة فى تحديد اتجاه معدل التغير الاجتماعى؟ وما هو دور القيادة «الكارزمية» التى تشهدها مجتمعات العالم الثالث فى هذا الصدد؟

والثانى: هل التغير الاجتماعى ضرورة تفرضها الظروف الموضوعية وتفاعلاتها؟ وما هى عقبات التغير؟ وكيف يمكن قياس معدل واتجاه هذا التغير فى مجتمع ما؟

وكمعطيات للاجابة على هذين السؤالين، توصل الباحث الى النتائج التالية:

١ – ان التغييرات التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة المذكورة لم تتم دفعة واحدة، وانما مرت بمراحل مختلفة ومتباينة عكست ادراك النخبة الحاكمة ووعيها بضرورة التغيير وأساليبه. وكانت صياغات التغيير تقوم على أساس اسبقية الحركة على الفكر، ومن خلال منهج براجماتى يستند الى التجربة والخطأ. وتمثلت أولى خطوات التغيير فى ازاحة نخبة كبار الملاك والرأسماليين، لتحل محلها النخبة الجديدة، المتمثلة أساسا فى النخبة العسكرية.

٢ – تمثلت اهم ملامح وخصائص النخبة الجديدة في:

أ – هيمنة النخبة العسكرية.

ب – تشابه الأصل الاجتماعى والانتماء الطبقى للنخبة الجديدة، الذى حدده الباحث بالطبقة المتوسطة (ص ص١٠٠ – ١٠٨).

جـ – تجانس ظروف التنشئة السياسية الذى انعكس على عدم الوضوح الايديولوجى.

د – لعبت كارزما عبدالناصر – كمصدر للشرعية – دورا واضحا فى تماسك النخبة وزيادة طاقة النسق السياسى على امتصاص ضغوط وطلبات الجماعات الجديدة .

٣ – ان النخبة السياسية كانت تتألف من مجموعتين ، هما : قلب النخبة ، الذى تركز فى اللجنة التنفيذية العليا لتنظيم الضباط الأحرار ، ومحيط النخبة ، الذى يتألف ممن كانوا يشكلون الصفوف التالية للصف الأول لتنظيم الضباط الأحرار .

٤ – تمثلت أهم الأساليب التى استخدمت لهيمنة النخبة العسكرية فى :

أ – السيطرة على الوزارات الرئيسية .

ب – وضع العسكريين فى مواقع هامة تالية للوزراء ، فى الوزارات التى تطلب الأمر ان يتولاها مدنيون ، كالخارجية مثلا .

جـ – الاستعانة بمن عرفوا «بالضباط التكنوقراط» .

د – محاصرة النخب السياسية الاخرى وتقليص حجمها وفاعليتها ، خاصة نخب اليساريين والليبراليين والاخوان المسلمين .

لقد عبرت اولى الدراستين السابقتين عن التيار أو التوجه المنهجى الخبروى ، الذى يجعل اطار البحث رهنا بخبرة الباحث ، دون اعلان لهويته وملامحه، حيث يكتفى عادة ببعض مفاهيم العمل من خلال تعريفات اجرائية. وعبرت الثانية عن اقتراب واضح من التوجه الوظيفى ، كما تشهد على هذا المفاهيم التى عرضها الباحث ومستوياته التحليلية.

وثمة دراسات اقتربت اكثر من سابقتيها من الرؤية البنائية النقدية . ومن امثلتها – بحسب تاريخ الانجاز – دراسة السيد ابراهيم زهرة ، وموضوعها «الاحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» (جامعة القاهرة ، ١٩٨٤) ، ودراسة أمانى قنديل ، وعنوانها «صنع السياسة العامة فى مصر ، دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ١٩٧٤ – ١٩٨١» (القاهرة ، ١٩٨٥) .

لقد حاول السيد زهرة فى بداية بحثه تحديد مفهوم الانفتاح الاقتصادى والتطورات التى طرأت عليه ، من المعنى العام وغير المحدد له الذى بدأ بورقة

اكتوبر وخطب السادات ، الى ان أصبح الانفتاح نقيضا لاشتراكية الستينيات ومرادفا للاقتصاد الحر . (ص٢١) . كما حاول مناقشة وتحليل الابعاد الاقتصادية لسياسة الانفتاح ، من خلال تأثيره على الاستقلال الاقتصادى ، وعلى القطاع العام والصناعة الوطنية . وعند تفسيره للتحول الى الانفتاح الاقتصادى ، ذهب الى أن العوامل الداخلية كانت الأكثر حسما فى هذا التحول : فتنامى فئات الرأسمالية المصرية ، بسبب ثغرات فى سياسات التنمية التى طبقت فى المرحلة الناصرية ، جعلت هذه الفئات بمثابة القاعدة الاجتماعية للانفتاح ، ومارست ضغوطها فى اتجاه التحول نحو رأسمالية المشروع الخاص . وبجانب العوامل الداخلية ، لعبت العوامل الخارجية دورا واضحا فى هذا التحول ، نتيجة للضغط العسكرى والاقتصادى . فعقبات الانفتاح الثلاث ، التى تمثلت فى الوجود السوفييتى وحالة اللاحرب واللاسلم ومقاومة بيروقراطية القطاع العام ، تمت ازالتها بفعل عوامل خارجية أساسا (ص ص ٢٦ - ٣٦) .

وعن تقييمه لفاعلية الاحزاب السياسية ، أشار الباحث الى انه رغم امتلاك هذه الاحزاب رؤى ومواقف وسياسات مختلفة بدرجات متفاوتة ، فانها لم تستطع ان تلعب دورا فاعلا فى التأثير على مسار السياسة . وقد فسر محدودية فاعلية هذه الاحزاب بما يلى : طبيعة النظام السياسى ، الذى تتمتع فيه مؤسسة الرئاسة بسلطات لا حد لها . وهذا يحجم دور الاحزاب ويحدده . وتمثل العامل الثانى فى الصيغة التى نشأت بها التجربة وتطورت ، والقيود والالتزامات التى فرضت عليها وبخاصة القوانين المقيدة للحريات . اما العامل الأخير فتمثل فى القيم التى ترتبت على الازمة الاقتصادية .

اما دراسة أمانى قنديل فقد انطلقت من فرضية رئيسية ، هى : ان التغير فى شكل النظام السياسى ، من التنظيم الواحد الى التعددية ، قد غير فى شكل صنع السياسة الاقتصادية ، ولكنه لم يغير من ادوار الفاعلين الرئيسيين فيه : فقد ظل رئيس الجمهورية محور النظام . ويرتبط بهذه الفرضية اخرى ، هى : ان المجموعة الاقتصادية داخل مجلس الوزراء تستمد قوتها وسلطتها من رئيس الجمهورية ، وان الجماعات غير الحكومية ، برغم التغير الذى طرأ عليها فى حجم الحرية المتاح لها ، كان تأثيرها محدودا فى صنع هذه

السياسة . بالاضافة الى ارتباط التغير فى مضمون السياسة الاقتصادية بتغير أدوار المشاركين .

وتركزت أهم المعالم المنهجية للعمل فى استخدام منهج متكامل فى التحليل، شمل «منهج القوى»(★) المتمثل فى دراسة حقيقة دور النخبة واطار توزيع المصالح ودرجة الاتفاق والصراع حول هذه المصالح ، والمنهج البيئى ، الذى يعنى بدراسة دور المتغيرات البيئية فى صنع السياسة الاقتصادية ، والمنهج الايديولوجى ، الذى يعنى بتحليل العناصر الثقافية والايديولوجية التى تنعكس على توجهات القيادة السياسية وتفسر مخرجات السياسات العامة ، فى جانب منها ، باعتبارها توظيفا لافكار وقيم ومعتقدات . كانت وحدة تحليل الدراسة هى «المؤسسة» ، مع عدم اغفال «القضية» كوحدة اخرى للتحليل . وتجدر الاشارة الى ان الباحثة استخدمت عددا من المفاهيم كأدوات تحليلية كالسياسة الاقتصادية ، والسياسة العامة ، و«الاختيار» فى السياسة العامة ، وصنع القرار ، والحزب السياسى ، وجماعات المصالح .

لقد اخترنا منها المفهوم الاخير كنموذج لأهمية جماعات المصالح بالنسبة لبعض اهتمامات مشروعنا البحثى ، ولامكانية مقارنته بمفهوم عرضنا له فى دراسة مصطفى كامل السيد ، التى سبقت الاشارة اليها . ذهبت الباحثة الى ان مفهوم «جماعات المصالح» يشير الى «تجمعات من الافراد تنشأ على أساس تطوعى يربط الافراد ببعضهم ، وتستهدف التأثير فى العملية السياسية . ويتمثل الدور الأساسى الذى تقوم به هذه الجماعات فى كونها وسيطا بين النخبة السياسية والجماهير أى بين الحاكم والمحكوم .. ويضيف جبريل الموند الى هذا التعريف عنصر المصالح (ص٤٣٤) . ولقد صنفت الباحثة هذه الجماعات الى : انماط تقليدية ، كالغرف التجارية والنقابات العمالية ، وأنماط جديدة ، كجمعية رجال الاعمال المصريين والمجلس المصرى الامريكى ولجنة رجال الاعمال المصرية الامريكية .

ولعل من أهم نتائج الدراسة التوصل الى ارتباط مضمون السياسة الاقتصادية فى السبعينيات بتصاعد أو تزايد بعض ادوار الفاعلين على النحو

☆ يبدو ان الباحثة تستخدم تعبير منهج كمقابل لمدخل او مقاربة تتفاعل فيها المفاهيم والمتغيرات مع أسس وركائز التحليل .

نفسه الذى ارتبط به مضمون تلك السياسة فى الستينيات بالتقليل من هذه الادوار أو محاصرتها :

١ - فقد ظل رئيس الجمهورية هو محور النظام.

٢ - واستمر تحرك مجلس الوزراء فى اطار هيمنة رئيس الجمهورية.

٣ - وانحسر دور مجلس الشعب أو ظل محدودا.

هذا عن مؤسسات التخطيط والاختيار من بين البدائل السياسية. اما بالنسبة لمؤسسات التنفيذ والرقابة على التنفيذ، فقد لوحظ افتقاد مؤسسات التنفيذ الى التنسيق والترابط. وافتقاد مؤسسات الرقابة للفاعلية. وبخصوص المؤسسات غير الرسمية، لوحظ تأثير محدود للأحزاب على عملية صنع السياسة الاقتصادية، فى الوقت الذى بدت فيه حيوية بعض جماعات المصالح، وكانت معارضتها لبعض القرارات سببا فى الغائها أو تجميدها.

وفى حدود هذه الأمثلة، التى تم اختيارها من بين بعض اعمال المتخصصين فى العلوم السياسية، يمكن رصد الملاحظات الآتية :

١ - ان الدراسات والبحوث بدت اكثر ارتباطا بالقضايا والموضوعات الحيوية بالنسبة للتكوين المصرى وحركته ومستقبله.

٢ - ان هذه الدراسات تمثل - فى تقديرنا - نقلة من حيث الاهتمام بتوظيف الاجراءات والادوات البحثية الشائعة فى العلوم الاجتماعية.

٣ - كما تشهد الدراسات على قدر من التواصل والتفاعل الفكرى مع العلوم الاجتماعية الاخرى، فلم تعد مصادر الباحثين الفكرية والبحثية حبيسة دراسات وكتابات المتخصصين فى العلوم السياسية.

٤ - ان الدراسات توحى بأن المشتغلين بالعلوم السياسية اكثر ميلا الى تفسير بعض ابعاد وعمليات المستوى السياسى ببعضها الآخر. والقليل من الباحثين هو الذى عنى باستطلاع ادوار العوامل البنائية الاخرى، الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - يبدو - هذا يرتبط بنشأة وتطور كل علم من العلوم الاجتماعية فى مصر ومصادره المعرفية - ان الاختيار النظرى المحدد ليس تقليدا بحثيا

سائدا فى هذا النسق العلمى – العلوم السياسية . كما يبدو ان هناك لغة منهجية سائدة ، مغايرة لتلك السائدة فى علوم اجتماعية اخرى : منها تعريف المنهج ، وتعريف التكامل المنهجى ، وصياغة المفاهيم ، وصياغة الفرضيات، بصرف النظر عن مصادرها المنهجية والمعرفية .

واذا عرضنا الى بعض النماذج البحثية حول المستوى السياسى التى انجزها مشتغلون بعلم الاجتماع ، واذا تجاوزنا الكتابات المدرسية والتحليلات النظرية(*) لنقف أمام بعض الدراسات الميدانية والواقعية ، سنجد ان الكم الأكبر من هذه المحاولات البحثية عنى بدراسة بناء القوة ، اما على مستوى المجتمع المصرى ككل (اسماعيل سعد ، الاسكندرية ، ١٩٧٨) ، أو دراسة القوة على مستوى المجتمع المحلى القروى (محمود عودة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ؛ وعبدالباسط عبدالمعطى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ؛ ومحمد عبدالنبى ، القاهرة ، ١٩٧٨) وهناك دراسات أقل اهتمت بالوعى ، أو بالمشاركة أو هما معا محى شحاتة ، ١٩٨٤ ، وعبدالباسط عبدالمعطى ١٩٧٨ ، و١٩٨٣ ، ومحمد عبد النبى ، القاهرة ١٩٨٥). وثمة دراسات أقل من هذه وتلك اهتمت بالسلطة والدولة ، سواء على مستوى المجتمع (عبدالباسط عبدالمعطى ، الكويت ، ١٩٨٠) ، أو مستوى القرية المصرية (سهير عبدالعزيز ، جامعة الازهر ، ١٩٧٩ ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وآخرون ، ١٩٨٥) .

ولو ركزنا على حصاد تحليلنا لدراسات بناء القوة ، سواء على مستوى المجتمع المصرى أو على مستوى مجتمع القرية ، يمكن ابراز ما يلى :

١ – ان التوجه المنهجى الذى ساد هذه الدراسات هو التوجه المادى التاريخى ، وان تفاوت توظيفه بين دراسة وأخرى . فمع ان معظم الدراسات عدت البنية الاجتماعية وتضاريسها الطبقية وعاء محددا لبناء القوة وخصائصه وفاعليته . فان تحديد مفهوم القوة واجراءات التحليل ارتبطت اكثر بحصاد الدراسات الخبروية الغربية حول بنى القوة فى مجتمعات محلية

☆ من امثلة هذه الدراسات كتابات علم الاجتماع السياسى المؤلفة . والمترجمة . ومن نماذجها ، اعمال محمد على محمد ، والسيد الحسينى ، واحمد زايد .

غربية . يتضح هذا لدى محمود عودة (١٩٨٢ ، ص٢٢٢) ولدى اسماعيل سعد (١٩٧٨ ، ص ص ٥١ - ٥٣).

٢ - ان القليل من المحاولات هو الذى حاول الربط بين القوة والموقع الطبقى بصورة واضحة (من امثلة هذا محمد عبدالنبى ، ١٩٨٥ ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، ١٩٧٥) والاكثرية من المحاولات جمعت فى محدداتها بين المستوى الاجتماعى والمستوى الاقتصادى ، وغير ذلك من محددات فردية ونفسية .

٣ - من حيث ما اتفقت عليه الدراسات من نتائج ، يمكن رصد ما يلى :

أ - ان بناء القوة يرتبط بالمستوى الاقتصادى .

ب - ان بناء القوة على المستوى المجتمعى تأثر بتوجهات السلطة السياسية ومضمونها الاجتماعى وانحيازاتها الطبقية . وبينت الدراسات - فى هذا الصدد - تأثير سلطة رئيس الجمهورية فى فاعلية بناء القوة .

جـ - ان بناء القوة على المستوى المحلى اكثر فاعلية وتأثيرا فى القرارات الهامة ، الاقتصادية أولا والسياسية ثانيا .

هـ - ان مصادر التغير فى بناء القوة على المستوى المحلى تمثلت فى العسكريين والبيروقراطيين والتكنوقراطيين . فى حين ان مصادر التغير على المستوى المحلى تمثلت فى البيروقراطيين ذوى الأصول الطبقية البورجوازية، كبيرة وصغيرة . وقد لعب التعليم، وما صاحبه من حراك أو تنقل اجتماعى فى الستينيات ، دورا واضحا فى دخول عناصر جديدة من ابناء العمال وصغار الفلاحين الى بنية القوة .

و - انه يوجد ما يشبه التركز فى بناء القوة على المستويين المجتمعى والمحلى . فالشخص الواحد يشغل عدة مواقع فى انماط بنية القوة ، الاقتصادية والسياسية والادارية .

وهناك دراسات اخرى يمكن الاشارة اليها ، عنيت بموضوعات مختلفة من موضوعات المستوى السياسى . فقد اهتمت سهير عبدالعزيز (جامعة الازهر ، ١٩٧٩) بدراسة العلاقة بين قوانين الاصلاح الزراعى والتغير فى بناء السلطة ، مع ان عنوانها كان «البناء القرابى وعلاقته ببناء السلطة فى القرية

المصرية» . وكان توجهها أقرب الى التوجه الخبروى المستند الى مفاهيم متباينة الاصول المنهجية . فى حين اهتم عبدالباسط عبدالمعطى (القاهرة ، ١٩٧٩) بدراسة ملامح الوعى الاجتماعى لدى حائزى القوة فى قرية مصرية ، مستندا فى قضاياه وفرضياته الى المادية التاريخية . اما دراسة احمد زايد (القاهرة ، ١٩٨١) ، فقد اعتمد فيها على التيار النقدى فى علم الاجتماع ، لكى يدرس الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى . على ان توظيفه المتطرف - كما نرى - لمقولة الخصوصية ، أفضى احيانا الى تناقض مع توجهه المنهجى العام . ولقد كان محمد عبدالنبى (القاهرة ، ١٩٨٥) فى دراسة للوعى الاجتماعى بين الفلاحين ، أقرب فى توجهه النظرى الى الماركسية الجديدة .

أما دراسة عبد الباسط عبد المعطى وآخرون حول «الدولة والقرية المصرية» (القاهرة ، ١٩٨٥) ، فقد بينت ، فى ضوء اطارها المادى التاريخى ، دور الدولة فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية بين الطبقات ، واعادة توظيف بعض عناصر الفائض الاقتصادى للحفاظ على هذا التمايز .

لقد توصلت هذه المحاولات البحثية فى اجمالها الى نتائج يمكن ان تساعد فى الاجابة على بعض التساؤلات حول بعض التغيرات فى المستوى السياسى على مستوى القرية المصرية . من هذه النتائج ، على سبيل المثال : تأثير المستوى الاقتصادى فى ظواهر وعمليات المستوى السياسى ، والدور الواضح للسلطة المركزية فى تغيير بنية السلطة وفاعليتها على مستوى القرية ، وان التغير غالبا ماكان يتم بطريقة سلمية ، استخدم فيها القانون الرسمى بشكل واضح .

على ان اهم نقطة خلافية أثارتها الدراسات ، وأتت بشأنها بنتائج متباينة ، هى النقطة الخاصة بالعلاقة بين العائلة والنسق القرابى اجمالا ، وبين السلطة السياسية ومكوناتها . فقد بينت دراسة عبدالباسط عبدالمعطى (القاهرة ، ١٩٧٧) ان العائلة اطار «موقفى» لتنظيم بعض مواقف الصراع الطبقى من اجل حيازة السلطة ، فى الوقت الذى تحدث فيه صراعات داخل الاسرة حول موضوعات اقتصادية . فى حين بينت دراسة سهير عبدالعزيز (جامعة الازهر ، ١٩٧٩) وجود تغير واضح فى العلاقة بين العائلة والسلطة السياسية .

٥ ـ بعض الاتجاهات الاسلامية وفهم المجتمع المصرى

تميزت السبعينيات والثمانينيات من القرن الراهن بتطور واضح فى النشاط الاسلامى، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة. ومع ان جماع الممارسات يشكل ظاهرة فى الشارع المصرى من حيث الاداء الاجتماعى - الخدمى - والاقتصادى والسياسى، فهى ليست مجال اهتمامنا فى العمل الراهن(*)، لأن تركيزنا - كما ذكرنا فى المقدمة - هو على استطلاع المحاولات البحثية والدراسية التى قصدت فهم حركة المجتمع المصرى وعوامل تطوره.

وعلى أساس هذا المعيار، وبعد فحص ما اتيح لنا من قراءات اطارها المرجعى الاسلام وما ترتب عليه من فكر، لم نجد دراسة مصرية تنطبق عليها خصائص الدراسة العلمية، قصدت تشخيص تطور المجتمع المصرى. فما هو متاح من كتابات يندرج تحت أصناف كثيرة الا الدراسات التاريخية التحليلية التشخيصية لحركة المجتمع المصرى وتصنيف قواه الاجتماعية والسياسية. فالسائد هو:

١ - محاولات قصدت قراءة فكر الخلفاء الراشدين لابراز ما فيه من ابعاد انسانية واجتماعية. ولعل من أمثلة من قاموا بمثل هذه المحاولات محمد عمارة ومجموعة «العبقريات» التى كتبها «عباس محمود العقاد» وعدد من كتابات عبد الرحمن الشرقاوى.

٢ - وهناك كتابات سعت الى تفسير القرآن الكريم، وشرح بعض

☆ هذه الممارسات ليست جديدة على الشارع المصرى، كما يتصور البعض، فهى ترتبط بنشأة الاخوان المسلمين، وتطورهم تنظيميا وحركيا. فقد سبق لهم الاعتماد على مدخل الخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادى والتربوى والتثقيفى، لتهيئة ارضية نشر افكارهم ودعاواهم وتعبئة الجماهير حولها. ففى دراسة أعدها غازى التوبة عنوانها «الفكر الاسلامى المعاصر - دراسة وتقويم» (الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٧) قدم قوائم بالمؤسسات الاخوانية ومواقعها وعناوينها، شملت المدارس والمعاهد ومدارس محو الأمية ومدارس الجمعة، والوحدات الصحية وشركة المعاملات الاسلامية التى انشئت فى ١٩٣٩، والشركة العربية للمناجم والمحاجر، ١٩٤٧، وشركة الاخوان المسلمين للغزل والنسيج، ١٩٤٨، وشركة المطبعة الاسلامية، ١٩٤٦، وشركة التجارة والاشغال الهندسية والتوكيلات التجارية، وشركة الاعلانات العربية.

النصوص الدينية ، وهى شائعة لدى كثير ممن يشغلون وظائف أو ادوار دينية .

٣ – وهناك نمط من الكتابات التحريضية والتعبوية لتجميع انصار من خلال رؤية سياسية للاسلام ، سعت الى تغيير المجتمع وصولا الى السلطة ، أو الوصول الى السلطة لتغيير المجتمع . ومن امثلة هذا النمط ، كتابات الاخوان المسلمين ، والجماعات الاسلامية المختلفة .

٤ – وهناك كتابات تقويمية حول بعض توجهات الفكر الاسلامى المعاصر ، منها كتاب «غازى التوبة» الذى سبقت الاشارة اليه ، والذى قصد تقويم الاجتهادات المختلفة التى قدمها عدد من المفكرين والباحثين فى الاسلام . وقد صنفها الى مدارس ، كالمدرسة الاصلاحية (محمد عبده ، ومالك بن بنى) ، والمدرسة التاريخية (طه حسين ، وعباس العقاد) ، والمدرسة التربوية (تقى الدين البنهانى ، وحسن البنا) .

قد تطول قائمة التصنيف ، لكننا لسنا مؤهلين الآن لسردها جميعا ، لأن الذى يهمنا – كما سبقت الاشارة – هو نمطان من الكتابات : نمط سنمر عليه سريعا ، ونمط سنقف عنده لتوضيح بعض ملامحه باعتباره الاكثر صلة بمشروعنا البحثى ، الذى أعدت دراستنا الراهنة من اجله .

النمط الأول هو نمط أولئك الذين تلقوا تعليما دينيا بالاساس ، وقصدوا تفسير النصوص الدينية تفسيرات مختلفة ومتعددة الزوايا ، وكان جل اهتمامهم بالعبادات والعلاقة بين الانسان وخالقه . (من امثلة هؤلاء ، موسى محمد على ، القاهرة ، ١٩٧٣) .

أما النمط الثانى : فهو الذى أسهم فيه بدرجة واضحة عدد من الباحثين فى الاقتصاد والتاريخ وشئون المجتمع ، تلقوا تعليما علمانيا أو دنيويا غربيا ، ومارسوا نظريات وعلوم الغرب واستوعبوها ، وفى الوقت نفسه ، مارسوا العمل الفكرى والعمل العام ، وبعد سنين من الممارسة والتأمل والمشاركة المجتمعية ، بدأوا يشكلون تيارا سعيه المعلن المساهمة الفكرية المبدعة لخروج المجتمع المصرى من أزمته المعاصرة . ولانهم حاولوا ، اكثر من غيرهم ، التمهيد لابداع نظرى مستقل ومتمايز كما أعلنت كتاباتهم ، سنحاول الوقوف على بعض معالم فكرهم والمسلمات التى يطرحونها من خلاله :

١ – بدأوا بنقد الفكر الانسانى فى اجماله ، المثالى والمادى على السواء ، منطلقين من ان هذين النمطين من الفكر يحملان عداء واضحا ومواربا للحضارات غير الغربية ، وخاصة الحضارة العربية الاسلامية . ولاثبات هذا ، حاول بعضهم الاتيان بأمثلة من هنا وهناك والتدليل على هذا العداء ، فكرا وممارسة (عادل حسين ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

٢ – عنى معظمهم بنقد الفكر الغربى باتجاهاته المختلفة ، وحاولوا اثبات مقولة ان لهذا الفكر مدارس غربية ، وليس علوما غربية (عادل حسين ، ١٩٨٣) ، واهتم بعضهم بالتركيز على مظاهر التبعية العلمية ودورها فى تشويه فهم الواقع والتاريخ العربى واعاقة ابداع فكر مغاير له ، فلسفة ومبادىء ، ذات صلة بأصوله الحضارية . ومع توافر امكانية قبول بعض هذه الافكار ، وبخاصة ما يرتبط بالتبعية ، فان اسانيد بعض من هؤلاء اعتمدت – فى احيان غير قليلة – على منطق هذه المدارس الغربية كما يقولون ، وعلى بعض مفاهيمها العلمية والمنطقية (جلال امين ، القاهرة ، ١٩٨٣) وعلى بعض المعلومات والأمثلة التاريخية من الاتجاهات الغربية ، الماركسية والوظيفية ، مع التركيز على نقد النظريات من خارجها وليس فى ضوء أسس معرفية علمية ، وانما فى ضوء أسس ايديولوجية وقيمية ، هى ضرورية ، لكنها ليست كافية لتحطيم بنى هذه النظريات ، لأنها ، مهما كثر نقدنا وطال ، تحوى بعض الأسس التى تستحق التأمل والتدقيق ، وبخاصة ما ارتبط منها بالمجتمع البشرى وصيرورته ، يؤكد عادل حسين هذا المعنى (عادل حسين ، ١٩٨٣ ، ص٢٦٦) كما يؤكده عيسى عبده (عيسى عبده ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٢٨) .

٣ – وعندما يقرأون الاصول الاسلامية والتراث الاسلامى، فانهم يقرأونها فى ضوء ما تعلموا وما ترسب فى عقولهم ، سواء بوعى أو بدونه . وحسب تعليم كل ، تكون زاوية التأمل والتدقيق والتحليل لهذه الاصول . ولعل تحليل بعض المقالات والدراسات والاوراق البحثية التى نشرت ضمن المؤتمر العلمى السنوى الثالث بكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، وموضوعها «المنهج الاقتصادى فى الاسلام بين الفكر والتطبيق» (ابريل ١٩٨٣) يدلل على هذا . ومن امثلة هذا دراسة احمد ماهر عز ، وعنوانها «نظرية المالية العامة فى الاسلام» ودراسة عبدالفتاح عبدالرحمن ، وموضوعها «التنمية فى اطار العدل

الاجتماعى - رؤية اسلامية». وتوجد دراسات اخرى تحمل الافكار نفسها، لكننا سنكتفى بدراستين . فى الدراسة الأولى حديث عن أهمية المالية العامة ودوها وعلاقتها بالتنمية . كان الحديث عن فكرة شائعة فى الفكر الغربى، ثم استشهد على سبق الاسلام لها، أو مغايرته معها بنصوص من القرآن والحديث الشريف . وفى الثانية تعريف للتنمية مأخوذ عن كتابات اطارها المرجعى الفكر الغربى، ثم تدليل بالنصوص الدينية على اهتمام الاسلام بالمضمون نفسه، وبالعوامل الأساسية المؤثرة فى التنمية كالعوامل الاجتماعية. وفى كتاب لشوقى الفنجرى عنوانه «المذهب الاقتصادى فى الاسلام» (القاهرة، ١٩٨٦) توضيح للصبغة الاسلامية للتنمية الاقتصادية بأنها شاملة وانها متوازنة وأن غايتها الانسان نفسه (ص ص١١١ - ١١٥). ولعل المدقق فى الصياغة - بدءا من عنوانها - يلاحظ تأثرها بالفكر الاقتصادى الغربى الذى ركز على التنمية الاقتصادية، رغم تجاوز هذا التحديد فى الفكر المعاصر، فالتنمية الآن ينظر اليها على أنها مركبة وشاملة وحركية. لكن تخصص الكاتب فى الاقتصاد انعكس على التعريف، فالاقتصاديون قليلا ما تجاوزوا الابعاد الاقتصادية الى ابعاد أخرى اجتماعية وثقافية وحضارية. خلاصة القول ان هذا المنحى فى الفكر الاسلامي يذهب - وهذا اجتهاد شخصى - الى تفسير النصوص الدينية بأثر رجعى، اذا جاز التعبير، حيث التدليل على بعض الأفكار والمقولات بعد ظهورها فى الغرب، وليس قبل ذلك، من خلال بعض النصوص الدينية.

٤ - قال بعض الباحثين فى هذا الاتجاه بفكرة شبيهة بتلك التى قدمها عادل حسين وأشرنا اليها فى فقرة سابقة، والتى ترى ان هناك مدارس غربية وليس علوما غربية. فثمة دراسة لرمزى سلامة فى المؤتمر المشار اليه آنفا، عنوانها «مبادىء وليس علم الاقتصاد الاسلامى»، ودراسة لرشاد عبدالحكيم موضوعها «المبادىء الأساسية للاقتصاد الاسلامى». فى الدراسة الأولى يقول الباحث «باختصار .. القرآن ليس نظرية فى الاقتصاد ولا يحتوى على علم للاقتصاد الاسلامى.. والاقتصاد الاسلامى ببساطة هو مذهب ايديولوجى يرتبط الى حد الالتصاق بفكرة أو مبدأ العدالة الاجتماعية.. الاقتصاد الاسلامى ينتمى الى ايديولوجية ثورية تستهدف تغيير الواقع الفاسد.. الاقتصاد الاسلامى ليس سوى مجموعة من المبادىء الدقيقة

الواضحة والشاملة لما يجب ان تكون عليه تصرفات الافراد فى حياتهم الاقتصادية اليومية » (رمزى سلامة، صص ٥٤١ - ٤٥٦).

٥ - أما البديل الفكرى الذى يقدمونه، فانه يقوم على مسلمات عامة، يمكن لعموميتها ان تحظى بقدر عال من الاتفاق، لكنها لا تزال بحاجة الى جهود طويلة، حتى يمكن ان تصاغ على اساسها مقولات ومفاهيم تقود عملية البحث العلمى المجتمعى. وهى جهود لم يقدم انصار هذه المسلمات شواهد تؤكد امكانية النجاح فيها. فجلال امين، مثلا، فى دراسته «بعض اشكال التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث» (القاهرة، ١٩٨٣) ذهب الى «ان المخرج لتحرير الفكر الاجتماعى من تبعيته هو الاستقلال السياسى.. فمن المستحيل ان نتوقع من المفكر الاجتماعى ان يحارب معركته الخاصة مستقلا عن رجل السياسة. ومن قبيل تبديد الطاقة والجهد ان يطلب الى المفكر الابداع فى الوقت الذى يعمل فيه رجل السياسة وواضع السياسة الاقتصادية فى اتجاه مضاد تماما». أما عادل حسين. فقد بين انه فى عملية البناء النظرى الموجه للتجدد الذاتى - كمكون للممارسة النظرية المستقلة - لا يرفض استخدام بعض المكونات النظرية المكتشفة فى الغرب، ولكن ذلك يتطلب فرز محتويات الترسانة الغربية. ومعياره فى هذا هو عزل ما هو خاص (غربى) عما يصلح لأن يكون عاما (عالميا). ويساعد فى هذا خصوصية تطورنا الاجتماعى الاقتصادى وبعض المتغيرات الفاعلة فى واقعنا الموضوعى، كالطوائف أو القبائل التى تتقاطع مع الطبقات فى تشكيل البنية الاجتماعية والسلطة، وكالمال النفطى (ص ص٢٧١ - ٢٧٢). بطبيعة الحال، لا أحد يرفض التحرر من التبعية العلمية، ولا يرفض فرز الفكر الغربى، ولا يرفض ضرورة الاستقلال السياسى كما لا يرفض التكوينات الاخرى القائمة، رغم محدودية وجودها فى المجتمع المصرى. (ويبدو ان القياس كان على مجتمعات عربية اخرى لا يزال النظام القبلى يؤثر فيها)، ان مثل هذه المسلمات بدأ نقاشها فى مصر منذ فترة ليست قصيرة فمجلتا « الفكر المعاصر » ١٩٧١، و « الطليعة » ١٩٧١، وبعض الكتابات فى علم الاجتماع (انظر عبد الباسط عبد المعطى، ١٩٧٢، وسمير نعيم، ١٩٧٥، ومحمود عودة، ١٩٧٨) اهتمت بالمضامين الايديولوجية لعدد من النظريات الغربية.

٦ - من بين مساهمات الباحثين فى هذا الاتجاه فى فهم الطبقات الاجتماعية، ما قدمه شوقى الفنجرى، وآخرون. وتتلخص المساهمة فيما يلى :

أ - الاسلام لا يقر الطبقية. فاقرار الاسلام للتفاوت فى الثروة والدخول ليس معناه، كما تصور البعض خطأ، ان الاسلام يقر الطبقية :

أ -١ - والاسلام لا يسمح بأى حال ان يكون التفاوت فى الثروة والدخول مطلقا.

أ -٢ - والاسلام لا يسمح بأن تستأثر اقلية بخيرات المجتمع.

أ - ٣ - والاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد القضاء على الفقر والحاجة بضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد.

أ - ٤ - والناس جميعا فى نظر الاسلام سواء، دون تمييز بين جنس أو وطن أو مال أو حسب أو جاه. فالعامل الوحيد المميز بين الناس فى نظر الاسلام هو «التقوى» لا «المال»، أى العامل الانسانى «الطبيعى» لا العامل الاجتماعى «المصطنع».

ب - ومفهوم التقوى، باعتبارها العامل الوحيد المميز بين الناس فى الاسلام، ليس كما تصوره البعض خطأ كالامام الغزالى بأنه «الاعراض عن الحياة والمال والهروب من الشواغل والعوائق، وقطع علاقة القلب عن الدنيا والانابة الى دار الخلود». فليس ذلك من التقوى أو من الاسلام الذى جاء ايجابيا واجتماعيا. التقوى فى الاسلام هى الايمان المقرون بالعمل الصالح. والتقوى لا المال المميزة بين الناس نهج وأسلوب فى الحياة. (شوقى الفنجرى، ص ص ٢١٣ - ٢١٨).

٧ - يستنتج من المحاولات السابقة، وغيرها مما لم يسمح المقام بعرضه، ان ثمة تكرارا لمقولتين أساسيتين تساعدان على فهم حركة المجتمع الاسلامى :

الأولى: تتمثل فى العامل الروحى، وجوهره الايمان بالله وبمبادىء الاسلام الرئيسية التى وردت فى الكتاب الكريم والسنة النبوية واجتهادات السلف.

والثانية : هي التوازن بين تناقضات الحياة الانسانية، المادة والروح، والموضوعي والذاتي، والدنيا والآخرة، والملكية الفردية والجماعية، ومصلحة الفرد ومصلحة المجموع.

٨ – وثمة أفكار مكملة وردت على لسان أعضاء من بعض الجماعات الاسلامية اثناء اجراء مقابلات معهم لمهمة بحثية. وكانوا اعضاء في جماعتي «الكلية الفنية العسكرية» و«التكفير والهجرة». ويهم الاشارة الى بعض من هذه الافكار رأينا انها ذات صلة بدراستنا الراهنة : (سعد الدين ابراهيم، فبراير ١٩٨٢)(*).

١ – تسعى الحركات الاسلامية الى اعادة بناء النظام الاجتماعي على أساس الاسلام. ويعني هذا بالدرجة الأولى تطبيق الشريعة الاسلامية (القرآن والحديث) على الحياة اليومية. وفي هذا الصدد ذهب الباحث الذي أعد تقرير البحث الى ان المجموعتين تتفقان على فساد النظام السياسي، من ابرز شواهدهم على هذا هزيمة النظام من اعداء الاسلام، الذين حددوا بالغرب الأوروبي المسيحي واليهودية والشيوعية.

٢ – صورت مجموعة الكلية الفنية العسكرية المجتمع كضحية للقادة السياسيين الذين لا يخشون الله. اما مجموعة التكفير والهجرة، فلم تميز بين النظام السياسي والمجتمع. والوصف الذي استخدم للتعبير عن هذا هو تعبير «الجاهلية».

٣ – بالنسبة للرؤية الاقتصادية للمجموعتين، اتفقتا على ادانة ونقد كل من النظام الرأسمالي والشيوعي، لكنهما لم تقدما صورة متكاملة حول النظام الاقتصادي الاسلامي. وترى المجموعتان ان الغنى الفاحش والفقر المدقع ليس لهما مكان في المجتمع الاسلامي، لو ان الناس التزموا بالأوامر وبالمحرمات. ومن الأوامر الضرورية : دفع الزكاة، ودفع الاجر للعامل، والعمل الجاد والأمين. ومن المحرمات الاكتناز والتبذير. وليس من حق فرد مسلم أو جماعة مسلمة ان تحتكر الاستخدامات العامة، كالنار والماء والكلأ. والملكية الخاصة والربح والميراث مسموح بها. ويمكن للحكومات ان تبتدع

☆ لقد آثرنا الاعتماد على هذه الدراسة بالانجليزية لصعوبة الحصول على نصها العربي، ولأن الذي اجراها باحث مصري، ولأنها دراسة ذات اهمية ودلالة.

صيغا من الملكية العامة لو ان مصلحة الأمة اقتضت هذا . وقد حصرت الجماعات الاسلامية المشكلات الاقتصادية فى سوء الادارة ، خاصة ادارة الموارد ، وفى تطبيق سياسات الاستيراد ، وفساد القيادات الرسمية ، وانخفاض الانتاجية .

٤ – وعن رؤية المجموعتين للطبقات الاجتماعية والتدريج الاجتماعى ، اتفقتا على ان التمايز الاجتماعى مسألة مقبولة فى النظام الاسلامى . لكنه محصور فى التمايز بين الناس فى العمل فقط، وليس بسبب الأصل أو النوع أو اللون . ان العمل هو وحده الذى يميز بين الناس فى الدنيا والآخرة . ويعد مفهوما العدالة والقسطاس من المفهومات الاسلامية والضرورية فى المجتمع الاسلامى . واستخدم أفراد الجماعتين مصطلحات بديلة للمصطلحات الغربية المعبرة عن الطبقات . «فالمستضعفون فى الأرض» تعبير يستخدم بديلا «للطبقة العاملة» أو المستغلين ، ويستخدم تعبير «الظلمة» مقابل للمستغلين أو القاهرين .

ومما يجدر بنا ابرازه بشأن هذه الكتابات ما تثيره من قضايا وفرضيات ، يجب الا نصدر عليها احكاما مسبقة ، بل يجب ان نخضعها لمنطق التحليل والبحث والتقصى والتدقيق ، ومن ثم اصدار احكام علمية بشأنها . منها :

١ – انه لا توجد حضارة انسانية واحدة ، وانما عدة حضارات وعدة جذور وأصول ومسارات متباينة للحضارات الانسانية .

٢ – ان ثمة حضارات انسانية ، منها الحضارة الاسلامية ، لها جذورها الفلسفية التى تعلى من الابعاد الروحية والمعنوية فى تعبئة الناس من بعد اعدادهم للقيام بالفعل الاجتماعى الجماهيرى الذى يحقق المستقبل المرغوب .

٣ – انه من الضرورى اعادة النظر فى تلك القطيعة المعرفية مع التراث الدينى والاجتماعى المصرى العربى الاسلامى ، فالتفاعل مع هذا التراث يمكن ان يثرى العلوم الانسانية والفكر الاجتماعى .

٤ – التأكيد على مخاطر التبعية بكافة صنوفها ومجالاتها وأساليبها ،

وضرورة الاعداد والاستعداد لمواجهتها ، خاصة فى مجال العلوم الانسانية .

٥ – يسلم بعض الكتاب ببعض المفاهيم العلمية والمصطلحات المستقرة فى المراجع والمصادر المعتمدة : كالقوانين ، والنماذج ، والمعدلات فى الاقتصاد ، وكعلاقات الانتاج وقوى الانتاج فى الاجتماع (عيسى عبده ، عادل حسين ، المصدران المذكوران) .

على ان ثمة ملاحظات – لا تخلو من دلالة – حول هذه الكتابات ، نذكر منها ما يلى :

١ – ان معظم الكتاب انشغلوا بنقد الفكر الغربى لنفيه ، وان جل النقد اعتمد على معايير ايديولوجية اكثر منها علمية ، منهجية ومعرفية وواقعية ، مما جعل النقد محدودا فى تأثيره .

٢ – ان معظم الكتابات اعتمدت على المفاهيم والقضايا السائدة فى العلوم الاجتماعية الغربية ، مما يعنى استحالة القطيعة المعرفية مع هذه العلوم .

٣ – ان بعضا من الكتاب قدم خطوطا عامة جدا لما يجب ان يقود الفكر الاجتماعى الاسلامى ، كضرورة الاطلاع على التراث وفرزه ، لكن احدا منهم لم يقم بهذا الفرز .

٤ – ان العمل البحثى ، التشخيصى والتحليلى للواقع الاجتماعى ، غائب ، ومن ثم لم تقدم امثلة تشد الباحثين ، ولم تفتح بابا للاجتهاد المنشود .

٥ – ان معظم الانتقادات التى وجهت للفكر الانسانى المغاير كانت من خارجه دون تحليل كاف لبنيته ، ودون توظيف للمعطيات والشواهد التاريخية والمعاصرة لدحضه .

الفصـــل الثــالث

حصــاد واستخــلاصات عامة ونوعية

مقـدمة :

نسعى فى هذا الفصل من الدراسة الى الامساك بالخيوط الاساسية التى نسجتها المحاولات البحثية البارزة حول التكوين المصرى ، بقصد الافادة من هذه الخيوط لصياغة اجابات على اسئلة هامة مطروحة فى مشروعنا البحثى، مثل : من أين نبدأ نظريا وبحثيا ، ومن أى الموضوعات؟ بالطبع لا ندعى ان الدراسة الراهنة ستجيب على هذه الاسئلة ، وان كنا نؤمن بأنها يمكن ان تساعد فى التقدم على الطريق . ومن المعلوم ان الاجابة على هذه الاسئلة تتطلب اجابات اخرى على اسئلة فرعية منها :

١ – ما هى التوجهات المنهجية التى سادت بين المحاولات السابقة؟

٢ – ما هى معالم تشخيص تطور التكوين الاجتماعى المصرى ؟ وما هى أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين المحاولات البحثية المختلفة حوله؟

٣ – كيف درست تضاريس التكوين الاجتماعى المصرى ، وفى ضوء أى المعايير تم تصنيف هذه التضاريس وتناولها علميا ؟

٤ – ما هى أهم الفرضيات التى قدمت أو يمكن صوغها فى ضوء نتائج المحاولات المذكورة وما توصلت اليه من تعميمات مبرهنة علميا ؟

هذه هى أهداف هذا الفصل ، عبرنا عنها فى تساؤلات ، سنحاول ان نقدم اجابات عليها .

أولا : التوجهات المنهجية التى سادت المحاولات البحثية :

يجب التمييز ابتداء بين التوجهات المنهجية السائدة فى العلوم الاجتماعية فى مصر ، والتى يكاد يسيطر من بينها التوجه المثالى بتوجهاته الفرعية ، الوظيفية والخبروية ، وبين التوجهات المنهجية السائدة فى دراسة موضوع التكوين الاجتماعى المصرى ، التى يسيطر فيها التوجه المادى النقدى ، بتوجهاته الفرعية ، الماركسية الكلاسيكية والماركسية الجديدة . ذلك لأنه

حتى المحاولات التوفيقية التى عنيت بالتكوين المصرى أو أحد مستوياته، تأثرت بالتوجه المادى التاريخى. ولا ترجع سيادة هذا التوجه فى دراسة موضوع التكوين الاجتماعى الى الغلبة العددية لانصاره بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، وانما لأن هذا التوجه، بحكم تركيبه الفلسفى والمعرفى، هو الأكثر اهتماما بموضوعات التطور والتحول والتغير، وتضاريس البنية الاجتماعية وتفاعلاتها.

ويمكن ايجاز أهم معالم استيعاب هذه التوجهات وتوظيفها فيما يلى:

١ – لقد واكب فهم التوجه النقدى واستيعابه، تأثر انصاره بهذا الفهم عندما اهتموا بدراسة التطور الاجتماعى الاقتصادى والسياسى والفكرى للمجتمع المصرى، لقد بدأ التوظيف ميكانيكيا أو يكاد قبل ١٩٥٢، وتأثر الباحثون بالنتائج التى توصل اليها مؤسسو الماركسية التقليدية، فبدا الباحثون اكثر انشغالا بالقياس الماركسى، اكثر من التحليل الماركسى، كما بدا الاهتمام بالابعاد المادية، أو ان شئنا الدقة بأبعاد الاساس الاقتصادى والاجتماعى للتكوين المصرى، اكثر من الاهتمام بابعاد البنية الفوقية لهذا الاساس. وانحصر الباحثون، أو كادوا، عند تحديدهم للطبقات الاجتماعية، فى محدداتها المادية، اكثر من الاهتمام بأبعادها الايديولوجية والسياسية. وكان الاهتمام البحثى قاصرا – تقريبا – على أولئك الذين انشغلوا واشتغلوا بالعمل العام السياسى والنضالى.

٢ – ومع تطور المجتمع المصرى بعد ١٩٥٢، وتطور مؤسساته البحثية والفكرية والعلمية، بدأنا نلمس بعض التغيرات فى فهم هذا التوجه واستيعابه وتوظيفه. فظهرت محاولات بحثية ركزت اهتمامها على مستويات التكوين الاجتماعى الاخرى، السياسية والايديولوجية والقانونية. كما بدأ الاهتمام بالابعاد السياسية والايديولوجية للطبقات الاجتماعية. ولاحظنا قدرا من الفهم لابعاد الجدل العلمى الذى ساعد فى التمييز بين شكل الظواهر وشكل ما بينها من علاقات، وبين مضمون هذه الظواهر وهذه العلاقات. وبدأت تظهر دراسات واقعية ملموسة لوصف وتحليل وتفسير بعض أبعاد واقع التكوين المصرى بعد عام ١٩٥٢، كما لاحظنا ان الاهتمام بتشخيص التكوين المصرى وديناميات وعلاقاته لم يعد قاصرا على المشتغلين بالعمل

العام ، فقد لحق بهم مجموعة من الاكاديميين فى الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية . ومع السبعينيات ، ظهرت اهتمامات يمكن تصنيف توجهاتها المنهجية بأنها اكثر اقترابا من الماركسية الجديدة ، نبهت الى ضرورة وضع التطور النوعى، وخصوصية بعض أبعاد التكوين المصرى، فى الحسبان عند البحث والتحرى العلميين . فظهرت دراسات حملت افكارا وقضايا نظرية حول دور الدولة والسلطة السياسية ، وحول دور الدين والتراث فى تشكيل الوعى الاجتماعى والطبقى وصيرورته ، وحول العلاقة بين العائلة والطبقة وبين القرية والمدينة ، وحول دور العامل الخارجى فى مسار التطور الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى .

٣ – لقد صاحب وجود تباينات فى التكوين العلمى لمن انجزوا المحاولات البحثية ، تباينات فى فهم وتوظيف التوجه المادى التاريخى . ومن ثم لاحظنا اختلافا – واحيانا اضطرابا – بين نتائج دراسات وبحوث اولئك الذين انطلقوا من هذا التوجه أو اعتمدوا عليه . ويفصح هذا عن نفسه بجلاء شديد من خلال محاولات تشخيص نمط الانتاج فى هذه الحقبة أو تلك ، ومن خلال تحديد الفترة الزمنية التى بدأ فيها التكوين المصرى يسير فى اتجاه التطور الرأسمالى . وسوف نشير الى الاختلاف والتباين حول هاتين المسألتين فى فقرة تالية .

٤ – يمكن القول ان المتابعة الفكرية والعلمية للتطورات التى طرأت على الماركسية وتياراتها الجديدة كانت محدودة الى حد واضح . فمتابعة ما اثير حول تعاصر أو تمفصل انماط الانتاج ، وتحليلات انماط انتاج ما قبل الرأسمالية (وما سمى بأنماط انتاج خراجية ، واستعمارية ، .. الخ) . لم تظهر فى الكتابات العربية الا على مستوى نظرى فقط ، ولم يوظف أى منها أو يختبر من خلال دراسات واقعية ملموسة ، أى كمقولة أو فرضية من الفرضيات الأساسية .

٥ – وفيما يتعلق بالتوجهات المنهجية الاخرى ، فكانت بالترتيب : الوظيفية ، ثم المحاولات التوفيقية ، وكان اهتمامها بأبعاد ومستويات من التكوين الاجتماعى معزولة عن غيرها من الابعاد والمستويات ، وغالبا ماكان يفسر احد جوانب البعد المعين من خلال علاقاته الوظيفية ببقية جوانب البعد

المدروس نفسه. فقد درست الاحزاب، والمشاركة، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، من خلال علاقاتها ببقية جوانب وعمليات المستوى السياسى. وكان من ملامح اهتمام هذه التوجهات بالطبقات الاجتماعية، تعاملها مع الظاهرة الطبقية كمعطى. ولذلك كان تركيزهم على مؤشرات الوجود الطبقى، كالتعليم والدخل وطريقة الحياة، بديلا لدراسة الجذور التاريخية لنشأة الطبقات ومحدداتها الموضوعية. وكان اهتمامهم بآثار الطبقات على العلاقات والخصائص الشخصية، بدلا من الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية، وآثار البنية الطبقية وعلاقتها ببقية ابعاد ومكونات البنية الاجتماعية. وواكب هذا اهتمام بتنقل الافراد داخل وبين الطبقات، اكثر من الاهتمام بالحراك الجماعى للطبقات، ومابينها من علاقات وتفاعلات اجتماعية، كالتحالف والصراع.

٦ – بالنسبة للتوجهات ذات الارتباط بالاسلام، يلاحظ – فى حدود متابعتنا، وهى للحق محدودة – انها لم تطور مفاهيم أو مقولات تحليلية لدراسة التكوين الاجتماعى، وذلك لأن اهتماماتها البحثية لا تزال نادرة، والاهتمام الأكبر كان منصبا – غالبا – على التعبئة لأحداث التغيير، والدفاع عن الاسلام والرد على خصومه، ونقد الفكر الغربى. وعن الاهتمام بالطبقات، فثمة اعتراف بوجودها وضرورتها، وفى الوقت نفسه الاكتفاء باعتبار «التقوى» أساسا للتمييز بين الناس، ومحاولة البعض الجمع بين التقوى والعمل كأساس للتمايز الاجتماعى بين الناس. على انه يمكن استنتاج معيار آخر من تحليل المقابلات التى أجريت مع بعض الجماعات الدينية – مجموعة الكلية الفنية العسكرية والاخوان المسلمون – وهو معيار «الظلم» مقابل «الاستغلال» المستخدم فى بعض الادبيات الغربية. وحيثية هذا الاستنتاج هو تسمية بعض القوى «بالظلمة» مقابل «المستغلين».

٧ – وعن علاقة المحاولات البحثية بالفكر الاجتماعى المصرى – العربى، أى بأعمال الرواد الذين اهتموا ببعض أبعاد التكوين، يلاحظ وجود ما يشبه القطيعة المعرفية مع هذه الاعمال، وذلك باستثناءات محدودة، منها محاولة محمد دويدار، الذى عنى ببعض أفكار ابن خلدون والمقريزى، وعلى بركات، الذى اهتم ببعض اعمال على مبارك. وترجع هذه القطيعة الى عوامل كثيرة متفاوتة فى اهميتها، فمنها المصادر التعليمية والمعرفية التى نشأ

الباحثون عليها وارتبطوا بها ، ومنها التبعية الفكرية والعلمية ، ومنها علاقة العلم بالمجتمع ، ومنها اللغة التى كتبت بها مصادر التراث الفكرى والاجتماعى .. والتى تعد عائقا أمام قراءة الاجيال الحديثة والمعاصرة لها .

٨ - وبصدد الأساليب والاجراءات المنهجية التى وظفت لجمع وتحليل البيانات والمعطيات ، فقد ساد لدى انصار التوجه المادى ما أطلق عليه الباحثون أسلوبا تاريخيا أو منهجا تاريخيا ، مع ان معظمهم اعتمد على المعلومات التاريخية التى قدمها باحثون وكتاب تاريخيون ، بغض النظر عن درجة مصداقية بعض هذه المعلومات . لقد ساد مثل هذا الاسلوب البحثى معظم أعمال من اشتغلوا بالعمل العام وبعض الاكاديميين . كما استخدم انصار هذا التوجه - المادى - مصادر اخرى كبيانات وشواهد تدعم نتائج دراساتهم ، منها البيانات الاحصائية الرسمية والتشريعات . وبدرجة أقل ومتأخرة نسبيا ، بدأ مع السبعينيات تقريبا استخدام اسلوب البحث الواقعى الملموس ، خاصة فى بعض اعمال المشتغلين بعلم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ . هذا ولقد ساد لدى انصار الاتجاهات المثالية والتوفيقية اسلوب الدراسات الخبروية التجزيئية ، التى كان الاهتمام فيها بجذور الظواهر المجتمعية وتطوراتها فى أضيق الحدود . وكان اختزال الظواهر فى ابعاد واضحة قابلة للدراسة الكمية ، وعزلها عن علاقاتها بغيرها من ظواهر البنية ، اتجاها غالبا أو يكاد . وغدت استمارات البحث ، ايا كانت طريقة جمع بياناتها ، اداة كاسحة لجمع بيانات ، عن طريق اسئلة اختيرت بدرجة من العمدية فى ضوء خبرة الباحث أو بعض نتائج الدراسات السابقة ، الاجنبية غالبا .

٩ - بالنسبة للكم الأكبر من محاولات التوفيق بين التوجهات المنهجية المتنائية - خاصة المادية التاريخية والوظيفية - فالذى يلفت النظر هو فقر استيعاب وتحليل هذين التوجهين . بدليل عدم ادراك - ومن ثم عدم مناقشة - التنائيات والتناقضات الفلسفية بين التوجهين ، فى نظرتهما للانسان والمجتمع وظواهر الكون الاخرى . ولقد انعكس عدم الفهم هذا على المفاهيم والقضايا . فقد بدا لى ان فهم هذين التوجهين جاء محدودا وشكليا ، وكان الاعتماد فى متابعتهما ، غالبا ، على مصادر ثانوية غير دقيقة ومتحيزة فى

عرضها لهما . ومن الأمثلة الطريفة ، فى هذا السياق ، ان يقال - كما اشرنا من قبل - ان المادية التاريخية تساعد على فهم المجتمع المصرى قبل ١٩٥٢ ، فى حين ان الوظيفية تكون اكثر كفاءة فى تحليله بعد ١٩٥٢ . كما ذكر باحث آخر ان هناك نمطا انتاجيا أطلق عليه النمط الاسيوى الأفريقى . والذى تجدر الاشارة اليه ان هناك باحثين يزعمون امكانية أخذ مفاهيم من هذا الاتجاه أو ذاك وجمعها معا فى «سلة واحدة» للافادة منها ، مما يعنى امكان الجمع بين مفاهيم من هنا وهناك ، معزولة عن بنيتها النظرية ومنطقها وفلسفتها . وهذا ينطوى على فهم محدود للنظرية العلمية . فأى نظرية علمية - بوصفها نسقا مفتوحا - لا يمكن ان تتحدث فى كل كبيرة وصغيرة ، وعن الظواهر التى وقعت والتى ستقع ، وانما هى تقدم الخطوط والتوجهات الأساسية التى يمكن استحداث أى مفهوم فى ضوئها ، واذا لم يتم هذا ، عدت النظرية قاصرة وجامدة فى صياغتها ، وتطلب الأمر اعادة النظر فيها .

ثانيا : ماذا درس ؟ وماذا قيل ؟

غاية هذه الفقرة التركيز على الموضوعات التى استأثرت باهتمام معظم الباحثين بقصد الوقوف على نقاط الالتقاء والاختلاف بشأنها ، ودلالة هذا وذاك . ويهم هنا الاشارة الى ان الاتجاهات المنهجية السائدة فى المحاولات البحثية فرضت نفسها على الموضوعات والظواهر المدروسة ، ومن ثم كان الاهتمام الواضح بموضوعات مثل نمط الانتاج والطبقات الاجتماعية ، والمستوى السياسى ، الذى ركز من خلاله - بدرجة أوضح - على سلطة الدولة والاحزاب السياسية .

١ - محاولة دراسة نمط الانتاج وتشخيص التكوين المصرى قبل ١٩٥٢ :

انفرد انصار الاتجاه المادى التاريخى بدراسة نمط الانتاج الذى ساد المراحل التاريخية قبل ١٩٥٢ ، وانشغلوا بدرجة واضحة بتعيين النقطة الزمنية التقريبية التى بدأ التكوين المصرى عندها فى السير نحو التطور الرأسمالى . واذا كنا قد عرضنا فى دراستنا الراهنة ما يقرب من ست عشرة

محاولة فى هذا الصدد ، فثمة أخرى كانت فى خلفية العرض لم نقف عندها مباشرة ، تجنبا للتكرار والاطالة غير المرغوبة .

ويمكن تصنيف محاولات التشخيص على النحو التالى :

الاتجاه الأول : ربط انصار هذا الاتجاه بين عصر محمد على وبداية التطور الرأسمالى فى مصر . وقد اجمع على هذا كل من محمد انيس ، ومحمد دويدار ، وأحمد صادق سعد ، وجمال حمدان ، وعبد العظيم رمضان ، وابراهيم عامر ، والسيد الزيات . واختلف بعض هؤلاء فى تحديد العام الذى بدأ فيه هذا التطور ، كما اختلفوا فى اعتبار حكم محمد فترة شهدت تعاصر الاقطاع والرأسمالية ، أو وجود غلبة للنمط الرأسمالى ، أو تعايش النمط الشرقى مع الرأسمالى . فعبد العظيم رمضان اعتبر عام ١٨٣٧ بداية الميلاد الحقيقى للرأسمالية . فى حين حدد جمال حمدان هذا بعام ١٨٤٠ . وذهب احمد صادق سعد بهذا التاريخ الى عام ١٨٤٧ . ومعنى هذا ان فترة محمد على يمكن ان تكون قد شهدت شبه سيادة للاقطاع ، فبداية التطور الرأسمالى كانت مع أواخر حكم محمد على . اما احمد صادق سعد فقال بسيطرة النمط الاسيوى . فى حين اعتبر محمد دويدار عصر محمد على محاولة لنوع من الرأسمالية المستقلة ، وذهب الى ان بدايات التطور الرأسمالى ترجع الى ماقبيل الحملة الفرنسية . واعتبر ابراهيم عامر عصر محمد على مرحلة انتقالية مابين الاقطاع والرأسمالية .

الاتجاه الثانى : حدد اصحابه بداية التطور الرأسمالى بالمرحلة الاستعمارية ، وتباينوا فى تحديد التاريخ التقريبى لانفراد النمط الرأسمالى بالسيطرة داخل التكوين المصرى ، أو اعتبار المرحلة الممتدة حتى ١٩٥٢ مرحلة انتقالية مابين الاقطاع والرأسمالية . وممن اعتبروا المرحلة الاستعمارية ايذانا بالتطور الرأسمالى ، فوزى جرجس ، وشهدى عطية الشافعى ، وعاصم الدسوقى ، ومحمود متولى ، وفتحى عبدالفتاح ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وجمال مجدى حسنين . وان كان عاصم الدسوقى اعتبر عام ١٩١٤ عام السيطرة شبه التامة للنمط الرأسمالى ، فى حين اعتبر محمود متولى عام ١٩٢٠ بداية التطور الرأسمالى ، وحدد شهدى عطية

الشافعى ذلك بثورة ١٩١٩ . وممن اعتبروا الفترة الممتدة حتى ١٩٥٢ فترة تعاصر أو تعايش الاقطاع والرأسمالية ، كل من شهدى عطية الشافعى ، ومحمود حسين ، وفتحى عبدالفتاح ، وجمال مجدى حسنين ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وصالح محمد صالح ، وان كان فتحى عبدالفتاح قد قال بسيطرة الاقطاع حتى ١٩٥٢ ، فى الوقت الذى قال فيه شهدى عطية الشافعى بسيطرة هذا النمط الانتاجى حتى عام ١٩١٩ .

وثمة محاولة منفردة فى هذا الصدد ، هى محاولة طاهر عبدالحكيم ، الذى قال بسيادة «العبودية المعممة» فى مصر منذ تاريخها المكتوب حتى ١٨٧١ ، عام قانون المقابلة ، الذى عده عام مسيرة التكوين المصرى مع التطور الرأسمال (طاهر عبدالحكيم ، ١٩٨٦) .

٢ – محاولة تشخيص نمط الانتاج السائد بعد عام ١٩٥٢:

رغم القلة العددية لمحاولات تشخيص نمط الانتاج الذى ساد التكوين المصرى بعد ١٩٥٢ ، مقارنة بالمحاولات التى انجزت عن التكوين المصرى قبل ١٩٥٢ ، فيمكن ملاحظة تنوع معايير التشخيص ، ومن ثم مسميات مراحل التطور .

أ – ساد بين المحاولات الاتجاه الذى شخص النمط الانتاجى السائد بعد ١٩٥٢ بأنه تمثل فى رأسمالية الدولة(★) . نجد هذا فى محاولات محمود حسين ، وابراهيم العيسوى ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وعادل غنيم ، وما أسماه جمال حمدان «برأسمالية الدولة المقنعة» .

ب – هناك اتجاه قسم المرحلة الناصرية الى اثنتين فرعيتين : الأولى لما قبل ١٩٦١ ، والثانية لما بعدها . حيث وسمت الأولى بأنها مرحلة تحرر وطنى ، والثانية مرحلة تحول اشتراكى . ويظهر ذلك فى كتابات محمد أنيس ، وغيره من المؤرخين الذين نسجوا على منواله .

جـ – هناك محاولة عدت المرحلة الناصرية مرحلة «استقلال وطنى» ، حلت محلها ، مع بداية سياسة «الانفتاح» مرحلة تبعية مصر للنظام الرأسمالى

☆ بعد استبعاد التحليلات الايديولوجية الصرفة ، التى لم تعتمد منهجا علميا تقريبا وانما كانت تردد ما أتت به مواثيق المرحلة الناصرية .

بقيادة الولايات المتحدة . وتفصح هذه المحاولة عن نفسها فى كتابات عادل حسين ، وبخاصة عمله الذى سبق عرضه ، «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية» (١٩٧٢) وسار فى الاتجاه نفسه عدد من المحاولات المصرية والعربية .

د - هناك فريق من الباحثين والمشتغلين بالعمل العام اعتبروا المرحلة الناصرية مرحلة «تطور رأسمالى» وظهرت أعمال هذا الفريق بعد منتصف السبعينيات تقريبا. ومن الأمثلة دراسة ابراهيم سعدالدين التى سبقت الاشارة اليها .

وتجدر الاشارة الى ان معظم المحاولات السابقة تكاد تتفق على وسم المرحلة من منتصف السبعينيات حتى الآن بأنها مرحلة «رأسمالية مشوهة» أو «تابعة» أو «رأسمالية طفيلية» .

ولعل تلخيص المحاولات السابقة يطرح تساؤلا حول دواعى تباينها ، خاصة داخل انصار التوجه المنهجى الواحد (لانه من المنطقى ان يختلف ويتباين أنصار التوجهات المختلفة والمتباينة) أقصد بين انصار التوجه المادى التاريخى . يمكن حصر أسباب الخلاف بينهم فى سببين رئيسيين :

١ - تفاوت متابعة وفهم واستيعاب الاتجاه المادى التاريخى ، فى ارتباطه بالتكوين الفكرى والعلمى لأصحاب المحاولات المختلفة .

٢ - تفاوت الخبرة بالادوات والاجراءات المنهجية ، مما ترتب عليه تفاوت فى تقدير الشواهد التى وظفت فى المحاولات البحثية ، ومن ثم التفاوت فى عمق ودقة الاستنتاجات ودلالاتها المعرفية والواقعية .

ولقد ترتب على هذا عدد من الممارسات البحثية ، منها :

أ - الاعتماد على المعلومات التاريخية بصرف النظر عن مصداقيتها ودلالتها ، ووهن الاهتمام بالتحقق منها والتدقيق فيها قبل توظيفها .

ب - التركيز على شكل الظواهر وقصور الاهتمام بمضمونها ، كما حدث فى تشخيص التطورات التى طرأت على الملكية فى مصر .

جـ - التعامل الميكانيكى مع بعض الظواهر ، مما ترتب عليه اغفال حركتها وعلاقاتها وجذورها . مما برز بوضوح عند التعامل مع القوانين

الخاصة بالملكية الزراعية ، واعتبار صدور قانون ما دليلا على تغيرات فى البنية الاجتماعية علما بأن بعض الفرضيات حول التحليل الاجتماعى للقانون تذهب الى اعتبار القانون تقنينا لواقع ومكاسب حدثت ، أى ان الواقع يسبق فى تغيره التشريع . كما يذهب بعضها الى اعتبار القانون اعلانا وايذانا ببدء التغير ، الذى قد يأخذ سنين حتى تتحقق مراميه ، خاصة اذا كان هذا القانون فى غير صالح المسيطرين ، أو يلزمهم ببعض الواجبات . وعلى هذا فالاعتماد على صدور القانون كحيثية لحدوث التغير ، يصعب قبوله دون تحليل وتدقيق فى الواقع السابق على صدور القانون .

د – الميل الواضح الى اختزال الظواهر والعلاقات فى عدد محدود من الابعاد والعمليات ، كتشخيص الملكية فى ضوء شكل علاقاتها ، والاكتفاء فى تشخيص نمط الانتاج بعلاقات الانتاج ، دون اهتمام كاف بقوى الانتاج . وكالتركيز على الانتاج الزراعى واغفال القطاعات الاقتصادية الاخرى . وكالاكتفاء بالمحددات المادية فقط– والاقتصادية بخاصة– فى دراسة الطبقات، والاهتمام بالطبقات المسيطرة اكثر من الطبقات الخاضعة ، خاصة شرائحها المرشحة لاحداث التغيير .

هـ – المبالغة فى توظيف مقولة «المرحلة الانتقالية» فبعض الباحثين كاد أن يعتبر تاريخ المجتمع المصرى فى معظمه مرحلة انتقالية ، وبعض ثان اعتبر فترة محمد على مرحلة انتقالية ، وبعض ثالث اعتبر المرحلة عشية ١٩٥٢ مرحلة انتقالية ، وبعض رابع جعل المرحلة الانتقالية تمتد الى ما بعد ١٩٥٢ .

ويمكن صياغة فرضية حول بدء التطور الرأسمالى فى مصر من حصاد المحاولات السابقة ، باعتبار شبه الاتفاق بين غالبية الباحثين ، وباعتبار الشواهد التاريخية. تذهب هذه الفرضية الى «ان عصر محمد على يعد البداية الحقيقية للرأسمالية فى مصر» . ولعل من شواهد هذه الفرضية :

١ – التغير فى علاقات الملكية ونمط توظيفها . فمحمد على ، وان كان المالك القانونى للأرض ، الا ان نمط توظيفها شهد ما يسمى بملكية الانتفاع ملكية فردية ، وان مضمون علاقات الملكية شهد نمطا قريبا من رأسمالية الدولة .

٢ – بروز الاستغلال الرأسمالى للأرض الزراعية ، من خلال العمل المأجور والزراعة الرأسمالية لمحصولات نقدية ، كان فى مقدمتها القطن .

٣ – انشاء عدد من المصانع ، فى القاهرة خاصة ، وهى وان كانت صناعات حربية فى غايتها ، الا انه صاحبها عمل مأجور وتطوير لقوى الانتاج ، وبداية لتكون طبقة عاملة ، ستواصل تطورها بعد ذلك .

تستكمل الفرضية السابقة بأن التطورات اللاحقة لعصر محمد على اكدت تواجد الرأسمالية واتجاهها نحو السيطرة البنائية ، وان كانت تطوراتها حكمت بالتدخل الخارجى فى الاقتصاد المصرى ، لتكون ثورة ١٩٥٢ بداية مرحلة جديدة ، كان التركيز فيها على تحقيق استقلال التطور الرأسمالى ، الذى وصل ذروته بما نسميه «رأسمالية دولة مستقلة» أو «وطنية» حتى عشية ١٩٦٧ . وبعد هذا تفاعلت التناقضات الداخلية مع محاولات الهيمنة الرأسمالية الخارجية على الاقتصاد المصرى ، لتتأكد هذه الهيمنة مع نهاية السبعينيات من القرن الراهن . ويهم هنا ان نشير الى ان تفهم هذه الفرضية ووضعها فى مكانها العلمى يتطلب ، أولا ، التعمق فى مضمون العلاقات الانتاجية وأساليب السيطرة على الملكية وتوظيفها ، وأوجه الاستثمار والتقسيم الاجتماعى للعمل ، وموقع المنتجين المباشرين من كل هذا ، وثانيا ، ان نميز بين الخطاب الرسمى ، وبين الممارسات والتغييرات والعلاقات الواقعية .

٣ – أهم عوامل تطور التكوين الاجتماعى المصرى :

يمكن القول أن معظم المحاولات التى عنيت بتفسير تطور التكوين المصرى اهتمت بمجموعتين من العوامل ، هما : مجموعة العوامل الداخلية ، التى تمثلت فى مستويين : المستوى أو الأساس الاقتصادى ، الذى اشتمل – كما بينت المحاولات البحثية – على العلاقة بين المنتج ووسائل الانتاج ، وقوى الانتاج ، والطبقات الأساسية ، والصراع الطبقى . والمستوى السياسى ، الذى اشتمل على سلطة الدولة والاحزاب والقوى السياسية . اما المجموعة الثانية فهى مجموعة العوامل الخارجية ، التى تمثلت فى التعامل مع الخارج والتفاعل معه حضاريا ، بجانب هيمنة الخارج وتدخله المباشر ، من خلال الاستعمار التقليدى والاستعمار الجديد والتبعية .

ويلفت النظر فى أمر هذه العوامل ، وما اشتملت عليه من متغيرات ، ما يلى :

أ- انه ، وان ذكرت معظم هذه المتغيرات ، الا انها تفاوتت من حالة الى اخرى . ولعل تعبير جمال حمدان كان اكثر التعبيرات حدة عند تغليبه للعامل الخارجى ، اذ قال بأن مصر قلما تتغير بارادتها . وتبعه - بدرجات متفاوتة - جلال امين وآخرون . ويبدو ان من غلبوا العامل الخارجى كانوا مهمومين اكثر بتفسير التخلف والتطور المشوه . وهناك من غلبوا العامل الداخلى ، وهم كثيرون ، منهم : محمد انيس ، ومحمد دويدار ، وأحمد صادق سعد ، على سبيل المثال . ويبدو ان الذين غلبوا العامل الداخلى كانوا مهمومين اكثر بقضايا التحرر والاستقلال .

ب- يمكن التمييز بين أنصار العوامل الخارجية والداخلية محاولات رجحت عاملا أو بعدا خارجيا اكثر من غيره ، وعاملا أو بعدا داخليا اكثر من غيره . فعلى مستوى العوامل الخارجية ، نجد تكرارا اكثر لدور الاستعمار ، يليه الاتصال والتفاعل الحضاريين مع العالم الخارجى ، وبخاصة أوروبا ومجتمعات البحر المتوسط . وبالنسبة للعوامل الداخلية ، وجدنا اهتماما واضحا جدا بتطور الملكية وعلاقات الانتاج كعامل محدد لتطور التكوين المصرى ، تلاه مباشرة العامل السياسى ، الذى ورد اكثر لدى المشتغلين بالتاريخ ، وفى مقدمتهم محمد أنيس . وتجدر الاشارة الى ان البعد العربى ورد كبعد هام بين العوامل الخارجية ذات التأثير فى التكوين المصرى ، خاصة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، نظرا لدور الهجرة الى الدول العربية البترولية ، ودور الاستثمارات العربية فى مصر . ورد هذا البعد فى اعمال غير قليلة ، منها اعمال عادل حسين ، ومحمد دويدار ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، على سبيل المثال . ولقد ميز الذين رجحوا العامل السياسى بين ابعاده وعملياته من حيث اهميتها ، وان بدا شبه اجماع بين هؤلاء على أهمية سلطة الدولة ، وسلطة الحاكم الفرد تحديدا ، والتى برزت قبل ١٩٥٢ فى أعمال فوزى جرجس ، ومحمد انيس ، واحمد صادق سعد ، وعبدالباسط عبدالمعطى ، وبرزت بعد ١٩٥٢ فى أعمال جمال مجدى حسنين ، وعلى الدين هلال ، ويونان رزق ، وسامية سعيد ، وأمانى قنديل ، على سبيل المثال .

جـ- بالنسبة للعلاقة بين المجموعتين من العوامل ، الداخلية والخارجية ،

لوحظ ان التحليلات فى معظمها لم تهتم بالظرف التاريخى الذى يفسر اولوية دورالعوامل الداخلية أو الخارجية ، أو الاتساق بين غايات كل منهما فى اللحظة التاريخية التى يصاحبها تدعيم كل منهما للآخر . ومن ناحية أخرى ، لم يبرز - الا قليلا - الاهتمام بتناقض غاياتهما ، ومن ثم تحجيم كل منهما للآخر . وان كانت هذه النقطة الأخيرة قد نالت من الاهتمام اكثر نسبيا من السابقتين عليها .

د - هناك عوامل رأى البعض انها مثلت اطارا لحركة وفاعلية كل من العوامل الخارجية والداخلية ، سواء عند تأثير الخارج فى اعاقة التطور أو عند تأثير الداخل فى دفع التطور . تمثلت هذه العوامل فى جملة العوامل البيئية ، التى اتى فى مقدمتها الموقع الجغرافى السياسى والبيئة النهرية .ورد هذا لدى جمال حمدان ، وفوزى جرجس ، وسعد الدين ابراهيم .

هـ- ثمة عوامل داخلية ذات أهمية ودلالة من منظور بعض التوجهات المنهجية ، خاصة المادية والنقدية ، ومع ذلك لم تنل الاهتمام الكافى، منها : قوى الانتاج والقوى السياسية صانعة التغيير ، والصراع الطبقى ، والمضمون الطبقى للسلطة السياسية ، والبعد الثقافى .

٤ - البنية الطبقية : المحددات ومعايير التصنيف ومضمونه :

٤ - ١ - محددات الطبقة :

عكست محاولات تعيين محددات الطبقة التوجهات المنهجية التى قادت المحاولات البحثية المختلفة حول البنية الطبقية ، وانطبعت بمسلمات هذه التوجهات وفلسفاتها فى الوقت نفسه . وترتب على هذا :

أ - تعامل انصار الاتجاهات المثالية مع الطبقات كمعطى بنائى ، ومن ثم انشغلوا بتأكيد اهمية الطبقات وما بينها من تمايزات ، وضرورتها لتوازن بنية المجتمع . وعدوا ما يشغله الفرد من أوضاع نتاجا طبيعيا لخصائصه الشخصية ، كالطموح والقيم والرغبة فى التنقل الاجتماعى . كما اهتموا بما ترتب على وجود الطبقات من تمايزات اجتماعية فى التعليم والدخل وفرص

الحياة وطريقة الحياة . وفى الاجمال ، اغفلوا الصراع الطبقى مقابل الاهتمام بصراع الثقافات الفرعية وصراع الادوار . واذا جاز التعبير ، يمكن القول – فى التحليل العام انهم عنوا بالمتغيرات الوسيطة والتابعة المرتبطة بالوجود والوضع الطبقيين . ولأنهم رأوا القصور فى الانسان ونوازعه وغرائزه ، فان التغيير وجب ان يركز عليه لا على الظروف البنائية المحيطة به ، لأنها نتاج «الاتفاق الجماعى» أو «العقل الجمعى» . واذا صعب تغيير الانسان وجب حكمه بضوابط اجتماعية ، ضمانا لتكييفه وتوافقه وامتثاله وانصياعه للظروف المحيطة . لقد تمت دراسة الطبقات فى ضوء هذا الاتجاه من خلال عدد من المؤشرات ، كالدخل ومقداره والتعليم ودرجته ، وطريقة الحياة ونمط الاستهلاك . وكان الناس يوزعون ، فى ضوء هذه المؤشرات ، توزيعا شبه احصائى ، الى ثلاث درجات أو تسع درجات ، غالبا ما تحدد فى ضوء ادراك الناس وادراك الباحث . وكان الاهتمام فى اجماله بتدريج المبحوثين وترتيبهم رأسيا ، داخل مجموعات كانت غالبا عليا ووسطى ودنيا . واهتم انصار هذا الاتجاه ايضا بدراسة تحرك الافراد وتنقلهم صعودا وهبوطا على هذه الدرجات . وعد هذا التحرك دليلا ومؤشرا على مرونة البنية الاجتماعية أو جمودها ، ومن ثم تتخذ اجراءات تنظيمية مقصودة لتيسير التحرك ، أو تخفيف جموده ، أو تحجيمه اذا كان سيفضى الى خلل فى التنظيم الاجتماعى العام .

ب – أما انصار الاتجاه المادى النقدى فقد تعاملوا مع الطبقات الاجتماعية كظاهرة مجتمعية ، لها جذور وأصول وتاريخ ارتبط بظهور الملكية الفردية ، والسعى لحمايتها وضمان استمراريتها ، وما ترتب عليه من تقسيم للعمل ، ومن فرص مجتمعية اقتصادية وسياسية وثقافية وتنظيمية ، بالتالى . وفى ضوء هذا وغيره ، عنى انصار هذا الاتجاه بالمحددات الموضوعية لنشأة الطبقات وتطورها ، وهى محددات قصد ان تكون خارج وعى الناس ، لتنقيتها من التأثيرات الذاتية ، ولأنها نتاج لهذه المحددات ، ولأنه يمكن دراستها وتحديدها وقياسها موضوعيا والتأكد من موضوعيتها فى ضوء مؤشرات معرفية وتاريخية وواقعية . ولهذا كان التركيز على الأسس والمعايير الاقتصادية – الملكية والسيطرة عليها وتوظيفها والتقسيم الاجتماعى

للعمل – وما يصاحبها من عوامل ذاتية كالوعى والممارسة . ولأن هذا الاتجاه ينهض على أسس فلسفية قيمية ترى ان الانسان فى الأصل مبدع وخلاق، ومن ثم وجب ازاحة المعوقات الأساسية التى تعوق تجسيد ارادته وابداعه . وفى مقدمة هذه المعوقات ، الاستغلال المرتبط بتوزيع الملكية والتقسيم الاجتماعى للعمل ، ومن ثم التمايزات الطبقية . ان الفروق الطبقية ، كما يذهب انصار هذا الاتجاه ، هى ظاهرة طارئة وانتقالية ، نشأت رغم ارادة المنتجين المباشرين . وعليه فان تقريب الفوارق بين الطبقات ، من خلال عدالة التوزيع والمساواة والمشاركة ، تساعد فى تخفيف حدة التمايزات الطبقية ، تمهيدا لازالتها ، لتهيئة الظروف لابداع الانسان وسيطرته على حاضره ومستقبله. ولأن التناقض أساسى فى ظواهر الكون ، ولأن الحركة معتمدة على التناقض ، ولأن ثراء الكون وصيرورته معتمد على الحركة ، كان اهتمام هذا الاتجاه بحركة الطبقات وصراعها وتحالفها ، فى علاقة هذه الحركة بصيرورة المجتمع الانسانى . وفى ضوء هذا ، كان تقسيم الطبقات على أساس الملكية والتقسيم الاجتماعى للعمل وما يصاحبها من علاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل الانتاج ، والسيطرة على الملكية وتوظيفها واستغلالها . أو بايجاز ، عدت الملكية والحرمان منها والعمل المنتج واللاعمل محددات أساسية لتصنيف الطبقات . ويهم هنا ان نشير الى ان إنصار هذا الاتجاه غالبا ما ركزوا على هذه المحددات . وفى مراحل قريبة نسبيا ، برز الاهتمام بالابعاد السياسية والايديولوجية والتنظيمية كتجسيد «للطبقة لذاتها» ، وتتمة «للطبقة فى ذاتها» . كما تجدر الاشارة الى ان انصار هذا الاتجاه، وان اهتموا بطبقتين رئيسيتين ، فقد اهتموا ايضا بالتدرج الاجتماعى داخل الطبقة وبين الطبقات من خلال الشرائح والمجموعات الطبقية . كما اهتموا بما يترتب على الأوضاع الطبقية من انماط للسلطة وتوزيعها ، ومن فرص اجتماعية وسياسية وثقافية .

كما يلزم التنويه الى ان بعض انصار هذا الاتجاه اعتمدوا على معيار آخر ، هو معيار الفاعلية السياسية ، للتغيير أو اعاقته . وهو معيار سبق ان قسم محمد انيس القوى الاجتماعية والسياسية فى ضوئه الى «انصار الثورة» و«انصار الثورة المضادة» . وقد بدأ باحثون من الماركسيين الجدد

الاهتمام بهذا المعيار ، من منطلق تطلعهم الى التغيير المستقبلى لصالح التحرر الوطنى الشامل والتنمية المستقلة .

ومع ان معظم المحاولات البحثية اهتمت بهذه المحددات والابعاد على الصعيد النظرى ، الا انها ، عند مستوى الممارسة البحثية ، اختزلت المحددات فى جانبها الاقتصادى تقريبا ، واختزلت جانبها الاقتصادى فى الملكية وعلاقات الانتاج ، حدث هذا عند دراسة الطبقات الاجتماعية فى الريف ، والتى بدت دراسات فى تاريخ الملكية وتطورها والصراع حولها ، اكثر منها دراسات فى البنية الطبقية . كما وجدت محاولات اختزلت الملكية فى كم حيازتها وشكله ، اكثر من الاهتمام بمضمونها والسيطرة عليها وتوظيفها الاجتماعى ، سواء تم هذا الاستغلال من خلال استخدام العمل المأجور أو التعامل مع الملكية الزراعية مثلا كسلعة ، أو زراعتها على الذمة بمساعدة عائلة المالك أو الحائز .

٤ - ٢ - تصنيف الطبقات الإجتماعية :

يمكن التمييز بين انماط ثلاثة للتصنيف . **الأول** : هو النمط المثالى الذى تأثر بتصنيفات لويد وارنر الى حد كبير . **والثانى** : هو النمط المادى التاريخى وكانت امثلته هى الأكثر عددا . **والثالث** : هو محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين .

النمط الأول :

تركزت كل محاولات هذا النمط فى تقسيم الطبقات أو ، ان شئنا الدقة ، الدرجات الاجتماعية ، الى ثلاث : عليا ووسطى ودنيا . ومال بعضهم الى تصنيف كل بدورها الى عليا ووسطى ودنيا . وكانت هذه التدريجات الثلاثة تعتمد على حصاد درجات كل فرد وفقا للمؤشرات المعتمدة فى التقسيم ، التى تركزت اساسا فى الدخل وفئاته ، والتعليم ومراحله ، والمهنة وموقعها الوظيفى فى التنظيمات المختلفة ، بالاضافة الى طريقة الحياة .

النمط الثانى :

هو نمط جاءت محاولاته اكثر فى كمها من غيره من الانماط . ويمكن

التمييز داخل هذا النمط بين محاولات عنيت بالبنية الطبقية للمجتمع المصرى فى كليته ، ومحاولات ركزت على البنية الطبقية للقرية فقط .

وبالنسبة للمحاولات التى عنيت بتقسيم البنية الطبقية للمجتمع المصرى ككل ، أوردنا بالجدول التالى نماذج تشير اليها .

جدول يوضح نماذج من تصنيف الطبقات على مستوى المجتمع المصرى

	محمود حسين	فؤاد مرسى	محمود متولى	رمزى زكى	عبدالعظيم رمضان	عبدالباسط عبدالمعطى
١ –	الملاك العقاريون وكبار الرأسماليين	الرأسمالية الريفية والمدنية	كبار الملاك وكبار الرأسماليين	الملاك الزراعيون وأصحاب المصانع والشركات	البورجوازية الكبيرة (زراعية– صناعية– مالية وتجارية)	البورجوازية (زراعية– صناعية تجارية ومالية) عليا – وسطى – صغيرة
٢ –	البورجوازية المتوسطة والصغيرة	الفئات المتوسطة	طبقة وسطى من اعيان الريف	الطبقة الوسطى	البورجوازية الصغيرة (زراعية صناعية – تجارية)	المعدمون (عمال الزراعة والصناعة وعمال الخدمات والاجراء والحرفيون)
٣ –	البروليتاريا والجماهير ذات الوضع البروليتارى	الطبقة العاملة	صغار الفلاحين والاجراء وأصحاب الحرف	العمال والحرفيون	الفلاحون (٢ –٥ افدنة)	
٤ –					البروليتاريا	

أما بالنسبة لتصنيف الطبقات فى القرية ، التى حظيت باهتمام اكبر نسبيا فكان منها :

جدول يوضح نماذج من تصنيف الطبقات فى القرية المصرية

ابراهيم عامر	فتحى عبدالفتاح	جمال مجدى حسنين	صالح محمد صالح
١ – الملاك العقاريون	– الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين (٥٠ فدانا فأكثر	– كبار ملاك الاراضى (الاقطاعيون)	البورجوازية الفلاحية المتوسطة (٥ – ٥٠ فدان)
٢ – المزارعون الاغنياء	– كبار الملاك والرأسماليون	– اغنياء الفلاحين	– البورجوازية الفلاحية الصغيرة (٢ – ٥ افدنة)
٣ – المزارعون المتوسطون	– الفلاحون المتوسطون	– الفلاحون المتوسطون	– البروليتاريا الزراعية
٤ – المزارعون الفقراء	فقراء الفلاحين	الفلاحون الفقراء	
٥ – المعدمون وعمال الزراعة .	– عمال الزراعة	العمال الزراعيون	

ويهم ، بشأن هذه المحاولات وغيرها مما سبقت الاشارة اليها فى الفصول السابقة ، ان نسجل الملاحظات التالية :

١ – ان محاولات التصنيف جمعت بين الملكية وتوظيفها وكمها ، خاصة فى الريف .

٢ – أن التحديد الكيفى فى ضوء علاقات الانتاج كان اكثر سيادة عن غيره من التحديدات .

٣ – ان البعض ميز بين بورجوازية كبيرة ومتوسطة وصغيرة ، وجمع

بعضهم بين البورجوازية المتوسطة والصغيرة معا. كما جمعت بعض التصنيفات العمال والحرفيين معا.

٤ – ان البعض ميز بين الفلاحين الاغنياء والفقراء دون تحديد دقيق لمعايير الغنى والفقر.

٥ – ان جماعات من سكان المدينة والقرية ظلت تقريبا خارج معظم التصنيفات. ففى المدينة لم يهتم كثيرون بعمال الخدمات والعمال المؤقتين وذوى الدخول الهامشية. كما لم يهتم معظم من صنفوا طبقات القرية بالمجموعات غير المالكة وغير المشتغلين بالزراعة.

٦ – ان معظم الخلافات حول تقسيم طبقات القرية تركزت فى تحديد كم الملكية أو الحيازة لدى كل طبقة وكل شريحة طبقية.

٧ – لم تناقش المحاولات حالة بعض الافراد ذوى الأوضاع المختلطة والمزدوجة، كالموظفين الملاك، وكالعمال الذين يحوزون مساحات قزمية، وكالملاك المشتغلين بالتجارة، وغيرهم.

النمط الثالث:

ولعل من ابرز امثلة هذا النمط، الذى اعتمد على التوفيق بين التوجهات المنهجية، محاولة تصنيف الطبقات التى وردت فى دراسة التدرج الاجتماعى ضمن اعمال المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والذى سبقت الاشارة اليه. وهو تصنيف جمع بين المهنة والملكية. وفى تقديرى انه أفاد من محاولات النمط الثانى. فقد قسمت طبقات المدينة الى: رأسمالية عليا، ووسطى، وطبقة عاملة، وفقراء المدينة. كما قسمت طبقات القرية الى: رأسمالية عليا، ومتوسطة، وصغار الفلاحين، وفقراء الريف، وما سمى بالطبقة الصغيرة.

٥ – أهم خصائص الطبقات الاجتماعية الأساسية:

ورد عبر المحاولات البحثية المختلفة عدد من الخصائص التى تميز كل

طبقة من الطبقات الاجتماعية . سنحاول ابرازها ، بالتركيز على الخصائص التى كانت اكثر شيوعا من غيرها :

كبار الملاك الزراعيين (الجناح الزراعى للرأسمالية المصرية)

تباينت محاولات تسمية هذه الطبقة في المراحل التاريخية المختلفة ، وعلى مستوى المرحلة الواحدة . فالبعض اكتفى بوصفها بطبقة «كبار الملاك» ، اكتفاء بكم ما تملكه من ارض زراعية ، ودون اهتمام واضح بالتدقيق فى مضمون ممارستها لسيطرتها على هذا الكم ، وأساليب استغلاله . وربما نتج ذلك عن صعوبة فى تشخيص نمط الانتاج الذى ساد الزراعة المصرية . على ان محاولات اخرى لما قبل ١٩٥٢ جمعت بين كونهم رأسماليين زراعيين أو اقطاعيين أو ملاكا عقاريين . وفى تقديرى ، فى ضوء فرضيتنا المستخلصة التى ذهبت الى غلبة النمط الانتاجى الرأسمالى فى الزراعة المصرية منذ ١٩٥٢ حتى الآن ، ان الاقرب الى الواقع هو وسمهم كجناح زراعى للرأسمالية المصرية .

اما عن الخصائص التاريخية والمعاصرة التى ترددت لدى الكتاب والباحثين ، فكانت على النحو التالى :

أ – ان نشأة هذه الطبقة ترتبط بسلطة الدولة ، وبالعامل السياسى اجمالا . وان كانت فى تطورها بعد ذلك قد سعت الى السيطرة على مؤسسات الدولة وسلطاتها ، كما بينت دراسات عدة ، منها أعمال عاصم الدسوقى ، والسيد الزيات ، وعبد الباسط عبد المعطى ، ومحمود عودة .

ب – ان جماعات منها كانت تعيش خارج مجتمع القرية، فأوجدوا ما سمى بالملاك الغائبين ، الذين حولوا جانبا مهما من الفائض الزراعى الى المدينة والعاصمة . فكان ذلك من بين معوقات تطوير قوى الانتاج فى القرية المصرية ، وبخاصة الفن الانتاجى .

جـ – كانت جماعات منها من كبار موظفى الدولة ، فأوجد ذلك صلة – فى تقديرى أنها لم تنقطع – حول علاقة هذه الطبقة بالمؤسسات الادارية ، وغيرها من اجهزة الدولة ومؤسساتها .

د – كانت هذه الطبقة الاكثر افادة من العوامل الأساسية التى أثرت فى تطور التكوين المصرى، فقد افادت من الاستعمار، ومن الثورات التى حدثت قبل ١٩٥٢، وبخاصة ثورتى ١٨٨٢، ١٩١٩، وساعدتها محدودية الأرض الزراعية – نسبيا – وتركزها معها، فى استغلالها لقوة العمل الزراعية، نتيجة لزيادة المعروض منها فى سوق العمل الزراعى.

رأسمالية المدينة :

ثمة اتفاق على ان هذه الطبقة ضمت اجنحة أساسية صناعية وتجارية ومالية، انضمت اليها بعد ١٩٥٢ ماسماه البعض بالبورجوازية البيروقراطية أو الطبقة الجديدة، أو الشرائح البيروقراطية المبرجزة. ومن اهم خصائص هذه الطبقة :

أ – التلاحم مع رأس المال الاحتكارى الاجنبى، فهى كانت ولاتزال فى التحليل العام وسيطا لادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى.

ب – سيطرة العقلية الزراعية، خاصة عقلية اشكال انتاج ما قبل الرأسمالية عليها.

جـ – استغلال النفوذ والالتفاف حول القوانين والتشريعات.

د – الطابع الطفيلى لبعض اجنحتها، خاصة الجناح التجارى والمالى.

هـ – الميل الى الاستهلاك الترفى والمظهرى.

الشرائح والجماعات الوسيطة :

ورد فى التراث المصرى عدة تعبيرات عن هذه الشرائح والجماعات، عكست التوجهات النظرية لمن قدموها. فقد ورد تعبير يصورها كبورجوازية متوسطة وصغيرة، كما ورد تعبير يعتبرها طبقة وسطى، وثالث يراها فئات اجتماعية متوسطة أو وسيطة.

ولعل من أهم خصائص هذه الشرائح وتلك المجموعات ما يلى :

أ – التباين الواضح، سواء من خلال الموقع من الملكية أو التقسيم الاجتماعى للعمل، ومن ثم عدم تجانس وعيها النوعى والعام.

ب – وهن تنظيماتها المعبرة عن مصالحها، وقصور فاعلية ادوارها المجتمعية. فمعظم نشاطاتها ردود أفعال لما يحدث، باستثناءات قليلة لبعض شرائح الصناع.

جـ – غلبة الموظفين على شرائحها، ومن ثم سيادة العقلية البيروقراطية الفردية والسلبية، خاصة السلبية السياسية.

د – غلبة ازدواج القيم وهجينية الوعى على شرائحها وجماعاتها.

هـ – قيام بعض شرائحها، خاصة الموظفين، بتنفيذ وتبرير اساليب الرأسمالية المصرية الكبيرة لتحقيق مصالحها.

الطبقة العاملة:

تضم هذه الطبقة العمال الاجراء فى المدن والقرى المصرية. ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها فى وحدة وجود هذه الطبقة، ومن ثم تجانس وعيها نسبيا وحركتها النوعية والعامة. ومن هذه الخصائص:

أ – غلبة الاصول الريفية عليها، وخاصة الطبقة العاملة فى الصناعة، مما أثر فى علاقاتها وانتماءاتها، وقيمها ووعيها.

ب – لعبت الهجرة الريفية الحضرية دورا مطردا فى عدم تجانسها، سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية القيمية.

جـ – ولادة الطبقة العاملة فى المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها. فعلى مراحل طويلة من حركتها، لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها، سواء من قبل الاستعمار أو البورجوازية المحلية أو سلطة الدولة التى اثرت فى تنظيماتها وقياداتها.

د – تخلف الفن الانتاجى فى الزراعة والصناعة، مما ادى الى تحجيم فرص نمو وعيها الطبقى.

هـ – ازدواجية الموقع الاجتماعى لبعض جماعاتها وأفرادها. حيث الجمع بين مهنتين متناقضتين احيانا: كالعمل فى الصناعة والزراعة، وكالعمل فى الصناعة وكباعة جائلين وكالعمل فى القطاع العام والخاص.. الخ، مما اثر

فى وحدة وجودها وتجانسها ، ومن ثم فى وعيها وممارساتها السياسية تحديدا .

المثقفون المصريون :

تكاد معظم المحاولات البحثية التى عنيت بالمثقفين - وهى محدودة نسبيا - تتفق على ان المثقفين فئة اجتماعية ، تتميز عن المتعلمين والتكنوقراط . بوجود رؤية تشخص وتفسر الأوضاع المجتمعية والعلاقات بين الظواهر والعمليات المجتمعية ، وبوجود موقف اما ايجابى نحو الأوضاع ساعيا الى الحفاظ عليها ، أو سلبى نحو الأوضاع ، ناقدا ونافيا لها وساعيا الى تغييرها . ولهذا تضم هذه الفئة بداخلها عدة اجنحة وتيارات ، جعلتها غير متجانسة ايديولوجيا ، بل وبينها تناقضات تجسدها انتماءاتها الطبقية وصراعاتها الايديولوجية . يبرز بين هذه الاجنحة والتيارات الليبراليون والاسلاميون واليساريون ومجموعات توفيقية . وثمة بعض الخصائص المشتركة بين جماعات وأجنحة المثقفين ، نشير الى بعض منها :

أ - ان معظم المثقفين المصريين هم من أصول ريفية ومن الجماعات الوسيطة من الملاك والحائزين .

ب - ان علاقتها بالسلطة ، وعلاقة السلطة بها ، توسم بالتوتر وصراع الاقدام الاحجام ، اى الرغبة فى التعامل معها ، ونقدها ونفيها .

جـ - ان مصادرها الفكرية والمعرفية ، الحديثة والمعاصرة ، وهى فى اغلبها غربية بالمعنى العام ، اثرت فى رؤيتها للتراث الحضارى ، المصرى والعربى .

د - ان اغلبيتها تتركز فى العاصمة . فغلب على اهتماماتها الانشغال بالقضايا العامة ذات الصلة بالمجتمع ككل وعلاقاته الداخلية والخارجية ، وانحسر تعبيرها عن القوى الاجتماعية والسياسية النوعية خارج العاصمة .

وتجدر الاشارة الى ان معظم الدراسات التى عنيت بنشأة الطبقات فى مصر ابرزت دور ثلاثة عوامل أساسية ، هى :

١ – سلطة الدولة، حيث واكبتها نشأة الاعيان وكبار الملاك، والطبقة الجديدة أو الشريحة البيروقراطية المبرجزة.

٢ – الاستعمار، الذى اسهم فى نشأة الشرائح الرأسمالية الاجنبية فى مصر، وفى تشكيل بعض الجماعات والشرائح المتحالفة مع الاستعمار والامبريالية.

٣ – تطور الملكية الخاصة فى مصر، وبالذات تطور العلاقة بين ملكية وسائل الانتاج وادوات العمل وبين المنتجين المباشرين

وأما عن عوامل تطور الطبقات، فقد تركزت فى ثلاثة، هى:

١ – الصراع الطبقى وأساليبه، وحله أو اجهاضه.

٢ – تدخل سلطة الدولة فى هذا الصراع.

٣ – العامل الخارجى الذى أثر فى اتجاهات تطور التكوين الاجتماعى وانماطه الانتاجية وبالتالى تطور الطبقات الاجتماعية.

٦ – موضوعات وقضايا لم تدرس بالقدر المرغوب:

ان تعبير «القدر المرغوب» هو – بطبيعة الحال – تعبير نسبى، لكنا نعرضه هنا على المقارنة بالموضوعات التى حظيت بالاهتمام. وبشأن الموضوعات التى لم تنل القدر المرغوب من الاهتمام، يلزم التمييز بين موضوعات ذات علاقة مباشرة بتطور التكوين المصرى، وخصائص قواه الاجتماعية والسياسية وعلاقة هذه الخصائص بفاعلية وحركة هذه القوى، وبين موضوعات عامة تدرس دون صلة مباشرة بالتكوين المصرى، واخص هنا تلك الدراسات الخبروية التجزيئية التى شكلت تيارا غالبا فى بحوث العلوم الاجتماعية فى مصر.

وبالنسبة للموضوعات ذات العلاقة المباشرة بتطور التكوين المصرى وخصائص قواه الاجتماعية والسياسية، يمكن رصد الموضوعات التالية بوصفها موضوعات لا تزال بحاجة الى مزيد من البحث:

أ – لم ينل موضوع تطور وخصائص قوى الانتاج فى القطاعات الانتاجية المختلفة، الجهود التحليلية والتفسيرية المطلوبة. ذلك لأن معظم المحاولات البحثية عنيت برصد التطورات والخصائص الكمية التى اتاحتها البيانات الاحصائية الرسمية. وتركز هذا الرصد غالبا على التطور الكمى لعمال الصناعة، وعلى الحائزين بمختلف فئاتهم فى الزراعة. وخارج ذلك كانت المتابعة محدودة.

ونميز هنا نقطة بحاجة الى بحث وتدقيق، هى النقطة المتعلقة بالوضع المزدوج لبعض الشرائح والجماعات فى التنظيم والتقسيم الاجتماعى للعمل فى مصر: كالجمع بين الوظيفة الرسمية والملكية، وكالجمع بين العمل المأجور والملكية، وغيرها.

ب – مع أن محاولات كثيرة عنيت بتشخيص نمط الانتاج وتطوره، فان شواهد هذه المحاولات جمعت بين المعلومات التاريخية والبيانات الاحصائية الرسمية. وكان الاهتمام كله مركزا على التحليل البنائى الموسع. ولم نجد غير محاولات قليلة عنيت بتشخيص نمط الانتاج على مستوى مجتمعات محلية أو قطاعات بنائية محددة فى الحواضر والأرياف المصرية. ذلك لأن التحليل العيانى الملموس للأنماط الانتاجية الفرعية على المستويات المحلية يمكن ان يوضح التضاريس النوعية لتجسيد الانماط الانتاجية فى ضوء هذه المستويات المحلية، كما يمكن ان يختبر بعض القضايا والفرضيات النظرية المجردة فيزيدها قوة أو يضيف اليها أو يعدلها.

جـ – مع ان موضوع الوعى الطبقى يتمم دراسة الطبقات، ويساعد على فهم خصائص وجودها وتنظيماتها وممارساتها، حيث يجلى مقولة الطبقة لذاتها، فانه لم ينل القدر الكافى من الاهتمام، وذلك لأمرين أساسيين: أولهما هو انشغال انصار المادية التاريخية، كما سبق ان اشرنا، بالابعاد المادية الاقتصادية للطبقات، وثانيهما ان معظم الدراسات التى عنيت بالوعى، هى الدراسات ذات التوجه المثالى، التى لم تدرس الوعى فى عمقه ومستوياته وأبعاده وعملياته، بسبب انشغالها بدراسة القيم والاتجاهات النفسية والاجتماعية لاعضاء الطبقات أو اعضاء الجماعات الاجتماعية.

وينسحب هذا على دراسات غير قليلة، منها دراسة محى شحاتة، وغيره ممن اشرنا الى اعمالهم فى قائمة المصادر.

د - بالرغم من الاهتمام النسبى بالتطور العام للطبقات الأساسية فى المجتمع المصرى، فان دراسات قليلة هى التى اهتمت بالصراع بين الطبقات، وأساليبه، وموضوعاته، واتجاهات حسمه أو اجهاضه. ولقد ترتب على هذا عدم وضوح الفاعلية النسبية للطبقات الاجتماعية، خاصة الخاضعة أو المستغلة، وقصور الاهتمام بالعلاقات الجدلية بين طبقات القرية والمدينة.

هـ - مع ان موضوع الفائض الاقتصادى يعد موضوعا هاما لتفسير تطوير الانتاج وقواه، وأعادة انتاج شروط تجديد التمايزات الاجتماعية بين الارياف والحواضر وبين الطبقات، فان دراسات الفائض، وأساليب السيطرة عليه وتوظيفه واستهلاكه، لم تنل القدر الواجب من الاهتمام العلمى.

و - بالنسبة لتنميط القرى المصرية، وأيضا المدن المصرية، صارت البحوث فى اتجاه عدد من المؤشرات الكمية، السكانية والادارية، ولم نجد دراسات تشكل اتجاها قصد تنميط المدن والقرى فى ضوء مكونى نمط الانتاج، قوى وعلاقات الانتاج.

ز - كان معظم التركيز على المعلومات التاريخية الجاهزة والمسجلة، بجانب البيانات الاحصائية الرسمية، ولوحظ اغفال التاريخ الاجتماعى والسياسى غير المكتوب أو الشفاهى، وان كان ثمة قدر من الاهتمام به لدى أفراد من المهتمين بالعمل العام، فى شكل شهادات وتقارير أو مذكرات.

ح - لقد كان التركيز - كما اشرنا - على العوامل المادية التى خلقت التمايز الاجتماعى وحافظت على استمراره، خاصة علاقات الانتاج. وترتب على هذا اغفال ابعاد بنائية اخرى أساسية ووسيطة، لا تزال تسهم فى انتاج التمايزات الاجتماعية والفوارق بين الطبقات وبين الرجال والنساء وبين القرى والمدن. ومن هذه الابعاد: دور سلطة الدولة والتعليم والاعلام والمجالس النيابية فى التنشئة الاجتماعية والتشريعات (عبدالباسط عبدالمعطى وآخرون، ١٩٨٦، ومحمد فرج، ١٩٨٦).

ط – لم تنل مقولة التبعية الاهتمام الكافى لتوضيح أساليبها ومظاهرها وتأثيراتها فى اتجاهات التطور الاجتماعى والثقافى للمجتمع المصرى، وتشويه الوعى الطبقى، خاصة للطبقات الخاضعة حاملة امكانات تغيير المجتمع. لقد انشغل الباحثون بالتحليل النظرى المجرد للتبعية، ولم نجد دراسات واقعية ملموسة حولها، باستثناءات قليلة، منها عمل صبحى وحيدة (فى اصول المسألة المصرية «د.ت») وعمل عادل حسين حول الاقتصاد المصرى. (١٩٧٢).

٧ – بعض الفرضيات المصاغة فى ضوء المحاولات التى ركزت عليها الدراسة الراهنة:

أ – حول التوجه النظرى المنهجى:

تؤكد الخبرة بالممارسة البحثية التى تمت، وأيضا الخبرة بالتراث النظرى العالمى، ان المحاولات البحثية المثالية التوجه، وأيضا محاولات التوفيق بين التوجهات المتنائية، عاقت تطور الممارسة النظرية، كما عاقت الوصول الى عدد من التعميمات العامة والنوعية حول تطور التكوين المصرى. سبب ذلك ان التوجهات المثالية لم تهتم بتطور التكوينات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الانسانية وتغيرها، ودور ديناميتها فى هذا التغير. اما التوجهات التوفيقية فقد حشدت عوامل ومتغيرات اختلط فيها الاساس بالفرعى والجوهرى بالثانوى، كما كان جل التركيز على ظواهر بعينها وليس بتطور التكوين الاجتماعى ولهذا يقترح البحث عن توجه منهجى تتوافر فيه الخصائص الضرورية فى النظرية العلمية، ويعتمد فى البرهنة على صدق قضاياه ومقولاته على شواهد واقعية، تاريخية ومعاصرة. على ان يكون قادرا على توجيه دراسة تطور المجتمع الانساني وتغيره، ويسمح بتطويع عدد من القضايا والمفاهيم النوعية حول المجتمع المصرى، وقادرا على استيعاب العام والفرعى فيه. واذا وجدت شواهد على وجود قصور فى هذا التوجه، فان المسعى يجب ان يكون نحو تطوير هذا التوجه، وتجاوز القصور فيه بما افرزته الخبرة البحثية حول تطور التكوين المصرى، وبما تحويه الاخرى غير المتناقضة فى منطلقاتها الفلسفية من مقولات يمكن الافادة منها.

ب – فرضيات حول تطور التكوين المصرى :

الأولى : ان التكوين المصرى عرف عشية الحملة الفرنسية رأسمالية حقيقة، شهدت عليها الصناعات والعمل المأجور والاستيراد والتصدير (استيراد مواد خام وتصدير بعض السلع المصنعة) لكن الحملة الفرنسية عطلت الاتجاه نحو التطور الرأسمالى، ليعود التكوين المصرى مرة أخرى الى التطور فى اتجاه الرأسمالية بدءا من عصر محمد على. ان هذه الفرضية تعنى انه عند محاولة تحديد المرحلة التاريخية التى يكون البدء منها لدراسة تطور المجتمع المصرى نحو الرأسمالية، كان يجب البدء بمرحلة ما قبل الحملة الفرنسية.

الثانية : ان تعايش أى نمطين انتاجيين أو تعاصرهما لا يعنى تساوى الوزن النسبى لكل منهما فى علاقات الانتاج والتوزيع، اذ من الارجح غلبة احدهما فى المرحلة المحددة. ولا بد من وجود صيغ ومظاهر من التمفصل والتناقض بينهما فى هذه المرحلة.

الثالثة : ان العوامل الخارجية لم تخلق نمطا انتاجيا من العدم، وان اثرت فى مساره ومدى وقوة تطوره ونقائه أو تشوهه.

الرابعة : ان سلطة الدولة تأثرت بالبنية الطبقية – وبخاصة الطبقات المسيطرة – فى تعطيل أو تعجيل تطور التكوين المصرى. وان لمؤسسة الحكم فى مصر – مؤسسة الرئاسة الآن مثلا – دورا واضحا فى هذا الصدد.

الخامسة : ان السلطة المركزية لعبت دورا بارزا فى نشأة بعض الطبقات، كالاعيان وكالبيروقراطية المبرجزة، وفى تغيير الأوضاع والادوار النسبية للطبقات فى مصر، كما برز بعد ١٩٥٢.

السادسة : ان العلاقة التاريخية بين سلطة الدولة وبين الطبقات المستغلة – والتى قامت على القهر والمنح والمنع – اثرت فى تطور بعض الطبقات واستقلالية تنظيماتها الطبقية ووعيها بمصالحها. ويرتبط بهذا تغلغل سلطة الدولة عبر المجتمع المدنى ومؤسساته التقليدية وتحجيم ادوارها.

السابعة : انه يوجد تباين وتباعد بين الانماط الانتاجية الفرعية على المستويات المحلية الريفية والحضرية، وبين الانماط الانتاجية العامة على

مستوى التكوين المصرى. ومن ثم وجب استطلاع هذا التباين والتباعد وتفسيره وكشف علاقاته الجدلية.

الثامنة: ان احتمالات حدوث تطور رأسمالى منتج لتطوير المجتمع المصرى احتمالات محدودة، بسبب الجذور التاريخية لنشأة الرأسمالية المصرية، وعلاقاتها بالسلطة الرسمية من ناحية وبالرأسمالية العالمية من ناحية اخرى، وبسبب التوجهات التاريخية الجماعية لدى الجماهير العريضة، والتى جسدتها مواجهة النهر وتوظيفه، ومواجهة الغزو الخارجى المتتابع، والتى تشهد عليها ايضا صيغ كثيرة من العمل والتكافل الاجتماعيين بين المصريين.

التاسعة: تؤثر الانتماءات العائلية والعصبية فى القرية المصرية فى نضج الانتماءات والوعى الطبقى، من خلال بعض مواقف الصراع السياسى.

العاشرة: تساعد دراسة انماط الهيمنة على الفائض الاقتصادى وتعبئته وتوظيفه فى فهم التوجهات العامة للصراع الطبقى، وتطور للمجتمع المصرى.

الحادية عشرة: لعبت انماط توظيف الدين من قبل سلطة الدولة، ومن قبل الطبقات المسيطرة، دورا حافلا بالدلالة فى تشكيل وعى المنتجين المباشرين بمصالحهم الطبقية، وبمصالح المجتمع المصرى.

الثانية عشرة: نشأت معظم الاحزاب السياسية فى مصر نشأة فوقية، حدت من فاعلية هذه الاحزاب فى أوساط الجماهير، وحرمت الاحزاب من فرصة التعلم من الجماهير، لتطوير مفاهيم العمل العام النضالى والسياسى. والسياسى.

الثالثة عشرة: لعب الجيش المصرى دورا بارزا فى مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماتها وآدائها وقيمها. حدث ذلك فى فترات تاريخية كثيرة، فى العصر الفرعونى وفى العصر الحديث وفى الفترة المعاصرة، ومثل رافدا من روافد الشرائح البيروقراطية التى سميت بالطبقة الجديدة. لقد اسهم فى تغييرات هامة فى المجتمع المصرى على مراحل تطوره المختلفة. ولهذا تعد دراسة العسكريين من زوايا التنظيم والتنشئة والتأثير فى المجالات المدنية

التى عملوا ولا يزالون يعملون بها مطلبا بحثيا يساعد فى تعميق فهم الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصرى . ولعل جوهر الفرضية التى نذهب اليها تتمثل فى ان أى تصور لاحداث تغييرات فى الخريطة الاجتماعية ، يجب ان يضع العسكريين فى اعتباره ، بالتركيز على فعلهم ، أى مبادرتهم للتغيير ، أو رد فعلهم نحو تغيير آخر .

قائمة المراجع

١ - ابراهيم سعد الدين، التغيرات الاساسية فى هيكل الراسمالية فى مصر، ٥٢ - ١٩٧٠. قضايا فكرية، الكتاب الثانى، (اغسطس ١٩٨٦): ص ص ٤٠٠ - ٥٠٥.

٢ - ابراهيم العيسوى، مستقبل النظام الاجتماعى فى مصر القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥.

٣ - ابراهيم عامر، ثورة مصر القومية، القاهرة: الدار المصرية للكتب، ١٩٥٦.

٤ - ابراهيم عامر، الارض والفلاح: المسالة الزراعية فى مصر، القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

٥ - احمد احمد الحته، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة: الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ١٩٥٠.

٦ - احمد احمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.

٧ - احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

٨ - احمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

٩ - احمد شرف الدين، واخرون كفاح عمال السكك الحديدية، ١٩٠٦ - ١٩٨٦، كراسات حقوق العمل، رقم ١، القاهرة: د. ن، د. ت.

١٠ - احمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٤٦) القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٦.

١١ - احمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعى: تحول التكوين المصرى من النمط الاسيوى الى النمط الرأسمالى، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

١٢ – احمد صادق سعد ، فى ضوء النمط الاسيوى للانتاج : نشأة التكوين المصرى وتطوره ، بيروت : دار الحداثة ، د . ت .

١٣ – احمد طه واخرون ، الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى ، القاهرة : دار الجماهير ، ١٩٦٥ .

١٤ – احمد عبد البارى ، الامتيازات الاجنبية ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٥ .

١٥ – احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسالة المصرية من ١٨٧٦ – ١٨٨٢ (التدخل الاجنبى – الحركة الوطنية – الثورة العرابية) ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥ .

١٦ – احمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ – ١٩٥٦) ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨ .

١٧ – احمد عبد الرحيم مصطفى ، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ .

١٨ – احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر فى عهد محمد على ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨ .

١٩ – احمد عزت عبد الكريم ، واخرون : الارض والفلاح فى مصر على مر العصور ، القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤ .

٢٠ – احمد مجدى حجازى ، البناء الطبقى فى القرية المصرية . دراسة اجتماعية ميدانية فى قريتين مصريتين ،رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٥ .

٢١ – اسماعيل صبرى عبد الله ، كتابات سياسية (١٩٦٥ – ١٩٧٠) ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٢ .

٢٢ – اسماعيل صبرى عبد الله واخرون ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ : بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث

للاقتصاد بين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٢٣ - اسماعيل على سعد، نظرية القوة، مبحث فى علم الاجتماع السياسى، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٨.

٢٤ - اسماعيل هاشم، التطور الاقتصادى، القاهرة: دار الجامعات العربية، ١٩٧٣.

٢٥ - السيد ابراهيم زهره، الاحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٤

٢٦ - السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى: دراسة سوسيو - تاريخية من ١٨٠٥ - ١٨٥٢، الاسكندرية: دار المعارف، ١٩٨٥.

٢٧ - السيد يس، الثورة والتغير الاجتماعى: ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام)، ١٩٧٧.

٢٨ - امانى قنديل، صنع السياسة العامة فى مصر: دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٩ - امين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩، الجزء الاول، القاهرة: دار الكتاب العربى، د. ت.

٣٠ - امين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٢٩، الجزء الثانى، القاهرة: مطابع دار الشعب، ١٩٦٩.

٣١ - امين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية من ١٩٢٩ - ١٩٣٩: الجزء الثالث، القاهرة: مطابع دار الشعب، ١٩٧٣.

٣٢ – امين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة: مكتب الانجلو المصرية، ١٩٥١.

٣٣ – انس مصطفى كامل، تاريخ الراسمالية اليهودية فى مصر، الاهرام الاقتصادى؛ ٦٣٦٤: ١٩٨١.

٣٤ – انور عبد الملك، نهضة مصر: تكون الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨١٥ – ١٨٩٢)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٣٥ – ثروت على مكى، النخبة السياسية والتغير الاجتماعى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٦٧، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣.

٣٦ – جاد طه، ثورة ٢٣ يوليو. بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٧٠.

٣٧ – جرجس سلامة، تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣.

٣٨ – جرجس سلامة، اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى (١٨٨٢ – ١٩٢٢)، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦.

٣٩ – جلال امين، بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث، ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٣١ – ٢٤٢.

٤٠ – جمال الدين الشال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٥١.

٤١ – جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان: الجزء الرابع، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤.

٤٢ – جمال مجدى حسنين ، المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة ١٩٥٢ ، الطليعة ، س ٦ ، ع ٤ ، (ابريل ١٩٧١) ، ص ص ٥١ – ٦٨ .

٤٣ – جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ .

٤٤ – جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر من ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .

٤٥ – حسين خلاف ، نقابات العمال فى مصر ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٤٦ .

٤٦ – حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، القاهرة : الجمعية التاريخية المصرية ، ١٩٦٢ .

٤٧ – خليل حسن خليل ، دور رؤوس الاموال الاجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة باقليم مصر ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٠ .

٤٨ – خليل حسن خليل ، نظرة على الفكر الاقتصادى فى مصر ، قضايا فكرية ، الكتاب الاول ، اغسطس – اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣٨ – ٣٥٣ .

٤٩ – راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب العسكرى فى مصر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

٥٠ – راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

٥١ – رشاد عبد الحكيم ، المبادىء الاساسية للاقتصاد الاسلامى : المؤتمر السنوى الثالث ، المنصورة : كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٠١ ، ٦٤٣ .

٥٢ – رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر (١٩٠٠ – ١٩٥٢) ، بيروت : دار الفارابى ، ١٩٧٣ .

٥٣ – رفعت السعيد، الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى، الطليعة، س ١٠، ع ٣ (مارس ١٩٧٢)، ص ص ١٠ – ١٩.

٥٤ – رفعت السعيد، اليسار المصرى (١٩٢٥ – ١٩٤٠)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.

٥٥ – رقية مرشدى بركات، اوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، مج ١٢، ع ١ (يناير ١٩٧٥): ص ص ٦١، ٧٨.

٥٦ – رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر: اسبابها وتاريخها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٥٧ – رمزى سلامة، مبادىء علم الاقتصاد الاسلامى، المؤتمر السنوى الثالث لجامعة المنصورة: موضوعه المنهج الاقتصادى فى الاسلام بين الفكر والتطبيق، القاهرة ٩ – ١٢ ابريل ١٩٨٣، المنصورة، جامعة المنصورة، ١٩٨٣، ص ص ٥٣٨ – ٦٠٠.

٥٨ – رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٦٧.

٥٩ – رؤوف عباس، ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر، مجلة فكر، س ٢، ع ٦، يونيو ١٩٨٥. ص ص ١١١ – ١١٨.

٦٠ – زكريا سليمان بيومى، التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين: دراسة تاريخية فى فكر الشيخ محمد عبده، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٦١ – سعد الدين ابراهيم واخرون، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧: دراسة فى التنمية والتغير الاجتماعى، بيروت: معهد الانماء العربى، ١٩٨٢.

٦٢ – سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.

٦٣ - سعد هجرس، الاصلاح الزراعى، تاريخا وفلسفة ومنهاجا، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٠.

٦٤ - سعيد اسماعيل على، المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

٦٥ - سليمان محمد النخيلى، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ - ١٩٥٢، الاتحاد العام للعمال، القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٦٧.

٦٦ - سميرة حجى، الاحتياط فى الحياة السياسية المصرية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.

٦٧ - سهير عبد العزيز، البناء القرابى وعلاقته ببناء السلطة فى القرية المصرية: دراسة اجتماعية ميدانية بقرية مصرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الازهر، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٨ - سيد مرعى، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.

٦٩ - شبل بدران محمد الغريب، تاثير فلسفة التنوير على حركة الفكر التربوى فى مصر فى الفترة من ١٨٠٥ - ١٨٠٩، رسالة ماجستير، قسم اصول التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٧٨.

٧٠ - شريف حتاته، تحولات عصرية فى الطبقات الاجتماعية، الكاتب، س ١٠، ع ٥، (سبتمبر ١٩٧٠): ص ص ٣٦ - ٤٧.

٧١ - شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٧.

٧٢ - صالح رمضان محمود، الجاليات الاجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠١ - ١٨٨٢) رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٩.

٧٣ – صالح محمد صالح : الاقطاع والراسمالية الزراعية فى مصر فى عهد محمد على الى عهد عبد الناصر ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .

٧٤ – صبحى وحيده ، فى اصول العمالة المصرية ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، د . ت .

٧٥ – صلاح المختار ، بعض القضايا الايديولوجية للبرجوازية الصغيرة ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥ .

٧٦ – صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

٧٧ – طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر ، ١٩٨٦ .

٧٨ – طارق البشرى ، المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ .

٧٩ – طه سعد عثمان ، من تاريخ عمال مصر : كفاح عمال النسيج فى مصر ١٩٣٨ – ١٩٤٧ ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٦٨ .

٨٠ – عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٧٢ .

٨١– عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٤٣ – ٣٧٧ .

٨٢ – عادل غنيم ، ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية الطبقية فى الريف مجلة الطليعة ،س ٢ ، ع ٩ ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص‌ص ٦٦ – ٦٩ .

٨٣ – عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر ، الطليعة ، س ٤ ، ع٢ ، فبراير ١٩٦٨ ، ص‌ص ٨٢ – ٩٣ .

٨٤- عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

٨٥- عاصم الدسوقى، كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

٨٦- عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية (١٩١٩ - ١٩٥٢)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٨.

٨٧- عاطف احمد فؤاد، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر: دراسة اجتماعية تاريخية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.

٨٨- عاطف احمد فؤاد، الزعامة السياسية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

٨٩- عبد الباسط عبد المعطى، الصراع الطبقى فى القرية المصرية، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

٩٠- عبد الباسط عبد المعطى، بعض ملامح الوعى لدى حائزى القوة فى قرية مصرية: دراسة استطلاعية، المؤتمر الدولى الرابع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ٢٥ - ٢٩ مارس ١٩٧٩، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٩، ص ص ٧٩ - ١٢٥.

٩١- عبد الباسط عبد المعطى، توزيع الفقر فى القرية المصرية، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.

٩٢- عبد الباسط عبد المعطى، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسالة المجتمعية فى مصر، دراسة مقدمة لندوة الاطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى التى عقدت ١٩٨١، الكويت، المعهد العربى للتخطيط، ١٩٨٣.

٩٣ - عبد الباسط عبد المعطى، شخصية مصر (جمال حمدان) قراءة سوسيولوجية، فكر، س ٢، ع ٦، (يونيو ١٩٨٥) ص ص ١٥٥ - ١٦٥.

٩٤ - عبد الباسط عبد المعطى، التغيرات الاجتماعية فى مصر فى السبعينات، اليقظة العربية. س ١، (يوليو ١٩٨٥)، ص ص ٨٢ - ٩١.

٩٥ - عبد الباسط عبد المعطى واخرون، الدولة والقرية المصرية: دراسة فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية، قضايا فكرية. س ١، (يوليو ١٩٨٥): ص ص ٩٤ - ١٢٥.

٩٦ - عبد الرحمن الرافعى، فى اعقاب الثورة المصرية، جـ٣، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٦١.

٩٧ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، رسالة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤.

٩٨ - عبد السميع عفيفى، الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى: دراسة اجتماعية لظاهرة الحراك الطبقى بين عينة من قطاع الموظفين بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤.

٩٩ - عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر: (١٩١٨ - ١٩٣٦)، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٦٨.

١٠٠ - عبد العظيم رمضان، مقدمات الثورة المضادة، دراسات عربية، س ٧، (ديسمبر ١٩٧١)، ص ص ٥٥ - ٦٤.

١٠١ - عبد العظيم رمضان، الجيش المصرى فى السياسة: (١٨٨٢ - ١٩٣٦)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

١٠٢ - عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات فى مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

١٠٣ – عبد المغنى سعيد ، العمال وثورة يوليو . القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، د . ت .

١٠٤ – عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، تاريخ الحركة المقابية المصرية (١٨٩٩ – ١٩٥٢) ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٦٠ .

١٠٥ – عبد الوهاب ابراهيم ، تأثير اعادة توزيع الملكيات الزراعية على البناء الاجتماعى فى قرية مصرية ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٣

١٠٦ – عبد الوهاب ابراهيم ، معوقات التنمية فى العالم الثالث مع دراسة للحالة المصرية : رؤية من وجهة نظر علم الاجتماع ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ .

١٠٧ – عطية الصيرفى ، عمال التراحيل ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .

١٠٨ – على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٢ .

١٠٩ – على الجريتلى ، ظهور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٦٠ .

١١٠ – على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسات تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر : ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

١١١ – على الدين هلال ، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث : اصول الفكرة الاشتراكية (١٨٨٢ – ١٩٢٢) ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ .

١١٢ – على الدين هلال ، السيادة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى : (١٩٢٣ – ١٩٥٢) ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧ .

١١٣ – على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٨٢

١١٤ – على شلبى ، الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ – ١٨٩١ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ .

١١٥ – على لطفى ، التطور الاقتصادى : دراسة تاريخية تحليلية لتاريخ اوربا ومصر الاقتصادى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ .

١١٦ – عيسى عبده ، الاقتصاد الاسلامى : مدخل ومنهاج القاهرة ، دار الاعتصام ، ١٩٧٤ .

١١٧ – غازى التوبه ، الفكر الاسلامى المعاصر : دراسة وتقويم ، بيروت : دار القلم ، ١٩٧٧ .

١١٨ – غريب سيد احمد ، الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة التدرج الطبقى : دراسة مقارنة بين الريف والحضر ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧١ .

١١٩ – غريب سيد احمد ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ .

١٢٠ – فاروق ابو زيد ، الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر (١٨٢٨ – ١٨٨٢) ، القاهرة : كتاب الاذاعة والتليفزيون ، رقم ٢٩ ، ١٩٧٤ .

١٢١ – فاطمة علم الدين عبد الواحد ، الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة : د . ت .

١٢٢ – فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ .

١٢٣ – فتحى عبد الفتاح ، القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ – ١٩٧٠ القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .

١٢٤ – فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة : مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٦ .

١٢٥ – فؤاد محمد فخر الدين، مستقبل المسلمين، القاهرة : دار الشعب، ١٩٧٦ .

١٢٦ – فؤاد مرسى، البرجوازية الصغيرة : الوضع الطبقى والموقف الفكرى، الطليعة، س ٧، ع ٧ (يوليو ١٩٦٩) : ص ص ١٠ – ١٨

١٢٧ – فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، القاهرة : دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦ .

١٢٨ – فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨ .

١٢٩ – كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، بيروت : دار ابن خلدون، ١٩٨٠ .

١٣٠ – لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية والثورة العرابية، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ .

١٣١ – لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ .

١٣٢ – محمد ابراهيم عبد النبى، العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة : ١٩٧٩ .

١٣٣ – محمد ابراهيم عبد النبى، البناء الطبقى فى الريف المصرى : ملاحظات نقدية ورؤية واقعية : الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، المجلد الثانى، القاهرة : دار المعارف، اكتوبر ١٩٨٠ .

١٣٤ – محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربى، القاهرة : د. ن، ١٩٦٣ .

١٣٥ – محمد انيس، ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ .

١٣٦ – محمد انيس والسيد رجب حراز ، ثورة يوليو واصولها التاريخية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٥ .

١٣٧ – محمد انيس والسيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

١٣٨ – محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ .

١٣٩ – محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ،جـ٢ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢ .

١٤٠ – محمد شفيق كمال ، التدرج الطبقى الاجتماعى فى الريف المصرى : دراسة التدرج الطبقى الاجتماعى وعلاقته ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى ريف بمحافظة الغربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٤١ – محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٤٢ – محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٤ .

١٤٣ – محمد فتحى عافية ، بورجوازية العالم الثالث وطريق التطور الرأسمالى ، الطليعة ، س ٨ ، ع ١١ (نوفمبر ١٩٧٢) : ص ص ١٠ – ١٤ .

١٤٤ – محمد فؤاد شكرى واخرون : بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .

١٤٥ – محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة : لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٤ .

١٤٦ – محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثالث عشر ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .

١٤٧ – محمود حسين، الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ – ١٩٧٠، ترجمة عباس بشرى، احمد واصل، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

١٤٨ – محمود عبد الرؤوف، السياسة الزراعية ومسئوليتها عن الغلاء، الطليعة، س ١٢، ع ١٢ (ديسمبر ١٩٨٤)، ص ص٣٢ – ٣٨.

١٤٩ – محمود عبد الفضيل، التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى من ١٩٥٥ – ١٩٧٠، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

١٥٠ – محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، بيروت: معهد الانماء العربى، ١٩٨٠.

١٥١ – محمود عوده، القيادة فى قرية مصرية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٦.

١٥٢ – محمود عوده، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة: مكتبة سعيد رافت، ١٩٧٢.

١٥٣ – محمود عوده، الفلاحون والدولة: دراسة فى اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

١٥٤ – محمود متولى، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

١٥٥ – محمود متولى، تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٧.

١٥٦ – محمود محمد كسير، المثقفون ودورهم فى تنمية الوعى الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى خلال الفترة من محمد على الى بداية ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية ١٩٨٥.

١٥٧ – محمود مراد ، من يحكم مصر : شهادات وثائقية ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٧٥ .

١٥٨ – محيى شحاته ، المشاركة الاجتماعية والسياسة فى الريف المصرى ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥ .

١٥٩ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل : للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨٠ : مجلد التدرج الاجتماعى ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥ .

١٦٠ – مصطفى كامل السيد ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى ، ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

١٦١ – نبيل عبد الحميد سيد احمد ، الاجانب واثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٦٢ – نبيل عبد الحميد سيد احمد ، النشاط الاقتصادى للاجانب واثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ – ١٩٥٢ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

١٦٣ – يونان لبيب رزق ، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ ، كتاب الهلال ، ع ٤٠٨ ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٤ .

١٦٤ – Saad Eddin Ibrahim, Egypt's Islamic Militants,. Middle East Research and Information Project (MERIP Reports) vol. 103, no. 2, Feb. 1982.

رقم الايداع ١٩٨٩/١٦٨٠

دار الطباعه الحديثه

أول شارع الجيش – القاهرة

٩٠٨٣١٨

